الجامعة الأمريكية المفتوحة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية

أصول التخريج ودراسة الأسانيد

لجنة إعداد وتطوير المناهج بالجامعة

مكتب القاهرة – مكتب جدة

أعد مادة هذا الكتاب:

أ.د / محمود الطحان.	أستاذ الحديث المشارك بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

إشراف و متابعة

د/ محمد يسري إبراهيم

رئيس مركز البحوث وإعداد المناهج بالقاهرة

لجنة إعداد وتطوير المناهج بالجامعة

مكتب القاهرة – مكتب جدة

أعد مادة هذا الكتاب:

أ.د / محمود الطحان.	أستاذ الحديث المشارك بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

إشراف ومتابعة

د/ محمد يسري إبراهيم

رئيس مركز البحوث وإعداد المناهج بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة إلى الدارس

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

الاخوة والأخوات طلبة وطالبات الدراسات العليا بالجامعة الأمريكية المفتوحة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..... وبعد

فمرحباً بكم على طريق التفقه في الدين، وأهلاً بكم أوفياء لدينكم في زمن الغربة الثانية للإسلام، ونزف إليكم بشرى إمام الأنبياء والمرسلين أن "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" وأن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما يفعل، وأن من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً يسر الله له به طريقاً إلى الجنة.

عزيزي الدارس ...عزيزتي الدارسة: يطيب لنا أن نلتقي بكم مجدداً في مرحلة الماجستير مع مقرر أصول التربية ودراسة الإسلام. وقد تم إعداد هذه المادة وتنظيمها في صورة وحدات تضم فصولا، تحتوي كل وحدة على عناصر أساسية هي: (مبررات دراسة الوحدة – الأهداف التعليمية – الرسومات الخطية – الأنشطة التعليمية).

وإننا لنوصي إخوتنا وأخواتنا – طلبة الجامعة – بأن يسيروا في دراسة هذا المقرر وفقاً لنظام تصميم الوحدات الذي أعد به هذا الكتاب، ومحاولة تحقيق الأهداف التعليمية وقراءة كل العناصر الأساسية في كل وحدة، والاستفادة من الرسومات الخطية الموجودة في بداية كل فصل، والإجابة على أسئلة الاختبارات الملحقة بنهاية كل وحدة بمساعدة أستاذ المادة، وتنفيذ الأنشطة التعليمية الملحقة في نهاية كل وحدة. وذلك حتى يتحقق أكبر قدر من الاستيعاب والفائدة، والله تعالى هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

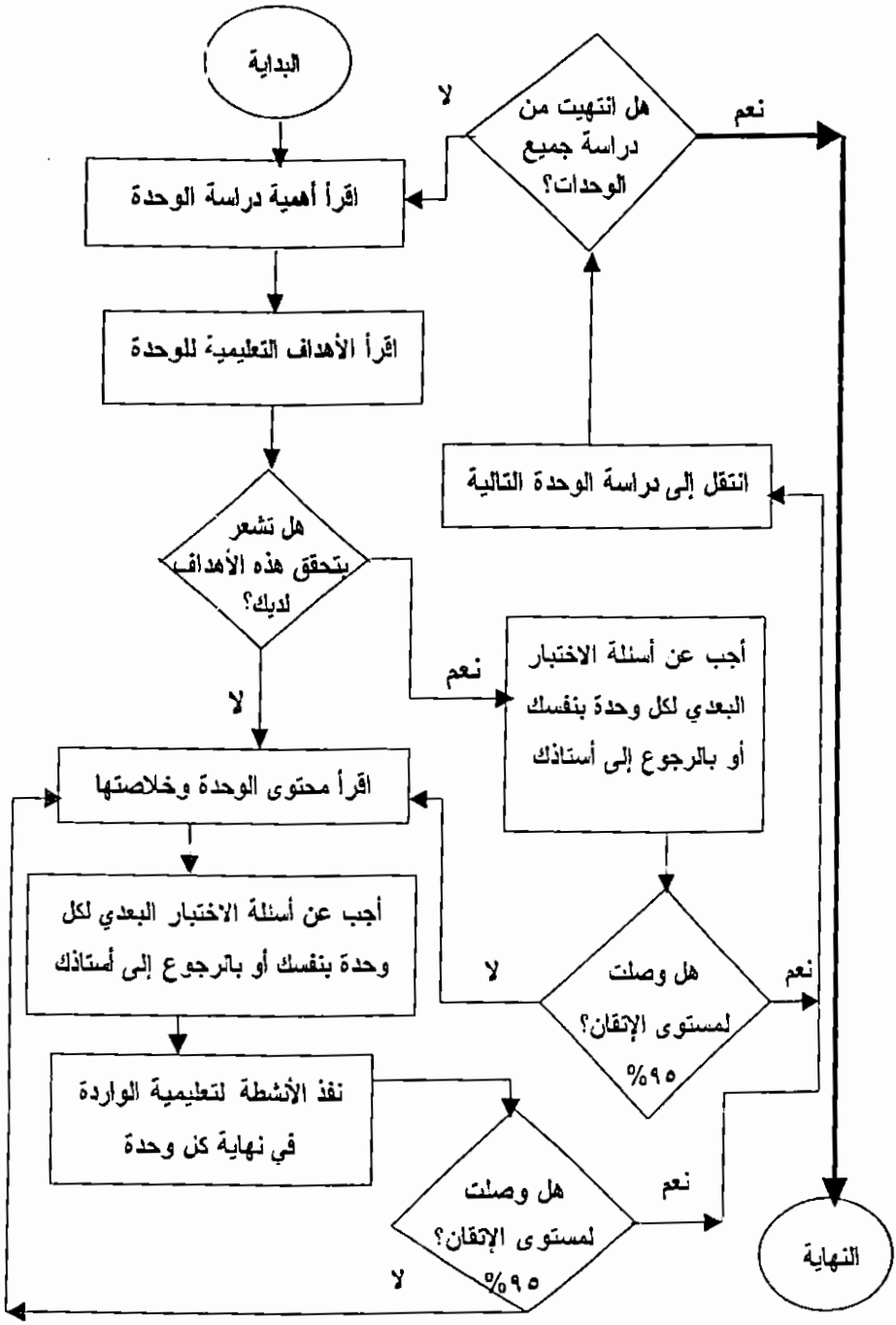
البداية
هل انتهيت من دراسة جميع الوحدات؟
لا
نعم
اقرأ أهمية دراسة الوحدة
اقرأ الأهداف التعليمية للوحدة
انتقل إلى دراسة الوحدة التالية
هل تشعر بتحقق هذه الأهداف لديك؟
نعم
أجب عن أسئلة الاختبار البعدي لكل وحدة بنفسك أو بالرجوع إلى أستاذك
لا
اقرأ محتوى الوحدة وخلاصتها
أجب عن أسئلة الاختبار البعدي لكل وحدة بنفسك أو بالرجوع إلى أستاذك
هل وصلت لمستوى الإتقان؟ ٩٥%
لا
نعم
نفذ الأنشطة لتعليمية الواردة في نهاية كل وحدة
هل وصلت لمستوى الإتقان؟ ٩٥%
نعم
لا
النهاية

الوحدة الأولى — طرق التخريج.

الوحدة الثانية — دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

المراجع — قائمة مراجع الكتاب.

الفهرس — فهرس الكتاب.

الوحدة الأولى

طرق التخريج

الوحدة الأولى

طرق التخريج

مبررات دراسة الوحدة الأولى:

عزيزي الدارس: تتناول هذه الوحدة تعريف التخريج، وأهميته وفائدته ومدى الحاجة إليه، ولمحة موجزة عن تاريخ التخريج، وأشهر كتب التخريج، والتعريف ببعضها، ونبذة مع ترجمة موجزة لمؤلفيها.

فإذا أردنا تخريج حديث فأول ما نفعله- قبل البدء بالبحث عنه في الكتب- هو أن نتأمل هذا الحديث، وذلك بالنظر إلى صحابيّه الذي رواه- إن كان مذكورًا في الحديث- وبالنظر في موضوعه، أو بالنظر في ألفاظه، أو أول لفظ من ألفاظه، أو بالنظر إلى صفات خاصة يحملها ذلك الحديث في سنده ومتنه؛ وذلك لنتمكن بعد ذلك من تحديد الطريقة الأيسر والأقرب منالاً لنسلكها في تخريجه.

وباستقراء طرق تخريج الحديث التي يمكن أن يسلكها الباحث لتخريج الحديث ظهر أن طرق التخريج خمسة؛ وهي:

- التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.
- التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.
- التخريج عن طريق معرفة لفظ بارز، أو لا يكثر دورانه من أي جزء من متن الحديث.
- التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان يشتمل على عدد من الموضوعات.
- التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه.

إذا أردت -عزيزى الدارس- معرفة الطرق الخمسة لتخريج الحديث فابدأ الآن في دراسة هذه الوحدة.

مقدمة لعلم التخريج

الأهداف التعليمية:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذه المقدمة أن تكون قادراً على أن:

١- تقارن بين التعريف اللغوي لعلم التخريج، وتعريفه عند المحدثين.

٢- تشرح التعريف الاصطلاحي لعلم التخريج مبيناً أهم جوانب التعريف.

٣- تذكر أهمية علم التخريج ومدى الحاجة إليه.

٤- تكتب نبذة عن تاريخ علم التخريج.

٥- تتحدث عن أشهر كتب التخريج.

٦- تحدد ثلاثًا من الخصائص الرئيسية لثلاثة - على الأقل- من كتب لتخريج التالية:

أ- نصب الراية لأحاديث الهداية.

ب- الدراية في تخريج أحاديث الهداية.

ح- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير.

د-المغني عن حمل الأسفار في لأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار.

٧- تشارك في حلقة مناقشة مع زملائك حول التخريج وقيمته وفائدته.

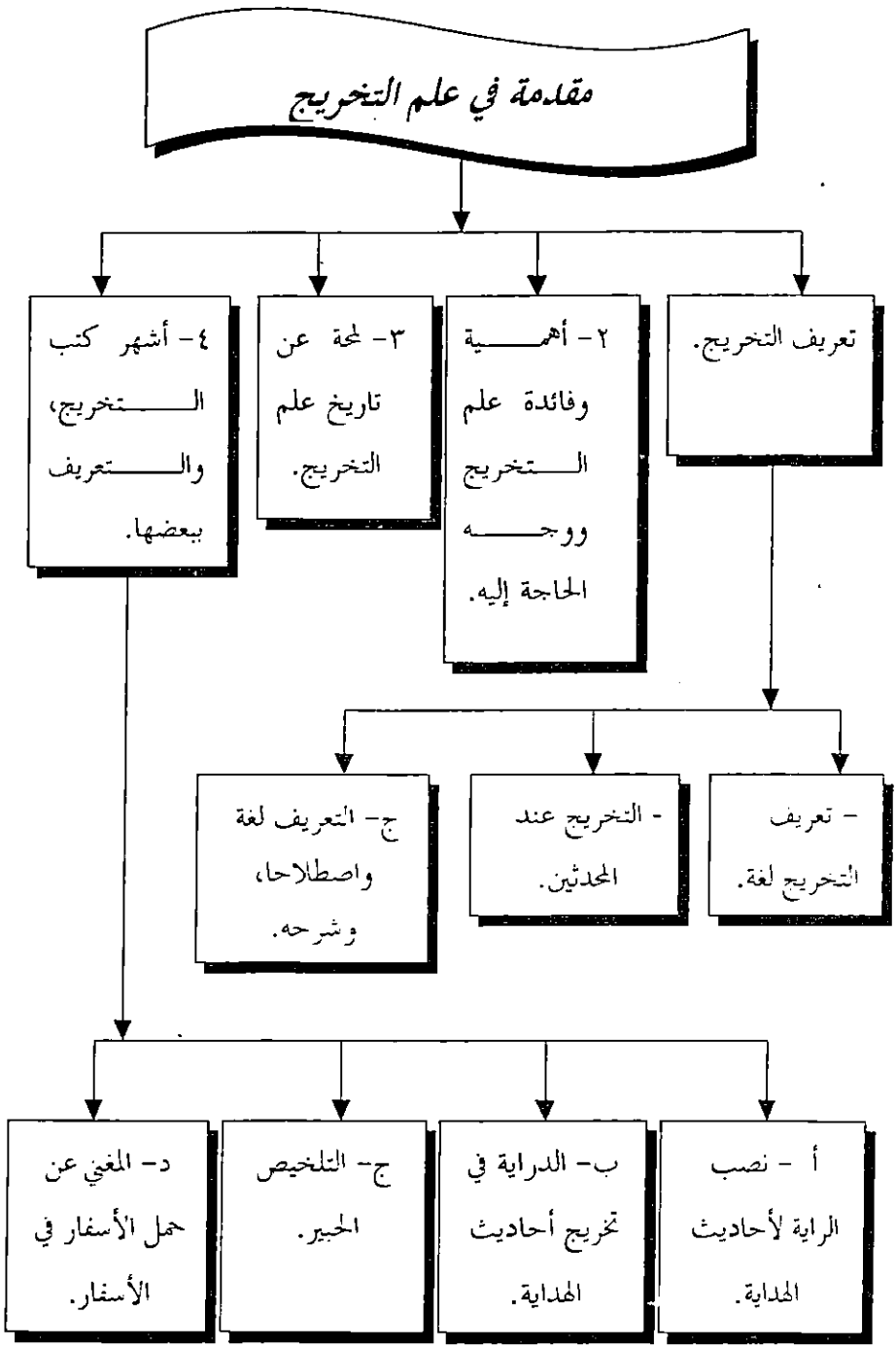
مقدمة في علم التخريج
تعريف التخريج.
٢- أهمية وفائدة علم التخريج ووجه الحاجة إليه.
٣- لمحة عن تاريخ علم التخريج.
٤- أشهر كتب التخريج، والتعريف ببعضها.
- تعريف التخريج لغة.
- التخريج عند المحدثين.
ج- التعريف لغة واصطلاحا، وشرحه.
أ - نصب الراية لأحاديث الهداية.
ب- الدراية في تخريج أحاديث الهداية.
ج- التلخيص الحبير.
د- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولينا الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور. والصلاة والسلام على خيرته من خلقه، سيدنا محمد بن عبد الله الذي اصطفاه الله تعالى ليخرج الناس من ظلمات الجهل، ويدلهم على طريق الإسلام بإذن ربهم العزيز الغفور.

ورضوان الله تعالى عن الصحابة الذين تخرجوا على يدي النبي الكريم. فصاروا أئمة مهتدين، وقادة مجاهدين.

ومغفرة الله تعالى ورحمته على العلماء العاملين، من سلف هذه الأمة وخَلَفِهَا، الذين أخرجوا أحاديث الرسول الكريم المخصوص بالوحي الأمين، وجمعوها في السطور، بعد أن حفظوها في الصدور، ثم جاء من خرَّجها في مصنفات عندما احتاج الناس إلى معرفة مواضعها في ثنايا الصفحات والسطور، فجزاهم الله تعالى أفضل الجزاء إلى يوم البعث والنشور.

أما بعد: فهذا كتاب أودعت فيه من القواعد ما يسهل على طلبة العلم والباحثين في هذا الزمان معرفة مواضع الأحاديث النبوية في دواوينها ومصادرها الأصلية، وأوضحت فيه أشهر الطرق لتخريج الحديث الشريف. وقد توصلت إلى تلك القواعد والطرق عن طريق الاستقراء والممارسة.

كما ذكرت فيه كيفية دراسة الأسانيد، وطريقة إخراج الترجمة، ثم بينت طريقة الحكم على الحديث وبيان مرتبته.

وَعَرَّفْتُ- من خلال ذلك- بكثير من مصادر الحديث الشريف وعلومه في شتى المجالات، حسب ما اقتضته الحاجة على وجه الإجمال؛ وذلك لأن التعريف بكتب الحديث وعلومه هو المعين الأكبر للوصول إلى معرفة مواضع الحديث وتخريجه.

والذي دعاني لتصنيف هذا الكتاب هو ما لمسته في طلبة العلم والباحثين من الحاجة الملحة إلى مثل هذا الكتاب؛ إذ قد يُعَدّ طلبة العلم والباحثون -في هذا

العصر- بُعدًا شديدًا عن كتب الحديث وعلومه، وجهلوا طريقة تصنيفها وترتيبها، فضلاً عن معرفة محتوياتها ومكنوناتها. وكثر السؤال- بشكل يلفت النظر- عن معرفة مواضع كثير من الأحاديث المشهورة والموجودة في الأصول، والتي لا يليق بالمبتدئين السؤال عنها، فضلاً عن الطلبة في حلقات الدراسات العليا والباحثين.

وخشيت إن استمر الأمر على ذلك فترة طويلة أن يموت هذا العلم ويندثر، حتى ربما يفتش السائل عمن يدله على تخريج حديث فلا يجد، أو لا يجد إلا بشق النفس.

والذي ينبغي هو أن يكون تخريج الحديث ومعرفة مرتبته ميسورًا ومعروفًا لجميع طلبة العلم الشرعي بخاصة، ولسائر طلبة العلوم الأخرى والباحثين بعامة.

وهذا ما قصدت أن يحققه الله تعالى بهذا الكتاب، مع علمي بأني لستُ فارس هذا الميدان، ولكن الحاجة وفقدان الكتاب الذي يسدها هو الذي دفعني لتصنيفه لاسيما بعد أن أُسند إليّ تدريس مادة التخريج ودراسة الأسانيد في كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

ومن الجدير بالذكر أن أبيّن هنا أنه قد جرتْ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة محاولة- منذ سنوات- للتصنيف في موضوع دراسة الأسانيد؛ لسد حاجة الطلبة في مادة "الأسانيد" المقررة على الطلبة، لكن تلك المحاولة حامت حول الموضوع، ولم تدخل فيه؛ إذ لم تبين الطريقة التي ينبغي سلوكها لدراسة الإسناد، وإنما اكتفت بشرح الأحاديث، وترجمة رجال الإسناد. وبيان اللطائف والفوائد وما إلى ذلك، وليس هناك إشارة إلى كيفية إخراج الترجمة من كتب التراجم، أو إلى كيفية الوصول إلى ما وصل إليه صاحب الكتاب[1].

(١) انظر ما صنف في هذه المحاولة، كتابيْ: "عشرون حديثًا من صحيح البخاري" و"عشرون حديثًا من صحيح مسلم" كلاهما للشيخ عبد المحسن العباد، وانظر كذلك مذكرتي الأسانيد لطلاب السنتين الثالثة والرابعة في كلية الشريعة، للشيخ عبد الغفار حسن.

هذا بالنسبة لموضوع "دراسة الأسانيد" وأما موضوع "أصول التخريج" فلا أعلم أن أحدًا تعرض للبحث أو التصنيف فيه. لا في القديم، ولا في الحديث. وقد يُعْتَذَرُ للقدماء بأنه لم تكن الحاجة داعية إلى التصنيف في مثل هذا الموضوع، أما في هذا العصر الذي بَعُدَ فيه الناس عن الحديث وعلومه، فالحاجة ماسة جدًّا إلى التصنيف فيه، لاسيما وقد ظهرت بوادر العودة إلى الاشتغال بالحديث وعلومه، فلعل هذا الكتاب يكون معينًا لمن يريد الاشتغال بالحديث وما يتعلق به، ومفتاحًا ميسرًا للبحث فيه، ومعرفة مواضعه إن شاء الله تعالى.

وقد عرضت كتابي هذا، ومنهجي فيه على عدد من حيار المتخصصين في الحديث فأفادوني- شكر الله لهم- بتوجيهاتهم وملاحظاتهم. وأقروني عليه بعد تلك الملاحظات فما لاحظُوه عليّ عدّلته.

وأرجو من مشايخي وإخواني المشتغلين بالحديث وعلومه- الذين لم يتيسر لي الاتصال بهم في هذا الموضوع- أن يتكرموا- جزاهم الله حيرًا- بإبداء ملاحظاتهم إن وجدوا ما هو جدير بالتعديل أو الزيادة- ولا بد من وجود ذلك- لعلي أتداركه في طبعة قادمة إن شاء الله تعالى.

وقد سميت هذا الكتاب "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" وأسأله تعالى أن أكون قد قمت بما يسد حاجة الطلبة والباحثين في معرفة أصول تخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها، كما أسأله تعالى أن ينفع به طلبة العلم، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

الروضة الشريفة بالمسجد
النبوي الشريف في المدينة المنورة
١٨ ربيع الأول ١٣٩٨هـ
الموافق ٢٥ شباط ١٩٧٨م

وكتبه
محمود الطحان

المقدمة

وتشتمل على:

١- تعريف التخريج.

٢- أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه

٣- لمحة موجزة عن تاريخ التخريج.

٤- أشهر كتب التخريج، والتعريف ببعضها، ونبذة موجزة عن مؤلفيها.

١- تعريف التخريج:

سأذكر تعريف التخريج في اللغة. ثم أبين معاني التخريج عند المحدثين، ثم أذكر تعريف التخريج في الاصطلاح.

أ- تعريف التخريج لغة:

التخريج في أصل اللغة: اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد، قال في القاموس "وعامٌ فيه تخريج: خِصْبٌ وجدْب. وأرض مُخرّجة (كمنَقَّشَة) نَبْتُها في مكان دون مكان، وخرَّج اللوح تخريجًا. كتب بعضًا وترك بعضًا. والخَرَج: لونان من بياض وسواد"[(١)].

ويطلق التخريج على عدة معان. أشهرها:

الاستنباط: قال في القاموس: "والاستخراج والاختراع: الاستنباط"[(٢)].

التدريب: قال في القاموس: "خرَّجه في الأدب فتخرَّج، وهو خِرِّيج (كعِنِّين) بمعنى مفعول، أي مُخَرَّج"[(٣)].

---

(١) القاموس: ١٩١/١ - ١٩٢ بتصرف بسيط.

(٢) "القاموس" (١٩٢/١).

(٣) "القاموس" (١٩٢/١)

التوجيه: تقول: خرَّج المسألة: وجَّهها، أي: بيَّنَ لها وجهًا.

"والمَخْرَج: موضع الخروج. يقال: خرج مَخْرَجًا حسنًا، وهذا مَخْرَجُهُ"[1].

قلت: ومنه قول المحدثين: "هذا حديث عُرِف مَخْرَجُهُ" أي موضع خروجه، وهو رواة إسناده الذين خرج الحدث من طريقهم.

"والخروج نقيض الدخول. وقد أخرجه وخرج به"[2]، فيكون الإخراج معناه: الإبراز والإظهار، ومنه قوله تعالى: ﴿**كزرع أخرج شطأه**﴾[3].

قلت: ومنه قول المحدثين عن الحديث: "أخرجه البخاري" أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مَخْرِجه. وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

وكذلك قولهم: "خرّجه البخاري" بمعنى أخرجه، أي ذكر مخرجه، فهذا أصل اشتقاق المحدثين لكلمة "التخريج" أي إظهار مَخْرَجِ الحديث، أي موضع خروجه، وذلك بذكر رواة إسناده. والله أعلم.

ب- التخريج عند المحدثين:

يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:

١- فيطلق على أنه مرادف لـ "الإخراج": أي إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أي: رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم. فيقولون مثلاً: هذا حديث أخرجه البخاري، أو خرّجه البخاري. أي رواه وذكر مخرجه استقلالاً.

٢- قال ابن الصلاح في "علوم الحديث": "وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان. إحداهما: التصنيف على الأبواب. وهو تخريجه على أحكام الفقه

(١) " لسان العرب" (٢/٢٤٩).

(٢) "لسان العرب" (٢/٢٤٩).

(٣) [الفتح: ٢٩]، أي: كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه.

وغيرها..."[1] "فالمراد بقوله: "تخريجه" أي: إخراجه وروايته للناس في كتابه.

٣- ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها: قال السخاوي في "فتح المغيث": "والتخريج: إخراج المحدّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين.."[2].

وعلى هذا يحمل كلام الذهبي في "تذكرة الحفاظ" في ترجمة أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفّار: "الحافظ الثقة أبو الحسن البصري الصفار، مصنِّف السنن، الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه"[3].

٤- ويطلق على معنى الدلالة: أي: الدلالة على مصادر الحديث الأصلية، وعزوه إليها. وذلك بذكر مَنْ رواه من المؤلفين. قال المُناوي في "فيض القدير" عند قول السيوطي: "وبالغت في تحرير التخريج" ".. بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُخَرِّجيها من أئمة الحديث، من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مُخَرِّجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله- وإنْ جَلَّ- كعظماء المفسرين"[4].

قلـــت: والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه، لاسيما في القرون المتأخرة، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث

---

(١) علوم الحديث ص ٢٢٨.

(٢) "فتح المغيث" للسخاوي:(٢/٣٣٨).

(٣) "تذكرة الحفاظ" (٣/٧٨٩).

(٤) "فيض القدير، شرح الجامع الصغير" (١/٢٠).

المبثوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك، وهذ المعنى هو الذي سنبحث فيه أيضًا.

وبناء على هذا المعنى الثالث، يمكننا أن نُعَرِّف التخريج اصطلاحًا بما يلي:

ج- تعريف التخريج اصطلاحًا:

التخريج: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

شرح التعريف:

المراد بالدلالة على موضع الحديث، ذكر المؤَلَّفات التي يوجد فيها ذلك الحديث، كقولنا مثلاً: "أخرجه البخاري في صحيحه" أو "أخرجه الطبراني في معجمه" أو "أخرجه الطبري في تفسيره" ونحو ذلك من العبارات.

والمراد بمصادر الحديث الأصلية ما يلي:

١- كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبي ﷺ. كـ "الكتب الستة" و "موطأ مالك" و " مسند أحمد" و"مستدرَك الحاكم" و"مصنَّف عبدالرزاق" وغيرها.

٢- كتب السنة التابعة للكتب المذكورة في الفقرة الأولى، كالمصنفات التي جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة. مثل: كتاب: "الجمع بين الصحيحين للحُميدي. أو المصنفات التي جمعت أطراف بعض الكتب، مثل: كتاب "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمِزِّيّ. أو المصنفات المختصرة من كتب السنة. مثل: كتاب "تهذيب سنن أبي داود" للمنذري؛ وهذا الأخير وإن حذف المنذري أسانيده إلا أن السند موجود فيه حكمًا؛ لأن من أراد السند رجع إلى سنن أبي داود.

٣- الكتب المصنفة في الفنون الأخرى -كالتفسير والفقه والتاريخ- التي تستشهد بالأحاديث. لكن بشرط أن يرويها مصنفها بأسانيدها استقلالاً. أي: أن لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله. ومن هذه الكتب "تفسير الطبري" وتاريخه، وكتاب "الأم" للشافعي. فإن هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجميع نصوص السنة، وإنما صنفوها في فنون أخرى، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أبحاثهم، في تفسير الآيات أو بيان الأحكام، أو غير ذلك، لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم بالأسانيد إلى النبي ﷺ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدمتهم، فهذه هي مصادر الحديث الأصلية.

وأما العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر العزو إليها تخريجًا على الاصطلاح في فن التخريج، وإنما هو تعريف القارئ بأن هذا الحديث مذكور في كتاب كذا، وهذا النوع من العزو يلجأ إليه العاجز عن معرفة مصادر الحديث الأصلية فينـــزل في عزوه نزولاً غير مُسْتَحسَن وهو غير لائق بأهل العلم لاسيما أهل الحديث.

ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدرًا أصليًا من كتب السنة: الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب "بلوغ المرام من أدلة الأحكام" للحافظ ابن حجر، وكذلك الكتب التي جمعت الأحاديث على ترتيب أحرف المعجم، ككتاب "الجامع الصغير" للسيوطي، ثم باقي الكتب الأخرى التي جمعت الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أي شكل كان، مثل: "الأربعين النووية" و"رياض الصالحين" وكلاهما للنووي، وغيرهما من الكتب الأخرى الكثيرة، لكن هذه الكتب تعتبر دليلاً على مصادر الحديث الأصلية؛ لذا يستعان بها في ذلك.

والمراد بـ "بيان مرتبته عند الحاجة": بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة لذلك؛ فليس بيان المرتبة -إذن- شيئًا أساسيًا في التخريج، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه.

٢- أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه:

لا شك أن معرفة فن التخريج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه، ويتعلم قواعده وطرقه؛ ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث في مواضعه الأصلية.

كما أن فوائده كبيرة لا تنكر، لا سيما للمشتغلين بالحديث وعلومه؛ لأنه بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادره الأصلية الأولى التي صنفها الأئمة.

والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويه إلا بعد معرفة مَنْ رواه من العلماء المصنفين في كتابه مسندًا.

ولهذا فإن فن التخريج يحتاجه كل باحث، أو مشتغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها.

٣- لمحة عن تاريخ التخريج:

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلقنا عليها الآن اسم: "أصول التخريج"؛ لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعًا واسعًا، وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة، فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما، سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة، بل وفي أي جزء من تلك الكتب أو يعرفون- على الأقل- مظانّه في المصنفات الحديثية، وهم على علم بطريقة تأليف تلك المصنفات وترتيبها؛ لذلك سهُل

عليهم الاستفادة منها، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث، وقُلْ مثل ذلك فيمن يقرأ حديثًا في مصنف من المصنفات غير الحديثية. فإن لديه القدرة على معرفة مصدره، والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر.

وبقيت الحال على ذلك عدة قرون، إلى أن ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية، فصعب عليهم -حينئذٍ- معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها؛ كالفقه والتفسير والتاريخ[1] فنهض بعض العلماء، وشمروا عن ساعد الجد، فخرَّجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث، وعزوْا تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة الأصول، وذكروا طرقها، وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضعيف حسب ما يقتضيه المقام، فظهر ما يسمى بـ "كتب التخريج"، وكان من أوائل تلك الكتب -فيما أعلم- الكتب التي خرّج الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) أحاديثها، وأشهرها: "تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب"، للشريف أبي القاسم الحسيني، و"تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب" لأبي القاسم المهرواني، وكلاهما لا زال مخطوطًا، وكتاب "تخريج أحاديث المُهذَّب" تصنيف محمد بن موسى الحازمي الشافعي المتوفى سنة ٥٨٤هـ، وكتاب "المهذب" هو كتاب في الفقه الشافعي تصنيف أبي إسحاق الشيرازي.

---

(١) هناك سبب آخر في نظر الحافظ العراقي لم يذكر العلماء المتقدمون من أجله تخريج الأحاديث في مصنفاتهم، هذا السبب هو: أن لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، قال الحافظ العراقي في خطبة تخريجه الكبير للإحياء: "عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرجه، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادرًا. وإن كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فبين".

وقصد الأولين أن لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء، مع كونه أعلم بالحديث من النووي"، انظر "فيض القدير شرح الجامع الصغير" (١/٢١).

ثم تتالت كتب التخاريج حتى شاعت وكثرت، وبلغت عشرات المصنفات، وبذلك قدم علماء الحديث خدمة كبيرة لتلك الكتب التي خرَّجوا أحاديثها، وبالتالي قدموا خدمة جليلة مشكورة للسنة النبوية المطهرة، وسدوا بعلمهم هذا ثغرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثية، ولو لم يقوموا بهذا الجهد الكبير لكان هناك نقص كبير في خدمة المصنفات في العلوم الشرعية، ولعانينا نحن اليوم كثيرًا في الاهتداء إلى مصادر تلك الأحاديث الكثيرة، فجزى الله علماء سلفنا على ما قاموا به من الجهود التي بذلوها في تلك المصنفات -ابتغاء وجه الله تعالى- خير الجزاء.

ثم دارت الأيام، وجاء العصر الذي نحن فيه، وتغيرت الأحوال كثيرًا إذ صار كثير من الباحثين ومن ينتسب للعلم لو رأى حديثًا في أي كتاب يقرأه وأشار ذلك الكتاب إلى مصدر الحديث بإيجاز فإنه لا يعرف كيفية الوصول إلى نص الحديث في ذلك المصدر، لقلة معرفته بكيفية ترتيب ذلك المصدر وتبويبه، وكذلك إذا أراد الاستشهاد بحديث، وعرف من طريق ما أن هذا الحديث في "صحيح البخاري" أو "مسند أحمد" أو "مستدرك الحاكم" فإنه لا يستطيع الوصول إلى نصه في تلك المصادر؛ لعدم معرفته بطريقة تصنيفها وكيفية ترتيبها.

وقد لمستُ ذلك بوضوح - في المحيط العلمي الذي أعيش فيه- من طلابنا الباحثين لتحضير رسائل التخصص في السُّنة وباقي العلوم الشرعية الأخرى، لنيل درجة ما يسمى بـ"الماجستير" و"الدكتوراه"، وكذلك من الطلاب والباحثين عامة.

فاقتضى الأمر أن يُصنَّفَ في ذلك كتابٌ يشتمل على قواعدَ وأصول تبين كيفية التخريج وطرقه، ويُوضَّح فيه طريقة كل مصنَّف من المصنفات الحديثية التي صنفها الأئمة، وترتيبه وتبويبه وكيفية المراجعة فيه والاستفادة منه، كما يُذْكرَ في هذا

المصنَّف الفهارس والمراجع الحديثة التي تولت فهرسة وترتيب بعض كتب السنة بشكل يُسهِّلُ على الباحث الوصولَ إلى الحديث في أقرب وقت وأيسر طريق.

هذا ما سأقوم به في هذا الكتاب إن شاء اللّه تعالى، فأسأل اللّه التوفيق والسداد، والتيسير لإتمامه على شكل ينفع اللّه به طلبة العلم والباحثين في معرفة تخريج الأحاديث النبوية بسهولة ويسر، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم آمين.

أشهر كتب التخاريج، والتعريف ببعضها:

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخاريج[1]. فمن أشهر تلك الكتب.

١- تخريج أحاديث المهذب، لأبي إسحاق الشيرازي: تصنيف محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ).

٢- تخريج أحاديث المختصر الكبير، لابن الحاجب: تصنيف أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤هـ).

٣- نصب الراية لأحاديث الهداية، للمرغيناني: تصنيف عبداللّه بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ).

٤- تخريج أحاديث الكشاف، للزمخشري: للحافظ الزيلعي أيضًا.

٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي: تصنيف عمر بن علي بن الملقن (٨٠٤هـ).

٦- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار: تصنيف عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).

---

(١) انظر أسماء ما يقارب أربعين كتابًا في التخريج في "الرسالة المستطرفة" من ص ١٨٥ إلى ص ١٩١.

٧- تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب: للحافظ العراقي أيضًا.

٨- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير، للرافعي: تصنيف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية: للحافظ ابن حجر أيضًا.

١٠- تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي: تصنيف عبد الرءوف بن علي المناوي (١٠٣١هـ).

وإليك تعريف بعضها، مع نبذة عن حياة مؤلفيها:

أ- نصب الراية لأحاديث الهداية:

هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخاريج الحديثية، وقد صنفه الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢هـ[1]. وهو كتاب خرّج فيه مؤلفه الأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (٥٩٣هـ) في كتابه "الهداية" في الفقه الحنفي.

وهو من أجود كتب التخريج -إن لم يكن أجودها- وأنفعها وأشملها ذكرًا لطُرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السنة الكثيرة، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يُسبق إليه -فيما أعلم.

---

(١) هو الحافظ المتقن جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي، و"الزيلعي" نسبة إلى "زيلع" بلدة على ساحل الحبشة، وفيها موضع لحط السفن، وهي الآن من أرض "الصومال" نشأ -رحمه الله- نشأة علمية فتفقّه وبرع في العلم، وطلب الحديث واعتنى به، وخرج وألف وجمع وسمع من كبار شيوخ وقته، ومن شيوخه الفخر الزيلعي شارح الكنز، والقاضي علاء الدين التركماني، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية، وأحاديث الكشاف. فاستوعب ذلك استيعابًا بالغًا، وكان الحافظ العراقي يرافقه في مطالعة الكتب الحديثة لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، وصنف كتابًا آخر في التخريج، وهو تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري، توفي -رحمه الله- في القاهرة ودفن فيها سنة ٧٦٢هـ -رحمه الله رحمة واسعة.

وقد استمد من طريقته ومعلوماته هذه مَن جاء بعده من أصحاب كتب التخاريج لاسيما الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وهذا الكتاب يدل على تبحر الزيلعي في الحديث وعلومه، وسعة اطلاعه على مصادره الكثيرة. وقدرته على استخراج ما فيها. قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني في "الرسالة المستطرفة" عن هذا الكتاب: وهو تخريج نافع جدًّا، به استمد مَن جاء بعده من شُرَّاح الهداية، بل منه استمد كثيرًا الحافظُ ابن حجر في تخاريجه[1]، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال"[2].

وطريقة تخريجه في هذا الكتاب أنه يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب "الهداية" ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصيًا طرقه ومواضعه، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب "الهداية" ويذكر من أخرجه أيضًا؛ ويرمز لهذه الأحاديث[3] بـ "أحاديث الباب"، ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف، ويرمز لهذه الأحاديث بـ "أحاديث الخصوم" ويذكر من أخرجها أيضًا، يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكمال الإنصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصبٌ مذهبي أو سواه.

وقد طبع الكتاب طبعتين. كانت الأولى في الهند في أوائل القرن الرابع عشر

---

(١) وقد اعترف الحافظ ابن حجر بذلك، وأشار إلى استفادته من تخاريج هذا الكتاب في مقدمة كتابيه "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (ص ١٠) و"التلخيص الحبير" (ص ٩).

(٢) "الرسالة المستطرفة" (ص ١٨٨).

(٣) أي الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى حديث كتاب "الهداية".

الهجري. لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والمتون، وفيها تصحيف وسقْط، بحيث لا يمكن الاعتماد عليها، وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان، وذلك سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م بمطبعة دار المأمون، وهي طبعة جيدة محققة في أربعة مجلدات.

وتخريج أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية، فيبدأ الكتاب بتخريج أحاديث "كتاب الطهارة" ويستمر إلى آخر أبواب الفقه، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب "الهداية"؛ لذلك فالرجوع إليه سهل جدًّا؛ لأنه ما على الـمُراجِع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وبأيّ باب يتعلق، ثم ينظره في ذلك الباب.

هذا والكتاب -كما مرّ في عرض طريقة المؤلف فيه- يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدل بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى. فهو حاوٍ لجلّ ما يستدل به الفقهاء من سائر أصحاب المذاهب المتبوعة، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب الجليل، فجزى الله مصنفه عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

نموذج من الكتاب:

وإليك نموذجًا من التخريج في هذا الكتاب: وهو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير المني من الثوب. قال -رحمه الله تعالى: "الحديث الثالث: رُوي عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة في المني: **"فاغسليه إن كان رطبًا وافركيه إن كان يابسًا"** قلت: غريب. وروى الدارقطني في سننه من حديث عبدالله بن الزبير ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابسًا وأغسله إذا كان رطبًا. انتهى.

ورواه البزار في مسنده وقال: لا يعلم مَن أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا. ورواه غيره عن عَمْرة مرسلاً، انتهى. قال ابن الجوزي في "التحقيق": والحنفية يحتجون على نجاسة المني بحديث رووه عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة: **"اغسليه إن كان رطبًا وافركيه إن كان يابسًا"** قال: "وهذا حديث لا يُعرف، وإنما رُوي نحوه من كلام عائشة" ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور، والله أعلم. ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يُصلِّي فيه، وهذا ينتقض بما وقع في "مسلم" كنتُ أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فيصلي فيه، وعند أبي داود: "ثم يصلي فيه" والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك. وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء، وهذا ينتقض بما في "مسلم" أيضًا "لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابسًا بظفري" والله أعلم. [ثم قال(١)].

أحاديثُ الباب:

روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بقع الماء في ثوبه، انتهى. قال البيهقي: وهذا لا منافاة بينه وبين قولها: "كنت أفركه من ثوبه ثم يصلي فيه" كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين، انتهى. وقال ابن الجوزي: ليس في هذا الحديث حجة؛ لأن غسله كان للاستقذار، لا للنجاسة.

حديث آخر: "نما يُغسَل الثوب من خمس" سيأتي قريبًا.

الآثار: روى ابن شيبة في "مصنفه" حدثنا حسين بن علي بن جعفر بن برقان عن خالد بن أبي عزة قال: سأل رجل عمر بن الخطاب فقال، إني احتلمت على طنفسة، فقال: إن كان رطبًا فاغسله، وإن كان يابسًا فاحككه، وإن خفي

(١) الكلام الذي بين المعكوفتين ليس من كلام الزيلعي؛ وإنما هو من كلامي.

عليك فارششه بالماء. انتهى.

أحاديث الخصوم: روى أحمد في "مسنده" حدثنا معاذ بن معاذ أنبأنا عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يسلت المني من ثوبه بعرْق الإذْخرِ ثم يصلي فيه، ويحتّه يابسًا ثم يصلي فيه. انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه" والطبراني في "معجمه" عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق، عن شريك القاضي، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عطاء، عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب، قال: إنما هو بمنـــزلة المخاط أو البزاق، وقال: "إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة" انتهى. قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك، انتهى. قال ابن الجوزي في "التحقيق": وإسحاق إمام مخرج له في "الصحيحين" ورفْعُهُ زيادة، وهي من الثقة مقبولة، ومن وقفه لم يحفظ، انتهى. ورواه البيهقي في "المعرفة" من طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج، كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفًا، وقال: هذا هو الصحيح موقوف، وقد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعًا، ولا يثبت. انتهى[1].

ب- الدراية في تخريج أحاديث الهداية

هذا الكتاب من كتب التخريج للحافظ ابن حجر العسقلاني[2]. وهو

---

(١) انظر النص من "نصب الراية" للزيلعي (١/٢٠٩ - ٢١٠).

(٢) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناني، العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، نزيل القاهرة، ولد سنة ٧٧٣هـ ومات والده سنة ٧٧٧. ومات أمه قبل ذلك، فنشأ يتيمًا، حفظ القرآن وله تسع سنين، استصحبه وصيه نور الدين علي الخروبي إلى الحج سنة ٧٨٤هـ وجاور معه بمكة فسمع صحيح البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النشاوري، ثم حفظ كتبًا من مختصرات العلوم ثم حبب إليه النظر في التواريخ، ونظر في فنون الأدب فقال الشعر، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة ٧٩٦هـ فلازمه=

تلخيص لكتاب "نصب الراية" للحافظ الزيلعي الذي مرّ الكلام عليه قريبًا. ولم يصنفه صاحبه استقلالاً، وإنما لخص فيه ما جاء من التخاريج التي في "نصب الراية" وترتيبه كترتيب الأصل، في الأبواب، لكنه أخَلّ بأشياء من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب. فقد قال -رحمه الله تعالى: "أما بعد: فإنني لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي، وجاء اختصاره جامعًا لمقاصد الأصل، مع مزيد كثير، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض الأحباب الأعزة أن ألخص الكتاب الآخر لينتفع به أهل مذهبه، كما انتفع أهل المذهب، فأجبته إلى طلبه، وبادرت إلى وفق رغبته، فلخصته تلخيصًا حسنًا مبينًا، غير مخل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يُستَغنى عنه، والله المستعان في الأمور كلها، لا إله إلا هو"[1].

والكتاب وإن كان ملخصًا مختصرًا، ربما يسهل على المبتدئ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه، لكن ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل[2]؛ لأنه من المعلوم أن مَبْنَى التخريج النافع على استقصاء طرق الحديث وبيان مواضعه، مع كمال التوضيح؛ لتتم الفائدة، ويكمل الانتفاع، وتشفى الصدور في الوصول إلى أعماق تخريج الحديث. وكتاب الزيلعي هو كذلك، وليس فيه استطراد أو حشو، فكل تلخيص أو

=عشرة أعوام، وحبب إليه فن الحديث، ثم رحل إلى الإسكندرية، ثم حج ودخل اليمن، ثم رحل إلى الشام وسمع في كثير من بلدانها، ثم صنف الكتب الكثيرة المفيدة التي تغني شهرتها عن ذكرها. وولي القضاء، ودرس وأفتى وشهد له العلماء بسعة الاطلاع والحفظ توفي سنة ٨٥٢هـ -رحمه الله رحمة واسعة.

(١) "مقدمة الدراية" (١/١٠).

(٢) أي مع وجود كتاب "نصب الراية".

حذف لبعض طرق الحديث أو الدلالة على مواضعه بشكل كامل يقلل من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه، ويضعف الانتفاع بما جاء فيه، ويخلّ بمقصوده الذي صنفه مؤلفه من أجله، والله أعلم. وإليك نموذجًا من تخريج هذا الكتاب.

قال المؤلف -رحمه الله: "حديث قال النبي ﷺ لعائشة في المني: **"فاغسليه إن كان رطبًا، وافركيه إن كان يابسًا"** لم أجده بهذه السياقة، وهو عند البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت: "كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابسًا، وأغسله إذا كان رطبًا. ولمسلم من وجه آخر: لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابسًا بظفري. ولأبي داود: كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركًا فيصلي فيه. ولأحمد من طريق عبدالله بن عبيد بن عُمير عن عائشة[1]: كان رسول الله ﷺ يسلت المني من ثوبه بعرق الإذْخر ثم يصلي فيه، ويحته يابسًا ثم يصلي فيه، وفي الصحيحين عن عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ، وروى ابن أبي شيبة من طريق خالد بن أبي عزة: سأل رجل عمر فقال: إني احتلمت على طنفسة فقال: إن كان رطبًا فاغسله، وإن كان يابسًا فاحككه، فإن خفي عليك فارششه. وروى الشافعي ثم البيهقي من طريقه بإسناد صحيح عن عطاء عن ابن عباس في المني: إنما هو بمنزلة المخاط والبزاق. قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف، ورفعه شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء، ولا يثبت. انتهى. وهو عند الدارقطني والطبري[2]".

---

(١) في النسخة المطبوعة بدل "عن عائشة" كلمة "غيره" والظاهر أنه خطأ مطبعي.

(٢) انظر "الدراية" (١/٩١ - ٩٢). هذا وقد طبع الكتاب طبعتين كانت الأولى بمطبعة محبوب المطابع بدلهي، وكانت الثانية بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة، وذلك سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليماني المدني -أثابه الله.

جـ- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير:

هـذا الكتاب كـتاب نافع جيد. لخص فيه الحافظ ابن حجـر العسقلاني (٨٥٢هـ) كتاب "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعـة فـي الشرح الكبير" لسراج الدين عمر بن علي بن المُلَقن(٨٠٤هـ). وكتاب "الشرح الكبير" هو كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (٦٢٣هـ). شرح فيه كتاب "الوجيز" لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي(٥٠٥هـ).

ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب: "الشرح الكبير" قد اعتنى بتخريج أحاديثه عدد من العلماء. منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر. وهم: سراج الدين بن الملقن (٨٠٤هـ) وعز الدين بن جماعة (٧٦٧هـ) وحفيده بدر الدين بن جماعة (٨١٩هـ) وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمن بن النقاش (٨٤٥هـ) وبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (٧٧٤هـ) وواحد بعده وهو السيوطي (٩٩١هـ) وسمي كتابه "نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير".

كما تجدر الإشارة إلى أن سراج الدين بن الملقن قد صنف كتابه: "البدر المنير" في سبعة مجلدات، ثم لخصه في أربعة مجلدات. وسماه "خلاصة البدر المنير" ثم انتقاه في جزء، وسماه "منتقى خلاصة البدر المنير"[1]. وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى بـ "خلاصة البدر المنير" فما أدري ما السبب؟

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور أن أوسع الكتب التي خرّجت أحاديث الشرح الكبير وأخلصها إشارة هو كتاب ابن الملقن، لكنه قال

(١) انظر "الرسالة المستطرفة" (ص: ١٨٩).

إنه أطاله بالتكرار، وأما تلخيصه - ويعني به "منتقى خلاصة البدر المنير" - فقال عنه: إنه أخلّ فيه بكثير من مقاصد الأصل؛ لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده، وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الزوائد في كتب التخاريج المذكورة آنفًا، وكذلك في كتاب "نصب الراية" للزيلعي، وعلل استفادته من كتاب الزيلعي الحنفي في تخريج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينبه في كتابه المذكور على ما يحتج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرى. ورجا الله تعالى أن يكون كتابه هذا حاويًا لجُلّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع.

وإليك نص المقدمة كاملاً؛ لتكون على بينة من التفصيلات المذكورة فيها:

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى: "أما بعد: فقد وقفْت على تخريج أحاديث شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي -شكر الله سعيه- لجماعة من المتأخرين، منهم القاضي عزّ الدين بن جماعة، والإمام أبو أمامة بن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأوسعها عبارة، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين، إلا أنه أطاله بالتكرار، فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة[1] لطيفة أخلّ فيها بكثير من مقاصد المطوَّل وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمنَّ الله بذلك، ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي؛ لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه، وأرجو الله -إن تمّ هذا التتبع- أن يكون حاويًا

(١) يقال مجلدة ومجلد، للجزء المجلد من الكتاب.

جُلّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع، وهذا مقصد جليل"[1].

قلت: قد تم هذا التتبع بحمد الله تعالى، وقد حوى - فعلاً- جُلّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم؛ لذا يعتبر هذا الكتاب مصدرًا مهمًّا من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب.

وطريقته في تصنيف هذا الكتاب تشبه طريقة تصنيف كتابه: "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" إلى حد كبير، وإيراد الأحاديث فيه مرتبة على ترتيب أبواب الفقه.

وإليك نموذجًا من تخريج بعض الأحاديث في هذا الكتاب:

قال الحافظ -رحمه الله تعالى: "حديث عليٍّ أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تَحلّ، فرخص له. أحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي، من حديث الحجاج بن دينار عن الحكم عن حُجَيَّة بن عدي عن عليّ، ورواه الترمذي من رواية إسرائيل عن الحكم عن حجر العدوي عن عليّ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم، ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يَنَاق عن النبي ﷺ مرسلاً، وكذا رجحه أبو داود. وقال البيهقي: قال الشافعي: رُوي عن النبي ﷺ أنه تَسَلَّفَ صدقة مال العباس قبل أن تحل، ولا أدري أثبت أم لا؟ قال البيهقي: عَنَى بذلك هذا الحديث، ويعضده حديث أبي البختري عن علي أن النبي ﷺ قال: إنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين، رجاله ثقات، إلا أن فيه انقطاعًا، وفي بعض ألفاظه: أن النبي ﷺ قال لعمر: إنا كنا تعجلنا صدقة

(١) مقدمة "التلخيص الحبير" (ص: ٩).

مال العباس عام أول، رواه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع"[1].

د- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار:

هذا الكتاب خرَّج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي[2] (٨٠٦هـ) الأحاديث التي في كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي (٥٠٥هـ).

وقد طبع هذا التخريج بذيل كتاب "إحياء علوم الدين" وهو تخريج نفيس مفيد جدًّا، يدل على رسوخ قدم العراقي في علوم الحديث وطول باعه فيه.

وطريقته في التخريج أنه إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بعزوه إليه، وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يَعْزُهُ إلى غيرها، إلا لغرض مفيد، كأن يكون من أخرجه ممن التزم الصحة في كتابه، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه الذي في "الإحياء"، وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرر الحديث في "الإحياء"، فإن تكرر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالبًا. وقد يكرر

---

(١) "التلخيص الحبير" (٢/١٦٢ - ١٦٣). هذا وقد طبع الكتاب طبعتين، كانت الأولى بالمطبعة الأنصارية في دهلي، وكانت الثانية بشركة الطباعة الفنية في القاهرة وذلك سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

(٢) هو الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن الحسين العراقي، ولد بمشاة المهراني بين مصر والقاهرة سنة ٧٢٥هـ، وعني بفن الحديث، وتقدم فيه بحيث كان شيوخ عصره يشهدون له بالمعرفة ويثنون عليه، ومنهم السبكي والعلائي وابن كثير وغيرهم. ووصفه الإسنوي بحافظ العصر. وله مؤلفات بديعة في الحديث وعلومه، منها الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها، وتخريج أحاديث الإحياء، وتخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب، وشرع في إملاء الحديث من سنة ٧٩٦هـ فأحيا الله تعالى به سنة الإملاء بعد أن كانت داثرة، فأملى أكثر من أربعمائة مجلس. وكان رحمه الله خلقًا متواضعًا ضيق المعيشة، توفي سنة ٨٠٦هـ وورثاه تلميذه الحافظ ابن حجر بقصيدة عراء -رحمه الله رحمة واسعة.

تخريجه لغرض، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه، وإن كان التكرار في باب آخر، خرّجه في جميع المواضع، ونبه على أنه تقدم، وربما ذهل عن التنبيه.

وطريقته في عرض التخريج أنه يذكر طرف الحديث الذي في "الإحياء" وصحابيَّه، ومخرجه، ثم يبين صحته أو حُسْنه أو ضعفه. وإذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة، بيَّنَ ذلك بقوله: "لا أصل له" وأحيانًا يقول: "لا أعرفه" أي: لا يعرفه حديثًا في كتب السنة في حدود اطلاعه. وهذه دقة منه في التعبير -رحمه الله.

ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسّع، وقد أشار العراقي إلى ذلك في مقدمته فقال: "وبعد: فلما وفق الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين، في سنة إحدى وخمسين[1]، تعذّر الوقوف على بعض أحاديثه، فأخرت تبييضه إلى سنة ستين، فظفرت بكثير مما غرب عني علمه، ثم شرعت في تبييضه في مصنَّف متوسط حجمه، وأنا مع ذلك متباطئ في إكماله، غير متعرض لتركه وإهماله، إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه، وتكرر السؤال من جماعة في إكماله، فأجبت وبادرت إليه، ولكني اختصرته في غاية الاختصار؛ ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار، فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث، وصحابيه، ومُخْرِجه، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مَخْرَجه، فلأن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة. وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول[2] والله أسأل أن ينفع به؛ إنه خير مسئول"[3].

---

(١) أي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة.

(٢) أي كتب الحديث التي هي أصول للسنة، ومدار السنة عليها، كالكتب الستة، وغيرها من مشاهير كتب السنة.

(٣) مقدمة التخريج بذيل " الإحياء" (١/١).

وهذا التخريج ضروري ومهم جدًّا؛ لأن كتاب "إحياء علوم الدين" يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل والموضوعة، فتولى هذا التخريج بيانها، وميز صحيحها من سقيمها، بشكل مختصر، وبعبارة سهلة واضحة، فجزى الله الحافظ العراقي وبقية علماء المسلمين الذين خدموا السنة النبوية بتصنيفاتهم النافعة أفضل الجزاء.

وإليك نموذجًا من هذا التخريج:

قال العراقي -رحمه الله تعالى: "حديث: "**خلق الله الماء طهورًا لا ينجسه شيء، إلا ما غيّر لونه أو طعمه أو ريحه**" أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف، وقد رواه بدون الاستثناء أبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي سعيد، وصححه أبو داود وغيره"[1].

(١) "إحياء علوم الدين" (١ ١٣٠).

الفصل الأول

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

الأهداف التعليمية للفصل الأول:

عزيزي الدارس: يرجى بعد مذاكرتك لهذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

١- تعرف المسانيد وتذكر أسماء بعضها.

٢- تتحدث عن مسندي الحميدى، وأحمد بن حنبل.

٣- تحدد معنى المعاجم مع ذكر أشهرها.

٤- تقف على حقيقة كتب الأطراف وترتيبها.

٥- تذكر معنى الأطراف وعدد كتب الأطراف وفوائدها.

٦- تدوّن أهمّ المعلومات المرتبطة بكتابيْ الأطراف التاليَيْن:

أ- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

ب- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث.

٧- تُعدّ مقالة من خلال مطالعتك في كتب علم الحديث حول كل من المسانيد، والمعاجم، وكتب الأطراف.

الفصل الأول: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

أولاً: المسانيد:

أ- مسند الحميدي.

ب- مسند الإمام أحمد بن حنبل.

ثانياً: المعاجم:

أ- تعريف المعاجم.

ب- أشهر المعاجم:

-المعجم الكبير للطبراني.

-المعجم الأوسط للطبراني.

-المعجم الصغير للطبراني.

- معجم الصحابة للهمداني ٣٩٨هـ.

-معجم الصحابة للموصلي ٣٠٧هـ.

ثالثاً: كتب الأطراف:

أ-حقيقتها.

ب- ترتيبها.

ج-معنى الأطراف.

د- عددها.

هـ- فوائدها.

و- أمثلة كتب الأطراف:

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث.

الفصل الأول

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

هذه الطريقة يُلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي مذكورًا في الحديث الذي يراد تخريجه، أما إذا لم يكن اسم الصحابي مذكورًا في الحديث، ولم نتمكن من معرفته، فلا يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة، وهو أمر واضح.

فإذا كان اسم الصحابي مذكورًا في الحديث، أو عرفناه بطريقة ما، ثم قررنا سلوك طريقة تخريجه بناء على معرفة اسم راويه من الصحابة، فعلينا أن نستعين بثلاثة أنواع من المصنفات وهي:

١- المسانيد. ٢- المعاجم. ٣- كتب الأطراف.

١- المسانيد:

أما المسانيد فهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة، أي بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة.

والمسانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة ربما تبلغ مائة مسند أو تزيد، وقد ذكر الكتاني في "الرسالة المستطرفة" اثنين وثمانين مسندًا منها، ثم قال: "والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه"[(١)].

وأما ترتيب أسماء الصحابة داخل المسند، فقد يكون على نسق حروف المعجم، وقد يكون على السابقة في الإسلام أو القبائل، أو البلدان أو غير ذلك" لكن ترتيبها على الحروف أسهل تناولاً.

هذا هو المشهور في المسانيد وترتيبها، وقد يطلق المسند عند المحدثين على

(١) "الرسالة المستطرفة" (ص: ٧٤).

كتاب مرتب على الأبواب أو الحروف لا على الصحابة؛ وذلك لأن أحاديثه مسندة ومرفوعة إلى رسول الله ﷺ، مثل مسند بَقِيّ بن مَخْلَد الأندلسي (٢٧٦هـ) فإنه مرتب على أبواب الفقه[1].

وإليك أسماء بعض المسانيد:

١- مسند أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).

٢- مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحُميدي (٢١٩هـ).

٣- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤هـ).

٤- مسند أسد بن موسى الأموي (٢١٢هـ).

٥- مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد الأسدي البصري (٢٢٨هـ).

٦- مسند نعيم بن حماد.

٧- مسند عُبيد الله بن موسى العَبْسي.

٨- مسند أبي خَيْثمة زهير بن حرب.

٩- مسند أبي يَعْلَى أحمد بن علي المثنى الموصلي (٣٠٧هـ).

١٠- مسند عَبْد بن حُمَيْد (٢٤٩هـ).

وسأتكلم عن اثنين من المسانيد وهما مسند الحُميدي، ومسند أحمد؛ وذلك لشهرتهما؛ ولأنهما قد طُبعا فتسهل المراجعة فيهما على كل مراجع، وأبدأ بمسند الحميدي؛ لتقدمه الزمني على مسند أحمد.

أ- مسند الحميدي:

هذا المسند للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري، المتوفى سنة ٢١٩هـ، وهو مصنف ليس بالكبير، ويتألف من أحد

(١) "المصدر السابق" (ص: ٧٤ - ٧٥).

عشر جزءًا حديثيًا[1] وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية، وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة.

ويشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حسب الترقيم في النسخة المطبوعة، والكتاب مرتب على مسانيد الصحابة، إلا أن ترتيب أسماء الصحابة ليس على ترتيب حروف الهجاء وإنما سلك المؤلف مسلكًا آخر، فبدأ بمسند أبي بكر الصديق ثم بباقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي ثم بمسانيد بقية العشرة إلا طلحة بن عبيد الله، والظاهر أنه لم يذكره؛ لأنه لم يرو له من طريقه حديثًا، وأما بقية الأسماء فلم أهتد إلى طريقته في ترتيبهم، والظاهر أنه لاحظ أصحاب السابقة إلى الإسلام، ثم أحاديث أمهات المؤمنين، ثم باقي الصحابيات، ثم أحاديث رجال الأنصار، ثم باقي مسانيد الصحابة، ولم استظهر لها ترتيبًا خاصًا، فالله أعلم.

وعدد أسماء الصحابة الذين أسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو مائة وثمانون صحابيًا، لم يرو من طريق عدد كبير منهم إلا حديثًا واحدًا.

وقد طبع الكتاب ونشره المجلس العلمي بالباكستان، وحققه وعلق عليه فضيلة الأستاذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي -جزاه الله خيرًا- وقد عني بتحقيقه والتعليق عليه عناية جيدة، لكن ظهرت في الطبعة أغلاط وسقطات كثيرة، وقد رقم الأحاديث وهو عمل جيد، ورتب أحاديثه على الأبواب بذكر طرف الحديث والإشارة إلى رقمه في المسند، وهو عمل يشكر عليه، وحبذا لو رتب أسماء الصحابة على حروف الهجاء لسهل على المراجعين فيه ووفر عليهم جهدًا كبيرًا، وقد طبع الكتاب في مجلدين متوسطي الحجم، طبع الأول سنة

(١) انظر "الرسالة المستطرفة" (ص: ٦٧).

١٣٨٢هـ وطبع الثاني ١٣٨٣هـ ولم يطبع الكتاب طبعة أخرى. والله أعلم.

وكيفية العثور على الحديث فيه أن تبحث عن اسم الصحابي المرويّ من طريقه ذلك الحديث ثم تفتّش عن الحديث داخل مسنده، فإن وجدته، وإلا فيكون المصنف لم يخرجه فيه فتلجأ إلى مصدر آخر.

ب- مسند الإمام أحمد بن حنبل:

هو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث، صنّفه الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١هـ.

ورتبه على مسانيد الصحابة، أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة، بغضّ النظر عن موضوع الحديث، فالجامع بين كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رواها عن رسول الله ﷺ.

لكنه لم يرتب أسماء الصحابة على نسق حروف المعجم، وإنما راعى في ترتيب أسمائهم أمورًا متعددة، منها: أفضليتهم، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها، ومنها قبائلهم... وهكذا.

وربما جعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع؛ لذلك فإن من يريد معرفة مسند صحابي ما فإنه يحتاج إلى التفتيش عنه في فهارس الأجزاء كلها، حتى يهتدي إلى موضعه، وقد سَهَّلَ ناشرو المسند، وهم أصحاب "المكتب الإسلامي" و"دار صادر" بيروت- حينما صوّروه سنة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م عن الطبعة الميمنية بالقاهرة- فألحقوا بالطبعة المصورة فهرسًا لأسماء الصحابة مرتبًا على نسق حروف المعجم، وأمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة، وذكروا أن الشيخ ناصر الدين الألباني كان قد أعدَّ هذا الفهرس لنفسه لتسهل عليه المراجعة في المسند، "وقد أثبتوا هذا الفهرس في أول الجزء الأول من المسند".

فمن أراد تخريج حديث عَرَفَ اسم الصحابي الذي رواه، فليراجع أولاً هذا الفهرس المشار إليه ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يعثر على الحديث إن كان قد رواه الإمام أحمد في المسند، وإلا فليبحث عنه في مصدر آخر.

هذا وقد اشتمل المسند على (٩٠٤) مسانيد من مسانيد الصحابة، منها مسانيد بلغت مئات الأحاديث كمسند أبي هريرة والمكثرين من الصحابة، ومنها مسانيد لا تشتمل إلا على حديث واحد، ومنها مسانيد بين ذلك.

وقد ابتدأ المصنف بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدِّمًا أبا بكر الصديق، ثم عمر ثم عثمان ثم عليًّا ثم بقية العشرة -رضي اللّه عنهم- ثم ذكر حديث عبدالرحمن بن أبي بكر، ثم ثلاثة أحاديث لثلاثة من الصحابة، ثم مسانيد أهل البيت، فذكر أحاديثهم، وهكذا حتى انتهى بحديث شداد بن الهاد ﷺ، وقد طبع الكتاب في ستة مجلدات كبيرة، وطبع على حاشيته كتاب "منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال" لعلي بن حسام الدين، الشهير بالمُتّقي.

٢- المعاجم: كلمة تعريفية:

المعاجم جمع مُعجَم، والمعجم في اصطلاح المحدثين الكتاب الذي تُرَتَّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم، والذي يعنينا هنا المعاجم المرتّبة على مسانيد الصحابة فقط.

أشهر المعاجم:

والمعاجم كثيرة وأشهرها ما يلي:

١- المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) وهو على

مسانيد الصحابة مرتّبين على حروف المعجم- عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف- ويقال إن فيه ستين ألف حديث، وفيه يقول ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد، وإذا أريد غيره قُـيّد.

٢- **المعجم الأوسط**: له أيضًا، وهو مرتّب على أسماء شيوخه، وهم قريبٌ من ألفيْ رجل، ويقال إن فيه ثلاثين ألف حديث.

٣- **المعجم الصغير**:له أيضًا، خرّج فيه عن ألف شيخ من شيوخه، يقتصر فيه -غالبًا- على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه.

٤- **معجم الصحابة**: لأحمد بن علي بن لالٍ الهَمْداني (٣٩٨هـ).

٥- **معجم الصحابة**: لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (٣٠٧هـ).

٣- كتب الأطراف:

١- حقيقتها:

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية، اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدلّ على بقيته، ثم ذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن، إما على سبيل الاستيعاب، أو بالنسبة لكتب مخصوصة، ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها، وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط.

٢- ترتيبها:

أما ترتيبها: فالغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة، مرتّبين أسماءهم على حروف المعجم، أي يبدأون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء... وهكذا، وربما رتبها بعضهم- وهو قليل- على الحروف بالنسبة لأول المتن، كما فعل أبو الفضل بن طاهر في كتاب: "أطراف الغرائب والأفراد"

للدارقطني، فقد رتبه على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتون[1]. وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه "الكشاف في معرفة الأطراف"[2].

٣- معنى الأطراف:

الأطراف جمع "طَرَف" و "طرف الحديث" معناه: الجزء من متنه الدال على بقيته. مثل قولنا: حديث: "كلكم راع" وحديث: "بني الإسلام على خمس" وحديث: "الإيمان بضع وسبعون شعبة"... وهكذا.

٤- عددها:

وكتب الأطراف كثيرة، ومن أشهرها:

١- أطراف الصحيحين، لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١هـ.

٢- أطراف الصحيحين، لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضًا.

٣- الإشراف على معرفة الأطراف، أي أطراف السنن الأربعة، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بـ (ابن عساكر) الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١هـ.

٤- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. أي أطراف الكتب الستة للحافظ أبي الحجاج يوسف عبد الرحمن المزّي المتوفى سنة ٧٤٢هـ.

٥- إتحاف المهرة بأطراف العشرة[3]، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

---

(١) انظر "الرسالة المستطرفة" (ص: ١٧٠).

(٢) انظر مقدمة "ذخائر المواريث" (ص: ٤) للنابلسي، والحسيني هذا هو تلميذ الحافظ المزي وقد توفي سنة ٧٦٥هـ، وكتابه المذكور في أطراف الكتب الستة.

(٣) وهذه العشرة هي: "الموطأ" و"مسند الشافعي" و"مسند أحمد" و"مسند الدارمي" و"صحيح ابن خزيمة"، و"منتقى ابن الجارود"، و"صحيح ابن حبان"، و"مستدرك الحاكم"، و"مستخرج أبي عوانة"، و"شرح معاني الآثار" للطحاوي، و"سنن الدارقطني". وإنما زاد العدد واحدًا، لأن "صحيح ابن خزيمة" لم يوجد منه سوى قدر ربعه، كما في "لحظ الألحاظ" "ذيل تذكرة الحافظ" (ص: ٣٣٣).

المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

٦- أطراف المسانيد العشرة[1]، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠هـ.

٧- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث لعبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣هـ.

٥- فوائدها:

لكتب الأطراف فوائد متعددة أشهرها ما يلي:

أ- معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد، وبالتالي معرفة ما إذا كان الحديث غريبًا أو عزيزًا أو مشهورًا.

ب- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث، والباب الذي أخرجوه فيه.

جـ- معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عُمِل عليها كتاب الأطراف.

تنبيه:

ينبغي أن يُعْلم أن كتب الأطراف لا تعطيك متن الحديث كاملاً- كما هو واضح- كما أنها لا تعطيك لفظ الحديث ذاته في الكتب التي يشملها كتاب الأطراف، وإنما تعطيك المعنى الموجود في تلك الكتب، وعلى المرجع الذي يريد متن الحديث كاملاً باللفظ نفسه أن يرجع إلى المصادر التي أشارت إليها كتب الأطراف. فهي بمثابة دليل على مكان وجود تلك الأحاديث، وليست كالمسانيد

(١) وهذه العشرة هي: "مسند أبي داود الطيالسي"، و"مسند أبي بكر الحميدي"، و"مسند مسدد بن مسرهد"، و"مسند محمد بن يحيى العدني"، و"مسند إسحاق بن راهويه"، و"مسند أبي بكر بن أبي شيبة"، و"مسند أحمد بن منيع"، و"مسند عبد بن حميد"، و"مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة"، و"مسند أبي يعلى الموصلي".

التي تعطيك الحديث كاملاً، ولا تحوجك للرجوع إلى مصدر آخر.

أ- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

١- مصنِّفه:

الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزِّي، المتوفى سنة ٧٤٢هـ.

٢- الغرض الأساسي من تصنيفه:

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريق يسهِّل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد.

٣- موضوعه:

ذِكْرُ أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة وبعض ملحقاتها، وهي:

أ- مقدمة صحيح مسلم.

ب- كتاب المراسيل لأبي داود.

جـ- كتاب العلل الصغير للترمذي. وهو الذي في آخر كتابه "الجامع".

د- كتاب الشمائل للترمذي أيضًا.

هـ- كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي.

٤- رموزه:

لقد رمز المزي لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به، وهذه الرموز هي:

خ: للبخاري.

خت: للبخاري تعليقًا.

م: لمسلم.

د: لأبي داود.

مد: لأبي داود في مراسيله.

ت: للترمذي.

تم: للترمذي في الشمائل.

س: للنسائي.

سي: للنسائي في "عمل اليوم والليلة".

ق: لابن ماجه.

ز: لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث.

ك: لما استدركه المصنف على ابن عساكر.

ع: لما رواه الستة.

٥- ترتيبه:

الكتاب معجم مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي تشتمل عليها الكتاب. فيبدأ بترجمة مَنْ أولُ اسمه همزة، مع ملاحظة الحرف الثاني منه... وهكذا. مثل ترتيب الكلمات في المعجم؛ لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند "أبيض بن حمَّال".

هذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه (٩٠٥) مُسْنَدًا، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم (٤٠٠) مسندًا، وبهذه الطريقة يُعْرف عدد أحاديث كل صحابي على حدة.

وإذا كان الصحابي مكثرًا من الرواية، فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم

من يروي عنه من الصحابة أو التابعين، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضًا.

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة، وكثر عدد الآخذين عنه، فإنه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثر عدد الآخذين عنهم، فيقسم مروياتهم على تراجم "أتباع أتباع التابعين" فيترجم أحيانًا هكذا:

... حماد بن سلمة، عن محمد بن عمر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

٦- تكرار الحديث وسببه:

لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة؛ وسبب ذلك هو التزامه إيرادَ الأحاديث على أسماء الصحابة، ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مرارًا بعدد الصحابة الذين رووها في الكتب الستة، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانّها حسب طريقة الكتاب؛ ولذلك بلغت عدة أحاديثه (١٩٥٩٥) حديثًا، على حين بلغت أحاديث كتاب: "ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث" (١٢٣٠٢) حديثًا.

٧- ترتيب سياق الأحاديث فيه:

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرّجيه من أصحاب الكتب أولاً، ثم ما يليها في الكثرة... وهكذا، فما رواه الستة يقدم في الذكر على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة يقدمه على ما رواه الأربعة، وهكذا... ويقدم في رواية الحديث الواحد إسناد البخاري ثم مسلم... وينتهي بابن ماجه.

٨- الغاية من المراجعة فيه:

إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة، أما معرفة متن الحديث

بتمامه فلابد فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها.

٩- طريقة إيراد الحديث فيه:

يبدأ المصنف بذكر لفظ "حديث" عند أول كل حديث يريد إيراده، ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث، ثم يذكر طرفًا من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه، وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله -صلى الله عليه وآله وسلم- إن كان الحديث قوليًا، أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعليًا، أو بذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث، فيقول مثلاً: "حديث العُرَنِيِّين" ثم يقول- في الغالب-: "...الحديث" أي: اقرأ الحديث. وبعد ذكره طرفًا من متن الحديث، يشرع في بيان الأسانيد التي رُوي بها الحديث في المصنفات التي رمز إليها على ترتيب الرموز تمامًا، فيبدأ بكتْب أول تلك الرموز، ويتبعه باسم "الكتاب" الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنَّف، ثم يذكر الإسناد بتمامه منتهيًا إلى اسم المترْجم بقوله "عنه به" أي بهذا الإسناد كما في الترجمة، ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها، وإن تكرر الحديث في أكثر من كتاب من أصل المُخْرج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها. فإن تعددت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط، ثم قال في الأخير: "ثلاثتهم" أو: "أربعتهم" عن فلان، أي عن الشيخ المشترك، وكثيرًا ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين من أصول شتى، ثم يختم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم.

١٠- نموذج منه:

قال المصنف: "حرف الألف- من مسند أبيض بن حمّال الحميري المأربي عن النبي ﷺ - د ت س ق حديث: أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب..." الحديث.

د: في الخراج عن قتبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلاني، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة بن شراحيل عن سُمَي به قيس عن شمير بن عبد المَدَان عن أبيض بن حمَّال به.

ت: في الأحكام عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس بإسناده، وقال: غريب.

كـ س: في إحياء الموات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحيى بن قيس به، وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبدالله بن المبارك عن مَعْمر عن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمَّال به، وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عن مُعْمَر نحوه. قال سفيان: وحدثني ابن أبيض بن حمال عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله، وعن عبد السلام بن عتيق، عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة، كلاهما عن عَمرو بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن أبيض بن حمال نحوه.

ق: في الأحكام عن محمد بن يحيى بن أبي عمر، عن فرج بن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمال عن عمه ثابت بن سعيد عن أبيه سعيد عن أبيه أبيض نحوه.

كـ: حديث س في رواية ابن الاحمر، ولم يذكره أبو القاسم[1].

---

(١) "تحفة الأشراف" (١/٧-٨).

ب- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث:

١- مصنفه:

صنفه الشيخ عبد الغني النابلسي(١٠٥٠هـ -١١٤٣هـ) الدمشقي الحنفي.

٢- موضوعه:

جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك.

٣- ترتيبه:

رتب مصنفه على مسانيد الصحابة، مُرتِّبًا ذكرهم على نسق حروف المعجم، مبتدئًا بالهمزة منتهيًا بالياء.

٤- تقسيمه:

لقد قسم المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب، مرتِّبًا ما في كل باب على نسق حروف المعجم؛ تسهيلاً للاستخراج. وهذه الأبواب هي:

الباب الأول: في مسانيد الرجال من الصحابة.

الباب الثاني: في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به.

الباب الثالث: في مسانيد المبهَمين من الرجال حسبما ذكر فيهم من الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم.

الباب الرابع: في مسانيد النساء الصحابيات.

الباب الخامس: في مسانيد من اشتهر منهن بالكنية.

الباب السادس: في مسانيد المبهمات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن.

الباب السابع: في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها المُرسلين. وألحق بهذا الباب ثلاثة فصول في كنى المُرسلين، وفي المبهمين منهم، وفي مراسيل النساء.

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء وما شابه ذلك.

٥- رموزه:

(خ) للبخاري. (م) لمسلم. (د) لأبي داود. (ت) للترمذي. (س) للنسائي[1]. (هـ) لابن ماجه. (ط) للموطأ.

٦- كيفية عرض المسانيد وإيراد الأحاديث فيها:

بدأ المؤلف الكتاب-كما مرّ قريبًا- بحرف الهمزة، فقال: "حرف الهمزة" ثم قال: "أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي ﷺ"، ثم قال: "حديث" بخط كبير، ثم ذكر طرف الحديث فقال: "إنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب" ثم قال: "وفيه لا حمى في الأراك" ثم كتب ما يلي: "["د" في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل، وعن محمد بن أحمد القرشي. "ت" في الأحكام عن قتيبة. (هـ) فيه[2] عن محمد بن يحيى بن أبي عمر] انتهى إيراد الحديث. ثم ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي بهذا الشكل.

ويلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنِّف الذي روى ذلك الحديث، ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصارًا، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب[3]، بخلاف كتاب تحفة الأشراف للمزي.

---

(١) في سننه الصغرى المسماة بـ "المجتبى من سنن النبي المختار" وهي المتداولة.

(٢) أي في كتاب "الأحكام".

(٣) انظر مقدمة الكتاب المذكور (١/٤).

وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ.

وإذا كان الحديث مرويًّا عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار، بخلاف ما فعل المزي في "تحفة الأشراف" فإنه يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين رووه، فتكررت في كتابه بعض الأحاديث؛ ولذلك جاءت عدة أحاديث: "ذخائر المواريث" (١٢٣٠٢) حديثًا، على حين بلغت عدة أحاديث "تحفة الأشراف" (١٩٥٩٥) حديثًا- كما مرّ قريبًا.

٧- كيفية المراجعة فيه:

قال مصنفه في المقدمة[1]:

"وإذا أردتَ الاستخراج منه، فتأمل في معنى الحديث الذي تريده، في أيّ شيء هو؟ ولا تعتبر خصوص ألفاظه، ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث، فصحّحْ الصحابي المروي عنه، ثم اكشفْ عنه في محله، تجده -إن شاء الله تعالى".

(١) "المصدر السابق" (١/٤).

٨- الموازنة بينه وبين كتاب "تحفة الأشراف" للمزي:

لا شك أن لكل كتاب ميزة يتميز بها عن الآخر، فكتاب المزي أجود لمن يريد الأسانيد ويعتني بها، ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف رجاله، كما أنه يمتاز بذكر الحديث- الذي رواه عدد من الصحابة- في مسانيدهم جميعًا وهي ميزة جيدة؛ لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث من الصحابة فإنه يجده في مسنده، أما في "ذخائر المواريث" فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواته من الصحابة، وهذا نقص في الكتاب.

على أن كتاب "ذخائر المواريث" يمتاز بميزة الاختصار، فقد جاء حجمه بمقدار ربع حجم كتاب المزي[1]، وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب، فإنه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل، ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أُحيل عليها، ويبني عليها ما شاء.

(١) طبع كتاب: "ذخائر المواريث" في أربعة أجزاء داخل مجلدين، على حين أن ناشر كتاب: "تحفة الأشراف" قدر أن الكتاب سيتم في عشرة مجلدات.

الفصل الثاني

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

الأهداف التعليمية للفصل الثاني:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

١- تتحدث عن التخريج، عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث، مبيناً متى يلجأ إليها الدارسون لعلم التخريج؟.

٢- تذكر دور الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة في التخريج، بمعرفة أول لفظ من متن الحديث، مع التعريف بأهم المصنفات المرتبطة بهذه الكتب.

٣- تكتب مذكرات مختصرة عن المصنفات التالية:

أ- المقاصد الحسنة. ب - تمييز الخبيث من الطيب.

ج - كشف الخفاء ومزيل الإلباس. د - أسنى المطالب

٤- تتحدث عن الكتب التي رتبت فيها الأحاديث على ترتيب المعاجم، مع العرض التفصيلي للجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي (٩١١ هـ).

٥- تفهم حقيقة المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة ودورها في التخريج.

٦- تشرح بالتفصيل ما لا يقل عن ثلاثة من المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة.

٧- تستخلص أهم الفوائد للتخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث من خلال مطالعتك للمصنفات التي ساعدت على ذلك.

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

الكتب المصنفة فى الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس:

١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

٢- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث.

٣- كشف الخفاء ومزيل الإلباس مما اشتهر على ألسنة الناس.

ب- الكتب التى رتبت الأحاديث على ترتيب حروف المعجم:

الجامع الصغير من حديث البشير النذير.

ج-المفاتيح والفهارس التى صنفها العلماء لكتب مخصوصة:

١-مفتاح الصحيحين للتوقادي.

٢-مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب.

٣- البغية فى ترتيب أحاديث الحلية.

٤- فهرس لترتيب أحاديث "صحيح مسلم".

٥-مفتاح لأحاديث موطأ مالك.

٦- فهرس لترتيب أحاديث " سنن ابن ماجه".

الفصل الثاني

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

١- متى يلجأ إليها؟

هذه الطريقة يُلجأ إليها عندما نتأكد من معرفة أول كلمة من متن الحديث، لأن عدم التأكد من معرفة أول كلمة في الحديث يسبب لنا ضياعًا للجهد بدون فائدة.

٢- المصنفات المساعدة فيها:

يساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنفات، وهي:

أ- الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

ب- الكتب التي رُتِّبَتْ الأحاديثُ فيها على ترتيب حروف المعجم.

جـ- المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة.

أما الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة فكثيرة، وإليك كلمة تعريفية بها، مع ذكر أسماء أشهرها وأسماء مؤلفيها.

أ- كلمة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس:

المراد بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، ما يدور على ألسنتهم ويتناقلونه بينهم من الأقوال، منسوبة إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحًا أو حسنًا، ولكن الكثير منها ضعيف أو موضوع أو لا أصل له. وبما أن انتشار مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين، يفسد على المسلمين دينهم، لاعتقادهم أنها مروية عن نبيهم، وبالتالي عملهم بمقتضاها وزعمهم أنه لا يصلح سواها؛ لذا قام كثير من العلماء المتخصصين بالحديث في أعصار متعاقبة بتصنيف كتب جمعوا فيها

الأحاديث المشتهرة على الألسنة في تلك العصور، وبينوا صحيحها من سقيمها، وبينوا من رواها وخرّجها من أصحاب المصنفات إن كان لها أصل؛ وذلك تحذيرًا للناس من العمل بها والتأدُّب بأدبها إن كانت مكذوبة أوْ لا أصل لها.

و"الشهرة" في هذه الأحاديث ليست هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها أن يُرْوَى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر، وإنما المراد بها الشهرة اللغوية، أي انتشار هذه الأحاديث على ألسنة الناس ومعرفتها لدى عامّتهم.

وأكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم، ومن هذه المصنفات[1].

١- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي(٧٩٤هـ).

٢- الدُّرَرَ المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ).

٣- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، مما ألِفَهُ الطبع، وليس له أصل في الشرع، لابن حجر (٨٥٢هـ).

٤- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).

٥- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لعبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (٩٤٤هـ).

٦- البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (٩٧٣هـ).

---

(١) تراجع أسماء هذه المصنفات في "الرسالة المستطرفة" (ص: ١٩١ – ١٩٢) للكتاني. وتحذير المسلمين لمحمد لبشير ظافر.

٧- تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس، لمحمد بن أحمد الخليلي (١٠٥٧هـ).

٨- إتقان ما يَحْسُن من الأحاديث الدائرة على الألسن، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (٩٨٥هـ) جمع فيه بين كتاب الزركشي وكتاب السيوطي وكتاب السخاوي، وزيادات حسنة عليها.

٩- كشف الخَفَاء ومُزيل الإلْبَاس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ).

١٠- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن درويش الشهير بالحوت البيروتي (١٢٧٦هـ) جمعها له ولده أبو زيد عبد الرحمن. وسأتكلم بإيجاز عن المطبوع منها.

١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

هو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة؛ إذ بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها: (١٣٥٦) حديثًا، وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره، مع التحرير والإتقان كما قال اللكنوي[1]، وقال ابن العماد الحنبلي[2] "وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى ب- "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" وفي كل منهما ما ليس في الآخر" ولذلك اعتنى العلماء به، فتناولوه بالدرس والاختصار، فاختصره تلميذه عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني في كتابه "تمييز الطيب من الخبيث" كما اختصره علي بن محمد المنوفي (٩٣٩هـ) في كتابه "الوسائل السنية".

(١) "في ظفر الأماني".

(٢) "في شذرات الذهب" (٨/١٦).

وقد رتّب السخاوي أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم، فسهل على المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريده، وبعد ذكره للحديث، يذكر من خرّجه إن كان له أصل، ويبين مرتبته والكلام عليه وما قاله العلماء فيه، وإن لم يكن للحديث أصل "أي سند" وليس في كتاب من كتب الحديث بـــيّن ذلك وقال: "لا أصل له" وإن توقف وخشي أن يكون له أصل قال: "لا أعرفه".

والكتاب قـــيّم في بابه نفيس في موضوعه؛ لذا كان -ولا يزال وسيبقى- عمدة العلماء في كشف اللثام عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

٢- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث:

هو كتاب مختصر من كتاب "المقاصد الحسنة" للسخاوي، اختصره تلميذ السخاوي عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (٩٤٤هـــ) والمقصود باختصاره أنه ذكر في كل حديث من أخرجه، ومرتبة الحديث، ولم يُعَرِّج على تفاصيل الكلام عن رجاله أو بيان سبب ضعفه أو تركه، أما الأحاديث فلم يحذف منها شيئًا، بل زاد عليها أحاديث يسيرة ميزها بقوله في أولها "قلت" وفي آخرها "الله أعلم" وأبقى ترتيبه على ترتيب الأصل، وغايته من هذا الاختصار تقريبه للطلاب؛ لأن الحجم صارت تميل إلى الاختصار، وهو موفق في اختصاره، والكتاب جيد مفيد يعطي زبدة ما في الأصل؛ لكن المتخصص في هذا الفن لا يستغني عن الأصل؛ إذ فيه من الفوائد والنكات العلمية والتنبيهات ما لا يوجد في هذا المختصر.

٣- كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:

هذا الكتاب كتاب نافع جيد، حوى كثيرًا من الأحاديث المشتهرة، والظاهر أنه أكبر كتاب في هذا الباب وأجمعه للأحاديث المشتهرة على الألسنة، وهو مرتب على حروف المعجم.

وقد لخص فيه مؤلفه كتاب "المقاصد الحسنة" للسخاوي، مقتصرًا في كل حديث على بيان مخرجه وصحابيه وبعض الفوائد مما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث، لكنه لم يقتصر على أحاديث "المقاصد الحسنة" بل ضم إليها أحاديث من كتب الأئمة الذين سبقوه في هذا الباب كـ- "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة" لابن حجر، وكتاب "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" للسيوطي، وغيرهما من الكتب.

ويذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات، ويذكر رتبته على الغالب أو يذكر أقوال العلماء فيه، وإذا لم يكن للحديث أصل بيَّنة، وإذا لم يكن بحديث بيَّن ذلك بقوله: "ليس بحديث" وربما قال: إنه من الحكم المأثورة، أو من كلام الصحابة أو أحد العلماء.

وقد اشتمل الكتاب على (٣٢٥٤) أربعة وخمسين ومائتين وثلاثة آلاف حديث، كما هو مبين في النسخة المطبوعة المرقمة[1]. فتكون أحاديثه أكثر من ضعفيْ ما في كتاب "المقاصد الحسنة" فهو أكبر مصنف في هذا الباب والله أعلم.

وقد طبع الكتاب طباعة جيدة بإشراف حسام الدين القدسي -أثابه الله- وذلك بمدينة القاهرة سنة ١٣٥١هـ ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٤- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب:

هذا كتاب مختصر مفيد جَرَّدَ فيه مؤلفه محمد بن درويش الشهير بـ "الحوت" أحاديث عبد الرحمن بن الديبع التي اختصرها من كتاب "المقاصد الحسنة" للسخاوي، وزاد عليها زيادات، ثم قام ولده عبد الرحمن بعد وفاة والده فضم الزيادات إلى الأصل ورتبها كلها على حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة،

(١) انظر النسخة المطبوعة (٢/٢٩٦).

وسماه بهذا الاسم، والكتاب على صغر حجمه يحوي عددًا كبيرًا من الأحاديث، ويتكلم عليها بشكل مختصر جدًّا، وهو مفيد لاسيما لعامة الناس الذين يريدون النتيجة من أقرب طريق.

وقد طبع الكتاب في القاهرة بمطبعة مصطفى محمد الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥هـ.

ب- الكتب التي رتبت الأحاديث على حروف المعجم:

وأما الكتب التي رتَّبتْ الأحاديث على ترتيب حروف المعجم، فلا أ علم كتابًا من الكتب الأصول التي جمعت الأحاديث بأسانيدها استقلالاً رُتّب كذلك، وإنما عمد إلى هذه الطريقة في ترتيب الكتب المتأخرون، فجمعوا الأحاديث من مصنفات شتى، وحذفوا أسانيدها ورتبوها على حروف المعجم تسهيلاً على المراجعين، فمن هذه المصنفات:

١- الجامع الصغير من حديث البشير النذير:

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ). جمع فيه حوالي عشرة آلاف حديث، وعلى وجه التحديد في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها (١٠٠٣١) عشرة آلاف وواحد وثلاثون حديثًا، انتقاها من كتابه "جمع الجوامع" ورتبها على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فما بعده؛ ليسهل على المراجع الكشف عن الحديث بأسرع وقت، واقتصر في إيراد الأحاديث فيه على الأحاديث الوجيزة، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام، ولم يورد فيه- بحسب رأيه- ما تفرد به وَضّاع أو كذاب، بل أورد فيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه.

وطريقته في إيراد الحديث أنه يذكر متن الحديث بدون ذكر سنده، حتى ولا الصحابي الذي رواه، ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب

المصنفات في الحديث، مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنَّف من طريقه، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها، وهذا جزء من مقدمة الكتاب.

قال السيوطي في المقدمة -بعد حمد الله والصلاة على رسوله: "هذا كتاب أودعت فيه من الكلمِ النبوية ألوفًا، ومن الحِكَم المصطفوية صنوفًا، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه، وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر، وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع، كالفائق والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودَع قبله في كتاب، ورتبته على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب، وسميته "الجامع الصغير من حديث البشير النذير"؛ لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته "جمع الجوامع" وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها".

ثم قال: "وهذه رموزه: (خ) للبخاري، (م) لمسلم. (ق) لهما. (د) لأبي داود، (ت) للترمذي (ن) للنسائي، (هـ) لابن ماجه، (٤) لهؤلاء الأربعة[1]،[3] لهم[2] إلا ابن ماجه، (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبدالله في زوائده، (ك) للحاكم، فإن كان في مستدركه أطلقت وإلا بينته، (خد) للبخاري في الأدب، (تخ) له في التاريخ. (حب) لابن حبان في صحيحه، (طب) لطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط، (طص) له في الصغير. (ص) لسعيد بن منصور في سننه، (ش) لابن أبي شيبة (عب) لعبدالرزاق في الجامع، (ع) لأبي يعلى في مسنده،

(١) أي لأصحاب السنن الأربعة.

(٢) أي لأصحاب السنن الأربعة أيضًا.

(قط) للدارقطني، فإن كان في السنن أطلقت وإلا بينته، (فر) الديلمي في مسند الفردوس. (حل) لأبي نعيم في الحلية، (هب) للبيهقي في شعب الإيمان، (هق) له في السنن، (عد) لابن عدي في الكامل (عق) للعقيلي في الضعفاء (خط) للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته"[1].

وعدد هذه الرموز ثلاثون رمزًا، وأما الرموز التي رمز بها لرتبة الأحاديث فهي ثلاثة، وهي (صح) للصحيح، (ح) للحسن (ض) للضعيف.

وهذا نموذج من الكتاب وهو الحديث رقم (٢٢) من ترتيب الكتاب:

"٢٢ – آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون ومن زمزم- (تخ هـ ك) عن ابن عباس (صح).

أي أخرجه البخاري في التاريخ وابن ماجه في سننه والحاكم في المستدرك عن ابن عباس، وهو حديث صحيح.

وفي حُكْم السيوطي على مرتبة الحديث بعض التساهل؛ ولذلك تعقبه المناوي في شرحه المسمى: "فيض القدير شرح الجامع الصغير" في بعض الأحاديث وخالفه في الحكم عليها مع بيان وجه ما ذهب إليه، فجزى الله الاثنين عن المسلمين أفضل الجزاء.

١- والكتاب جيد مفيد مرتب ترتيبًا حسنًا، وهو مشهور بين أهل العلم يتداولونه فيما بينهم ويرجعون إليه في الكشف عن كثير من الأحاديث التي تعرض لهم، وقد بذل السيوطي جهده في تحريره وترتيبه وحسن تنسيقه، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) "الجامع الصغير بشرحه فيض القدير" (١/٢٤ – ٢٩).

٢- ومنها كذلك كتاب "الجامع الكبير" للسيوطي أيضًا، وهو كتاب ضخم جدًّا، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها، وقسْمُ الأقوال منه مرتب على حروف المعجم. وقد بوشر بطبعه في مصر، وصدر منه عدة مجلدات.

٣- ومنها كذلك " الزيادة على كتاب الجامع الصغير" وهي عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير.

٤- وقد قام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير، وجعلها مؤلفًا واحدًا سماه: "الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير" ورتب الأحاديث على حروف المعجم، لكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الأحاديث، فما أدري ما السبب؟ ويا ليته أبقاها[1].

ج- المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة:

قام بعض علماء المتأخرين بوضع مفاتيح أو فهارس لكتب مخصوصة، فرتّبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم؛ وذلك تسهيلاً على المراجعين في تلك الكتب، واختصارًا للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه في ذلك الكتاب.

فمن هذه المفاتيح والفهارس:

١- مفتاح الصحيحين للتوقادي.

٢- مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، للسيد أحمد الغماري.

٣- البُغْيَة في ترتيب أحاديث الحلية للسيد عبد العزيز الغماري.

٤- فهرس لترتيب أحاديث "صحيح مسلم" لمحمد فؤاد عبد الباقي.

٥- مفتاح الأحاديث موطأ مالك.

---

(١) وقد طبع الكتاب بمصر بمطبعة مصطفى البابي الحلبي في ثلاثة مجلدات.

فهرس لترتيب أحاديث "سنن ابن ماجه" لمحمد فؤاد عبد الباقي.

١- مفتاح الصحيحين: مؤلفه:

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادي وانتهى من تأليفه سنة (١٣١٢هـ).

طريقة تصنيفه:

جمع المؤلف أطراف الأحاديث القولية فيهما، ورتبها على أحرف المعجم، وذكر حذاء كل حديث اسم الكتاب ورقم الباب الذي فيه ذلك الحديث، كما ذكر رقم الجزء والصفحة في متن كل من الصحيحين وأشهر شروحهما في شكل جدول مرتب جيد.

فأما بالنسبة لصحيح البخاري فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء ما يلي:

أ- متن البخاري المطبوع في مصر سنة ١٢٩٦هـ.

ب- شرح القسطلاني المطبوع في مصر سنة ١٢٩٣هـ.

ج- شرح العسقلاني المطبوع في مصر سنة ١٣٠١هـ.

د- شرح العيني المطبوع في القسطنطنية سنة ١٣٠٩هـ.

٣- نموذج من البخاري:

وهذا نموذج لحديثين مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء والأبواب وأسماء الكتب.

(باب الهمزة مع الباء)[1]

أسامي المباحث	الأبواب	الأحاديث النبوية	بخاري		عيني		عسقلاني		قسطلاني	
			ج	ص	ج	ص	ج	ص	ج	ص
كتاب الحدود	١٤	أبايعكم على أن لا تشركوا شيئًا.	٨	٠١٧	١٠	١٤٣	١٢	٠٩٧	٠٩	٥٤٤
		أبايعكم على أن لا تشركوا بالله.	٨	١٧٩	١١	٥٧٩	١٣	٣٧٧	١٠	٥٠٩

(١) انظر ص ٣ من مفتاح صحيح البخاري.

وأما بالنسبة لصحيح مسلم فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء:

أ- متن مسلم المطبوع في مصر سنة ١٢٩٠هـ.

ب- شرح النووي المطبوع على حاشية شرح القسطلاني المذكور أعلاه.

٤- نموذج من مسلم:

وهذا نموذج من صحيح مسلم مع ذكر أرقام الصفات و لأجزاء.

(باب الأحاديث المصدرة بكلمة: إذا)[1]

أسامي المباحث	الأبواب	الأحاديث النبوية	مسلم		نووي	
			ج	ص	ج	ص
البيوع	٠٨	إذا ابتعت طعامًا	٠١	٤٤٧	٠٦	٤٦٤
الجنائز	٢٤	إذا اتبعتم جنازة	٠١	٢٦٢	٠٤	٣٩٣

٥- طريقة المراجعة فيه، وكيفية الاستفادة منه:

أما طريقة المراجعة فيه للبحث عن حديث في الصحيحين أو أحدهما فسهلة جدًّا؛ لأنه ما عليك إلا أن تعرف أول كلمة من الحديث، ثم تبحث عن الحديث في مكانه حسب أول حرف منه، وهو شيء في غاية السهولة واليسر، ومعلوم أنه يقتصر على ذكر طرف الحديث.

فإذا أردت نص الحديث كاملاً فعليك أن تنظر إلى أرقام الأجزاء والصفحات التي يوجد فيها نص الحديث كاملاً في المتن أو الشروح المتقدمة، وهو أمر سهل جدًّا كذلك، إن كنتَ تملك تلك الطبعات التي ذكرها أو كانت تحت يدك.

أما إذا لم يكن تحت يدك تلك الطبعات، وعندك طبعات أخرى من المتون

(١) انظر ص ٤: من مفتاح صحيح مسلم.

أو الشروح فكذلك بإمكانك الوصول إلى متن الحديث كاملاً، ولكن ليس بالسهولة نفسها فيما لو كانت تحت يدك الطبعات المذكورة.

أما إذا لم يكن تحت يدك تلك الطبعات، وعندك طبعات أخرى من المتون أو الشروح فكذلك بإمكانك الوصول إلى متن الحديث كاملاً، ولكن ليس بالسهولة نفسها فيما لو كانت تحت يدك الطبعات المذكورة.

وكيفية الوصول إلى نص الحديث في سير الطبعات المذكورة تكون بالنظر إلى اسم الكتاب ورقم الباب المذكور حذاء طرف الحديث من الجهة اليسرى، فإذا ما عرفت أن الحديث في كتاب كذا، ورقم بابه في ذلك الكتاب كذا، فإنك تراجعه في ذلك الباب من ذلك الكتاب، فتجده بعد قليل.

٦- فهرس لأسماء الصحابة:

هذا وقد عمل المؤلف فهرسًا لأسماء الصحابة المروي عنهم في صحيح البخاري مرتبين على الحروف، وأشار بالأرقام إلى عدد مرويات كل منهم في صحيح البخاري، ووضع هذا الفهرس في أول الكتاب، ولم يعمل مثل هذا الفهرس لصحيح مسلم.

وقد طبع الكتاب في "الشركة الصحافية العثمانية" بالقسطنطينية سنة ١٣١٣هـ ثم صُور عن هذه الطبعة في "دار الكتب العلمية" ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

٧- ملاحظة على هذا المفتاح:

يلاحظ على هذا المفتاح أنه أغفل فهرسة الأحاديث الفعلية، فلم يتعرض لها، وهو نقص كبير فيه، إذ كيف يعرف الباحث مواضع الأحاديث الفعلية في الصحيحين؟

مع أنه يمكن تدارك ذلك بجعل فهرس خاص بالأحاديث الفعلية، يذكر في كل حديث اسم الصحابي واسم الكتاب الذي ورد فيه، وموضوع الحديث، وذلك كما فعل صاحب "البُغْية في ترتيب أحاديث الحلية".

مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب: مؤلفة:

السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الغماري المغربي.

وصفه وطريقة تصنيفه:

الكتاب مهم ونافع جدًّا؛ إذ فهرس المؤلف فيه بصفحات لا تزيد على تسعين صفحة جميع الأحاديث الموجودة في تاريخ بغداد للخطيب، والمطبوع في أربعة عشر مجلدًا وتبلغ عدد صفحاته حوالي سبعة آلاف صفحة، وتظهر أهمية هذا الفهرس في ناحيتين.

أولاهما: أن الخطيب البغدادي يروي أحاديث كثيرة في تاريخه هذا، وبعضها غير مروي في مصادر السنة المشهورة.

ثانيتهما: أن هذه الأحاديث ليس من سبيل للكشف عنها غير هذا السبيل الذي سلكه المؤلف؛ لأن هذه الأحاديث لم يلتزم الخطيب في ذكرها أي ترتيب، فلم يرتبها على الأبواب ولا على المسانيد ولا على ترتيب آخر، وإنما أوردها ضمن التراجم التي هي موضوع الكتاب، ولا يخفى أن موضوع تاريخ الخطيب إنما هو لتراجم الرجال وليس لسرد الحوادث التاريخية، أما طريقة تصنيفه للفهرس فهي كما يلي:

لقد قسم الأحاديث إلى قسمين، الأحاديث القولية، والأحاديث الفعلية، فأما الأحاديث القولية فقد رتبها على أحرف المعجم، فذكر طرف الحديث، وأشار قُبالته إلى رقم الجزء ورقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث.

وأما أحاديث الأفعال فرتبها على أسماء الصحابة، ورتب أسماء الصحابة على أحرف المعجم بما فيها الكنى، ولم يفرد أسماء الصحابيات بفصل خاص، وإنما أدخل أسماءهن بين أسماء الصحابة، حسب ترتيب أسمائهن، فيذكر اسم الصحابي، ويذكر قُبالته اسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث، ثم يشير أمامه إلى رقم الجزء والصفحة أيضًا.

وزيادة على ما ذُكر من الترتيب، فإنه إذا كرَّر الخطيب الحديث وذكره في بعض المواضع بغير اللفظ المتداوَل المعروف، فإن المؤلف يكرره ويذكره حسب الحرف الذي أورده به، ثم يعيده بلفظه المشهور حسب الحرف الأول منه، وفي هذا تحقيق لرغبة الباحث الذي يريد جميع الطرق التي أوردها الخطيب للنظر فيها من حيث التصحيح أو التضعيف، أو معرفة عدد من رواه من الصحابة أو غير ذلك، ولزيادة الإيضاح أرى من المناسب إيراد ما قاله المؤلف في المقدمة عن هذه النقطة.

٣- نص من مقدمة المؤلف:

قال السيد الغماري:

"ولما كان الخطيب -رحمه الله تعالى- ربما كرر الحديث المشهور في عدة مواضع، وذكره في بعضها بغير اللفظ المتداول المعروف، التزمت أن أكرره فأذكره على حسب الحرف الذي أورده به، ثم أعيده بلفظه المشهور، مثال ذلك حديث: **"اطلبوا الخير عند حسان الوجوه"** وحديث: **"من كذب عليّ متعمدًا"** فإنه ذكر الأول بألفاظ منها " ابتغوا الخير" ومنها "إذا سألتم الخير" فأذكر الأول في حرف الألف مع الباء وما يثلثهما، والثاني في حرف إذا مع السين، ثم أعيدهما في الألف مع الطاء، وأذكر رقم الصحيفة التي هو فيها باللفظ المتقدم؛ إذ الحديث

واحد والمعنى واحد، وإنما يقع التصرف في الغالب من الشيوخ والرواة، وكذلك الحديث الثاني فإنه أورده بألفاظ يدخل بعضها في الألف مع النون، ومع الياء، وفي غيره من الحروف، فأذكرها كما أوردها، ثم أعيدها في حرف (مَنْ) مع الكاف؛ إذ قد تتعلق رغبة الباحث بالوقوف على جميع ما أورده الخطيب من طُرُق الحديث للنظر في تصحيحه وتحسينه، أو معرفة عدد من رواه من الصحابة أو غير ذلك، ويحسب أن الحديث ليس له إلا اللفظ المشهور، فيطلبه عند حرفه، ويغيب عنه الباقي، فلهذا الغرض جمعتها في محل واحد خدمة للحديث وأهله"[1].

٤- عدد أحاديثه:

وعدد أحاديث هذا المفتاح تقارب أربعة آلاف وخمسمائة حديث، وهو عدد لا يُستهان به من الأحاديث. ساقها الخطيب في تاريخه بأسانيدها.

٣- البغية في ترتيب أحاديث الحلية: مؤلفه:

مؤلف هذا الكتاب هو السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن السيد صديق الغماري.

وصفه وطريقة تصنيفه:

هذا الكتاب مشابه تمامًا لكتاب "مفتاح الترتيب" الذي مرّ الكلام عليه قبله، من حيث الأهمية وكثرة الانتفاع به، ومن حيث التريب والتبويب، إلا في أشياء يسيرة؛ لذا فلا أطيل الوصف فيه استغناء بما ذكرته في الذي قبله، لقد فهرس المؤلف في هذا الكتاب الأحاديث الواردة في كتاب: " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" لأبي نُعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)- المطبوع في عشرة مجلدات، حجم كل مجلد منهما أربعمائة صفحة تقريبًا- في صفحات تقارب التسعين.

وقسم الأحاديث المفهرسة إلى قسمين: أحاديث الأقوال، وأحاديث

(١) المقدمة (ص:٣).

الأفعال، فرتب أحاديث الأقوال على أحرف المعجم، فذكر طرف الحديث وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة، ورتب أحاديث الأفعال على أسماء الصحابة الرواة لها، فذكر اسم الصحابي واسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث، وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة.

وأدخل أسماء الصحابيات مع أسماء الصحابة كما فعل مؤلف: "مفتاح الترتيب" لكنه أفرد الكنى بالذكر، وجعلها بعد ذكر الأسماء مرتبة كذلك على أحرف المعجم، كما أفرد فهرسة مراسيل التابعين في آخر الكتاب، مرتبًا الأسماء والكنى معًا على أحرف المعجم.

عدد أحاديثه:

وعدد أحاديث هذا الفهرس يقارب خمسة آلاف حديث، أوردها الحافظ أبو نعيم الأصبهاني بأسانيدها داخل تراجم الأشخاص الذين ترجم لهم في كتابه الحِلْية، وفهرسها العلامة السيد عبد العزيز الغماري أجزل الله مثوبته بشكل ييسر على الباحث الوصول إليها بوقت يسير كلمح البصر، بعد أن كان الباحث يجهد نفسه ويضيع الساعات الطوال في البحث عن حديث، وكثيرًا ما ينقلب بصره خاسئًا وهو حسير.

أقول: فهنا تظهر قيمة المصنفات المفيدة، ويتجلى نفعها العظيم للعلماء والباحثين، ولا شك أنها من الأعمال التي لا ينقطع خيرها عن صاحبها ولو مات؛ لأنها من العلم الذي يُنْتَفَعَ به، والله أعلم.

٤- فهرس لأحاديث "صحيح مسلم" القولية:

مؤلفه:

وضع هذا الفهرس - مع فهارس خمسة أخرى - لصحيح مسلم، المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي، والفهارس الخمسة مع الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هي:

١- فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب.

٢- الرقم المسلسل لجميع الأحاديث من غير المكرر.

٣- بيان الأحاديث التي أخرجها الإمام مسلم في أكثر من موضع، وبيان مواضع كل منها.

٤- معجم ألف بائيّ بأسماء الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- وبيان أحاديث كل منهم.

٥- بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيبًا ألفًا بائيًّا حسب أوائلها.

٦- معجم الألفاظ، ولاسيما الغريب منها.

٢- وصفه، وكيفية ترتيبه:

الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هو الفهرس رقم خمسة من الفهارس الستة السابقة، وهو [بيان الأحاديث القولية، مرتبة ترتيبًا ألفًا بائيًّ حسب أوائلها].

لقد ذكر المؤلف أطراف الأحاديث القولية مرتبة ترتيبًا معجميًّا بالنسبة للكلمة الأولى من متن الحديث، وذكر أمام طرف كل حديث رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث [من الطبعة التي حققها المؤلف نفسه] وقد استغرقت هذه الفهرسة (٨٨) ثمانيًا وثمانين صفحة[١]. من المجلد الخامس لصحيح مسلم الذي خصصه للفهارس الستة المذكورة. وهو فهرس قيم مفيد جزى الله مؤلفه خير الجزاء.

٥- مفتاح الموطأ:

مؤلفه: واضع هذا المفتاح هو المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي.

وصفه:

هذا المفتاح هو كسابقه[٢]، في وضعه وترتيبه، فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية مرتبة ترتيبًا معجميًّا بالنسبة للحرف الأول والثاني من

(١) من (ص٣٧٤-٤٦٢) من مجلد الفهارس الستة المذكورة.

(٢) أي فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية.

أول الكلمة في الحديث، فذكر أطراف هذه الأحاديث وأشار أمامها إلى رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث، وجعل هذا المفتاح في آخر الموطأ الذي تولى هو تحقيقه وخدمته وهو مفتاح نافع مفيد.

عدد أحاديثه:

وعدد أحاديث الموطأ كلها -حسب ترقيمها من قِبَلِ واضع الفهرس- هو (١٨١٢)[١] حديثًا. وعدد الأحاديث القولية التي فهرسها في هذا المفتاح هي (٨٢٧) حديثًا.

٦- مفتاح سنن ابن ماجة: مؤلفه:

واضع هذا المفتاح كذلك هو محمد فؤاد عبد الباقي.

وصفه:

هذا المفتاح كسابقيه أيضًا، في وضعه وترتيبه، فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية، مرتبًا إياها على ترتيب حروف المعجم بالنسبة لأول الكلمة في الحديث، فذكر أطراف هذه الأحاديث، وأشار أمامها إلى رقم الحديث التسلسلي في السنن نفسها، وقد جعل هذا المفتاح في آخر كتاب السنن الذي تولى تحقيقه وترقيمه والتعليق عليه، وهو مفتاح مفيد ييسر على الباحث الوصول إلى الحديث بأسرع وقت.

عدد أحاديثه:

يبلغ عدد أحاديثه (٣١٠٠) حديث على وجه التقريب، على حين بلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه كلها (٤٣٤١) حديثًا حسب ترقيم مؤلف المفتاح.

---

(١) في "الموطأ" -رواية محمد بن الحسن- الذي طبع بتحقيق وتعليق شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف بلغ عدد الأحاديث (١٠٠٨) أحاديث، ومعلوم أن "الموطأ" له روايات متعددة عن مالك، وبينها اختلاف كبير في عدد الأحاديث والآثار.

الفصل الثالث

التخريج عن طريق معرفة كلمة يقلّ دورانها على الألسنة من متن الحديث

الأهداف التعليمية للفصل الثالث:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

١- تشرح طريقة التخريج عن طريق كلمة يقلّ دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث.

٢- تبين ماهية المعجم المفهرس للحديث النبوي، وترتيبه وكيفية البحث فيه.

٣- تذكر مثالاً واحداً مأخوذًا عن كل كتاب من الكتب التسعة.

٤- تعرض للكتب التسعة التي تناولها المعجم بالفهرسة، مبيناً عملية الترقيم لهذه الكتب.

٥- تُعِدَّ تقريرًا عن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، في ضوء كتابات المعاصرين.

الفصل الثالث

التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من متن الحديث

أ- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس:

-الأفعال. - أسماء المعاني. - المشتقات.

ب- دليل المراجعة:

مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة.

ج-الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة:

- صحيح مسلم.
- سنن ابن ماجه.
- موطأ مالك.
- سنن الترمذي
- صحيح البخاري.
- سنن النسائي.
- سنن أبي داود.
- مسند الدارمي.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل.

الفصل الثالث

التخريج عن طريق معرفة كلمة يقلّ دورانها على الألسنة من أيّ جزء من متن الحديث

ويستعان في هذه الطريقة بكتاب "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" وإليك وصفًا كاملاً له:

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السُّنة، وهي: الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي.

وقد رتب هذا المعجم ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره أحدهم وهو الدكتور أرند جان وِنسِنْك (١٩٣٩م) أستاذ العربية بجامعة ليدن، ودلك بمطبعة بريل بمدينة لِيْدِن بهولندا، وشاركهم في إخراجه ونشره: محمد فؤاد عبد الباقي.

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من المجامع العلمية البريطانية والدنمركية والسويدية والهولندية والأنيسكو وأَلكْ، ف. س... والهيئة الهولندية للبحث العلمي البحت، والاتحاد الأممي للمجامع العلمية.

ويتألف هذا لمعجم من سبعة مجلدات ضخمة طبع الأول منها سنة ١٩٣٦م وطبع المجلد الأخير -وهو السابع- ١٩٦٩م فكانت مدة طبعه ٣٣ سنة.

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه، وما أدري ما السبب؟ مع أن الكتاب بحاجة ماسة إليها، إلا أنه طبع في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والإشارات، وبيان نظام ترتيب الألفاظ وموادها فيه، مع دليل للمراجعة، لكن هذه التنبيهات والإشارات غير كافية وفيها إعواز كبير.

وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام لكن ليس للأحرف وما شابهها ولا لأسماء الأعلام، ولا للأفعال التي يكثر ورودها كـ (قال) و (جاء) وما تصرّف منها ذكرٌ فيه.

وكثيرًا ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من نفس هذه المادة، وهذا ما دعى كثيرًا من المُراجعين فيه أن يقولوا: إنَّ فيه نقصًا كبيرًا، وأنه لم يفهرس كثيرًا من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها، والحقيقة أن هذه الإحالات -لا سيما مع كثرتها- تتعب المراجع وتربكه، وتأخذ من وقته كثيرًا في بعض الأحيان، وربما يملّ ويترك المراجعة ولا يصل إلى مطلوبه؛ لأن بعض الإحالات طويلة جدًّا فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلاً في مادة "قاتل" فقد أحال المراجع إلى مراجعة (٦٨) مادة، بعضها في مادة القتال، وبعضها في مواد متفرقة، انظر (ج٥ ص٢٩٤) من المعجم المذكور.

وبما أن معرفة نظام ترتيب المواد في المعجم هذا ضرورية لكل مراجع، فهذا ما طُبع في أول المجلد السابع منه فيما يتعلق بنظام ترتيب مواده أسوقه بكامله ليعرف المُراجع فيه كيفية ترتيبه.

وهذا نصه:

نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

أ- الأفعال: الماضي، المضارع، الأمر (اسم الفاعل) اسم المفعول، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير.

١- صيغ الأفعال المبنية للمعلوم دون لواحق.

٢- صيغ الأفعال المبنية للمعلوم مع اللواحق.

٣- صيغ الأفعال المبنية للمجهول (دون لواحق، ثم مع اللواحق).

(يُذكر المجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد، بالترتيب المتداوَل عند الصرفيين).

ب- أسماء المعاني:

١- الاسم المرفوع المنوّن.

٢- الاسم المرفوع دون تنوين (ودون لواحق).

٣- الاسم المرفوع مع لاحقه.

٤- الاسم المجرور بالإضافة منونًا.

٥- الاسم المجرور بالإضافة دون تنوين (ودون لواحق).

٦- الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه.

٧- الاسم المجرور بحرف الجر.

٨- الاسم المنصوب المنون.

٩- الاسم المنصوب دون تنوين (ودون لواحق).

١٠- الاسم المنصوب مع لاحقه.

(ثم يُذكر المثنى كذلك، ثم الجمع كذلك).

ج - المشتقات:

١- (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة.

٢- (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة.

ملاحظة: التطابق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار إليه أولاً.

النجم المزدوج * * يدل على تكرر اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة، وقد رُمز لمصادر السنة التي فُهْرِسَتْ ألفاظها بالرموز الآتية:

(خ) للبخاري. (م) لمسلم.

(ت) للترمذي. (د) لأبي داود.

(ن) للنسائي. (جه) لابن ماجه.

(ط) للموطأ. (حم) لمسند أحمد بن حنبل.

(دي) لمسند الدارمي.

وقد وُضعت هذه الرموز وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم تسهيلاً على المراجع؛ ليكون على ذكر منها دائمًا.

وطريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة- بعد كتابة رمز الكتاب- هو كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث. كقوله: "أدب" مثلاً - إلا في مسند أحمد طبعًا لأنه مرتب على المسانيد- ثم الإشارة إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم مثل (١٥) وذلك فيما عدا صحيح مسلم وموطأ مالك، فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب، أما المسند فإنه يشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير ورقم صغير؛ فالرقم الكبير يشير إلى الجزء، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء، وهذا مثال مطبوع في أول المجلد السابع، وضعه مصنفو المعجم دليلاً للمراجعة أُثبته بنصه كاملاً وهو:

دليل المراجعة (مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة):

ت أدب ١٥ = الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي.

جه تجارات ٣١ = الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجارات في سنن ابن ماجه.

حم ٤ ، ١٧٥ = صفحة ١٧٥ من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل.

خ شركة ٣ ، ١٦ = الباب الثالث والسادس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري.

د طهارة ٧٢ = الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود.

دي صلاة ٧٩ = الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدارمي.

ط صفة النبي ٣ = الحديث رقم ٣ من صفة النبي في موطأ مالك.

م فضائل الصحابة ١٦٥ = الحديث رقم ١٦٥ من كتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم.

ن صيام ٧٨ = الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي.

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاصطلاحات، وإليك نصها:

أولاً: أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوع المعنى، طبقًا لما هو مقرر في علميْ الصرف والنحو.

ثانيًا: أوردنا الحديث واتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط.

قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة.

لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.

لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسنادًا فقط.

وهذا مثال تطبيقي قمت بالكشف عنه بنفسي وهو حديث: "**ثلاث من كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون اللّه ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن**

يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار" هذا لفظ البخاري.

وعدد كلمات هذا الحديث (٣٤) كلمة، بما فيها الحروف، وقد قمت بالمراجعة على جميع كلماته فظهرت عندي النتيجة التالية:

١- ذكرتْ مواضع الحديث في (١٢) كلمة من كلماته.

٢- أحيل على مواد أخرى في (٢) كلمتين من كلماته.

٣- لم يُذكر الحديث أبدًا في (٢٠) كلمة من كلماته لعدم وجود تلك المواد؛ إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها، أو لأنها أفعال أو كلمات يكثر ترددها.

وإليك هذه النتيجة مفصلة في هذا المثال:

١- ثلاث: (١/٢٩٦)[1] م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١.

٢- مَنْ:....

٣- كُنَّ:....

٤- فيه:....

٥- وجد: (٧/١٤١) ن إيمان ٢ ، ٣.

٦- حلاوة: (١/٥٠٥) [راجع آمن].

٧- الإيمان: (١/١١٠) خ إيمان ٩، ١٤ ، إكراه ١ ، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦، ن إيمان ٢-٤، جه فتن ٢٣، حم ٣، ١٠٣، ١١٤، ١٧٢، ١٧٤، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٥، ٢٨٨.

---

(١) الأرقام التي بين القوسين هي من عندي، وتشير إلى رقم الجزء ورقم الصفحة من المعجم.

٨- أنْ:....

٩- يكون:....

١٠- اللّه: (٨٠/١) م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤، حم ٤ ، ١١.

١١- ورسوله: (٢٥٨/٢) [راجع أحَبَّ].

١٢- أحَبَّ: (٤١٠/١) ن إيمان ٢ - ٤، جه فتن ٢٣، حم ٤ ، ١١.

كما يوجد في نفس الصفحة: م إيمان ٦٦، ٦٧، خ يمان ٩، ١١، ت إيمان ١٠.

١- إليه:....

٢- ممَّا:....

٣- سواهما: (٤٣/٣) حم ٤، ١١.

٤- وأن:....

٥- يحب: (٤٠٧/١) خ إيمان ٩، أدب ٤٢، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠، حم ٣ ، ١٠٣ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٨.

٦- المرْءَ:....

٧- لا:....

٨- لا يحبه: (٤٠٦/١) خ إيمان ١٤، م إيمان ٦٧، ت إيمان ١٠، ن إيمان ٢-٤، جه فتن ٢٣ حم٢، ٢٩٨، ٥٢٠، ٥، ١٤٥، ١٧٣، ٣. ٤٣٠.

٩- إلا:.....

١٠- للّه:.....

١١- وأن:.....

١٢- يكره:.....

١٣- أن:.....

١٤- يعود: (٤/٤١١) خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، حم ٣، ١٠٣، ٢٠٧، ٢٤٨، ٢٧٨.

١٥- في:.....

١٦- الكفر: (٦/٣٧) خ أدب ٤٢، م إيمان ٦٧، ن إيمان، ٣، جه فتن ٢٣، و، خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠، حم ٣، ١٠٣.

١٧- كما:.....

١٨- يكره:.....

١٩- أن:.....

٢٠- يقذف: (٥/٣٣١) خ إيمان ٩، أدب ٤٢، إكراه ١، م إيمان ٦٦، ت إيمان ١٠، ن إيمان ٣، حم ٣، ٧٤، ٢٠٧، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٨.

٢١- في:....

٢٢- النار: (٧/٣٢) خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، ن إيمان ٤.

ويلاحظ أنه أحيانًا يبدأ بذكر البخاري وأحيانًا يبدأ بذكر غيره، وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره، ثم يذكر باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكفي المطابقة بالمعنى.

كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير إليها في بعض الكلمات الأخرى، ومرد ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في المعجم من هذا الحديث، فقد تكون في بعض المصادر دون الأخرى.

وأخيرًا فإن الكتاب جيد في بابه وإن لم يبلغ درجة الكمال فإن الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تغتفر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها المراجع وعلى رأسها التوفير الكثير في الوقت، والوقت ثمين جدًّا لا سيما على الباحث الذي يعوزه معرفة كثير من الأحاديث دائمًا، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها التقطها، ثم إنَّ موضوع الكتاب موضوع فهرسة ألفاظ لأحاديث محصورة معروفة، فلا مجال فيه للدس أو الغمز كالموضوعات الفكرية أو الاستنتاجية، فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب وإن سبق إلى ترتيبه جماعة غير مسلمين لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشراقية و م يقصدوا بتصنيفه -والله أعلم- أن يقدموا خدمة للمسلمين؛ بقرينة أنهم لم يطبعوا من هذا الكتاب -مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه- سوى خمسمائة نسخة حيث لا يستطيع شراءه إلا قليل من الناس، إن كان يكفي لذلك القليل، لكن جزى الله من قام بتصويره وإكثار نسخه حتى تعم فائدته.

ملاحظات عن الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة:

من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ماعدا مسند أحمد، كما رقموا أحاديث صحيح مسلم وموطأ مالك، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد. فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيمات يا ترى؟

ومن المعلوم أن المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضمّ إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم، وقد عرف أن كثيرًا من الكتب المطبوعة يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها؛ لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث؛ لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مرتبة مبوبة مرقمة مما يتناسب وطريقة

المعجم، لكن عاجلته المنية و لم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب، وما أدري إن كان قد سودها و لم تطبع بعد أو لم يعدها ألبته، فمن الكتب التي أخرجها على ما وصفت:

١- صحيح مسلم:

فقد أخرجه في أربعة مجلدات ورقم أحاديثه، وأهمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترقيم كما فعل أصحاب المعجم، وألحق بالكتاب مجلدًا خامسًا اشتمل على فهارس في غاية الأهمية والفائدة، وهي فهارس لم يزود بها كتاب من كتب السنة من قبل، فجزاه الله عن المسلمين خيرًا وأجزل مثوبته.

٢- سنن ابن ماجه:

فقد رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، بما يطابق المعجم المفهرس، وأخرجه في حلة قشيبة، وألحق به فهارس مفيدة جدًّا، وتكلم على بعض أحاديثه وشرح الغريب فيها، والكتاب مطبوع في مجلدين.

٣- موطأ مالك:

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وخرج أحاديثه، وتكلم على بعضها، وشرح غريب ألفاظه، وألحق به فهارس مفيدة.

٤- سنن الترمذي (جامع الترمذي):

فقد قام بإخراج الجزء الثالث منه، وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء حقق الأول والثاني الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- وحقق هو الثالث فقط، وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض، وهذه الطبعة بجميع أجزائها توافق ما يشير إليه المعجم المذكور.

٥- صحيح البخاري:

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام أطراف الأحاديث المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل وإنما طبع مع شرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر، بالمطبعة السلفية بالقاهرة، وهي الطبعة التي أشرف على تحقيق الجزء الأول والثاني منها فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٦- أما سنن النسائي وسنن أبي داود:

فلم يتيسر له الاشتغال بهما لكن عليك بالنسبة لسنن النسائي بالطبعة التي ضبعها مصطفى البابي الحلبي -الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م بمصر؛ فإنها مقاربة وإن لم يكن فيها ترقيم للكتب أو الأبواب، فعليك بالعدّ، أو ترقيم أبواب نسختك ليسهل عليك إخراج الحديث منها بسهولة، وهي مطبوعة في ثمانية أجزاء صغيرة، وطبع من المتن "زهر الربى على المجتبى" للسيوطي، مع تعليقات مقتبسة من حاشية السِّندي.

٧- وأما سنن أبي داود:

فعليك بالطبعة التي حققها الشيخ محي الدين عبد الحميد المطبوعة بمصر، كذلك فإن هذه الطبعة غير مرقمة الأبواب، فعليك بالعدّ أو ترقيم أبواب نسختك.

٨- وأما مسند الدارمي:

(سنن الدارمي) فقد قام بطبعه وتخريجه وترقيم كتابه وأبوابه وأحاديثه السيد عبد الله هاشم يماني المدني، وطبعه لدى شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، فجزاه الله عن المسلمين خيرًا.

٩- وأما مسند أحمد بن حنبل:

فإن أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب المعجم هي أرقام

الطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣هـ وقد صوّرت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م دار صادر والمكتب الإسلامي ببيروت، والطبعة في ستة مجلدات.

وقد ألحق مصنفو هذا المعجم به فهارس للأماكن والأعلام، وأشاروا إلى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ، لكن هذه الفهارس لم تطبع مع الكتاب، ولا أعلم أنها طبعت.

هذا ويوجد عدد من المؤلفات والمفاتيح والفهارس يمكن الاستفادة منها في هذه الطريقة، طبع بعضها، و لم يتيسر طبع بعضها الآخر، فمن هذه المؤلفات:

١- فهرست لألفاظ جامع الترمذي، على طريقة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (للبيك) وقد طبع مع جامع الترمذي الذي طبع في حمص، بتحقيق الشيخ: عزة عبيد الدعّاس.

٢- فهرست لألفاظ صحيح مسلم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، وقد طبع مع صحيح مسلم الذي حققه محمد فؤاد عبدالباقي، وذلك في المجلد الخامس مع بقية فهارس صحيح مسلم.

٣- فهارس متعددة للشيخ مصطفى البيومي لكثير من كتب السنة، لكن لم يطبع منها شيء ويالأسف، ولو طبعت لكان فيها خير كثير.

الفصل الرابع

التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

الأهداف التعليمية للفصل الرابع:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

١- تحدد متى يتم اللجوء إلى التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث؟.

٢- تتبيّن دور المصنفات التي اشتملت على جميع أبواب الشريعة في التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.

٣- تكتب مذكرات مختصرة عن ثلاثة من المصنفات التي شملت جميع أبواب الشريعة.

٤- تقارن بين كل من المستخرجات على الجوامع والمستدركات على الجوامع.

٥- تفرق بين المجاميع والزوائد.

٦- تشرح -تفصيلاً- كتاب مفتاح كنوز السنة مبيناً أهم الخصائص الرئيسية له.

٧- توضح فائدة المصنفات التي لم تشتمل على جميع أبواب الشريعة في التخريج.

٨- تقارن بين كل من السنن، والمصنفات والموطآت.

٩- تفهم دور المصنفات المشتملة على جانب من جوانب الشريعة أو باب من أبوابها في التخريج، مع ذكر أهمها.

١٠- تعد قائمة بجميع المصنفات المشتملة على جانب من جوانب الشريعة مبيناً الأفكار الرئيسية لكل مصنف.

١١- تسهم في تنظيم ندوة حول واقع التخريج عن طريق موضوع الحديث لكتب السنة، وأهميته.

الفصل الرابع
التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

القسم الأول: وهو الذي اشتملت مصنفاته على جميع أبواب الشريعة:

١- الجوامع: الجامع صحيح للبخاري.

٢- المستخرجات على الجوامع.

٣- المستدركات على الجوامع.

٤- المجاميع : - المقصود بالمجاميع. - أمثلة لكتب المجاميع.

٥- الزوائد: - المقصود بالزوائد. - أمثلة لكتب الزوائد.

٦- كتاب مفتاح كنوز السنة.

القسم الثاني: وهو الذي لم تشتمل مصنفاته على جميع أبواب الشريعة:

١- السنن. ٢- المصنفات. -الفرق بين المصنف والسنن. - أمثلة.

٣- الموطآت: -تعريف الموطآت. - سبب تسميته. - أمثلة.

٤- المستخرجات عليها.

القسم الثالث: وهي التي اشتملت على جانب من جوانب الشريعة أو باب من أبوابها.

١- الأجزاء. ٢- الترغيب والترهيب. ٣- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق. ٤- الأحكام. ٥- موضوعات خاصة. ٦- كتب الفنون الأخرى. ٧- كتب التخريج. ٨- الشروح الحديثية والتعليقات عليها.

الفصل الرابع

التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

١- من يلجأ إلى هذه الطريقة؟

يَلجأ إلى هذه الطريقة منْ رُزق الذوق العلمي الذي يمكّنه من تحديد موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتعلق بأكثر من موضوع، أو منْ عنده الاطلاع الواسع، وكثرة الممارسة لمصنفات الحديث، ولا يقوى على تحديد موضوع الحديث كل شخص، لا سيما في بعض الأحاديث التي لا يبدو موضوعها لكل من سمعها، ومع ذلك فلابد أن يسلكها الباحث عند الحاجة إليها، وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منها.

٢- بماذا يستعان في هذه الطريقة؟

يستعان في تخريج الحديث بناء على هذه الطريقة بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات، وهي كثيرة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين، وهي أنواع، وأشهرها: (الجوامع- المستخرجات والمستدركات على الجوامع- المجاميع- الزوائد- كتاب مفتاح كنوز السُّنة).

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين، وهي أنواع، وأشهرها: (السُّنَن-المصنَّفات-المُوَطَّآت-المستَخْرَجَات على السنن).

القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين، أو جانب من جوانبه، وهي أنواع كثيرة، أشهرها: (الأجزاء- الترغيب والترهيب- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق- الأحكام- موضوعات خاصة- كتب الفنون الأخرى- كتب التخريج- الشروح الحديثية والتعليقات عليها).

القسم الأول

وهو الذي شملت مصنفاته جميع أبواب الدين:

هذا النوع من المصنفات الحديثية التي جمعها أصحابها ورتبوها على الأبواب شملت أبوابها جميع أبواب الدين، فترى فيها أبواب الإيمان، وأبواب الطهارة، وأبواب العبادات، والمعاملات، والأنكحة، والتاريخ، والسير، والمناقب، والتفسير، والآداب، والمواعظ، وأخبار يوم القيامة، وصفات الجنة والنار، وأخبار الفتن والملاحم، وأشراط الساعة، وغير ذلك.

وقد تعددت أسماء هذا القسم من المصنفات، وأشهرها ما يلي:

١ - الجوامع.

٢ - المستخرجات على الجوامع.

٣ - المستدركات على الجوامع.

٤ - المجاميع.

٥ - الزوائد.

٦ - كتاب مفتاح كنوز السُّنة.

وسأذكر نبذة عن كل تسمية من هذه المسميات، وطريقة كل منها.

١ - الجوامع:

الجوامع جمع "جامع" والجامع في اصطلاح المحدثين كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرِّقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمُقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسِّير والفتن والمناقب والمثالب، وغير ذلك.

وأشهر الجوامع هي: الجامع الصحيح للبخاري - الجامع الصحيح لمسلم- جامع عبدالرزاق[1]- جامع الثوري- جامع ابن عيينه- جامع معمر- جامع الترمذي- وغيرها، وسأصف الجامع الصحيح للبخاري، وأسرد كتبه ليكون مثالاً لوصف الجوامع.

الجامع الصحيح للبخاري: تسميته الكاملة:

الاسم الكامل لهذا الكتاب الذي سماه به مؤلفه هو [الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللّه ﷺ وسننه وأيامه][2].

وقد رتبه مؤلفه أبو عبداللّه محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب، مفتتحًا إياه بـ "كتاب بدء الوحي" ثم "كتاب الإيمان" ثم سرد كتب العلم والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد، ومجموع تلك الكتب (٩٧) سبعة وتسعون كتابًا، كل كتاب منها مُجَزَّأٌ إلى أبواب، وتحت كل باب عدد من الأحاديث.

وأرى من المناسب سرد أسماء جميع الكتب التي اشتمل عليها صحيح البخاري على الترتيب نفسه الذي رتبه البخاري؛ وذلك ليرى الباحث العادي كيف أن كتب الجوامع قد شملت جميع أبواب الدين، وإن كان هذا السرد لا يحتاج إليه كثير من الباحثين.

---

(١) وهو غير المصنف، وهو جامع كبير.

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢٢) ، وذكر الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص: ٨) أن اسمه: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللّه ﷺ وسننه وأيامه".

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	بَدْء الوحي	٢٢	السهو
٢	الإيمان	٢٣	الجنائز
٣	العلم	٢٤	الزكاة
٤	الوضوء	٢٥	الحج
٥	الغُسل	٢٦	العمرة
٦	الحيض	٢٧	المُحْصَر
٧	التيمم	٢٨	جزاء الصيد
٨	الصلاة	٢٩	فضائل المدينة
٩	مواقيت الصلاة	٣٠	الصوم
١٠	الأذان	٣١	صلاة التراويح
١١	الجمعة	٣٢	فضل ليلة القدر
١٢	الخوف	٣٣	الاعتكاف
١٣	العيدين	٣٤	البيوع
١٤	الوتر	٣٥	السَّلَم
١٥	الاستسقاء	٣٦	الشفعة
١٦	الكسوف	٣٧	الإجارة
١٧	سجود القرآن	٣٨	الحوالات
١٨	تقصير الصلاة	٣٩	الكفالة
١٩	التهجد	٤٠	الوكالة
٢٠	الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٤١	الحرث والمزارعة
٢١	العمل في الصلاة	٤٢	الشرب والمساقاة

٤٣	الاستقراض وأداء الديون	٦٤	المغازي
٤٤	الخصومات	٦٥	تفسير القرآن
٤٥	اللقطة	٦٦	فضائل القرآن
٤٦	المظالم والغصب	٦٧	النكاح
٤٧	الشركة	٦٨	الطلاق
٤٨	الرهن	٦٩	النفقات
٤٩	العِتْق	٧٠	الأطعمة
٥٠	المكاتب	٧١	العقيقة
٥١	الهبة	٧٢	الذبائح والصيد
٥٢	الشهادات	٧٣	الأضاحي
٥٣	الصلح	٧٤	الأشربة
٥٤	الشروط	٧٥	المرضى
٥٥	الوصايا	٧٦	الطب
٥٦	الجهاد والسِّيَر	٧٧	اللباس
٥٧	فرض الخمس	٧٨	الأدب
٥٨	الجزية	٧٩	الاستئذان
٥٩	بَدْء الخَلْق	٨٠	الدعوات
٦٠	الأنبياء	٨١	الرِّقاق
٦١	المناقب	٨٢	القَدَر
٦٢	فضائل أصحاب النبي	٨٣	الأيْمان والنذور
٦٣	مناقب الأنصار	٨٤	الكفارات

٨٥	الفرائض	٩٢	الفتن
٨٦	الحدود	٩٣	الأحكام
٨٧	الديات	٩٤	التمني
٨٨	استتابة المرتدين	٩٥	أخبار الآحاد
٩٠	الإكراه	٩٦	الاعتصام بالكتاب والسنة
٩١	تعبير الرؤيا	٩٧	التوحيد

٢- المستخرجات على الجوامع:

معنى المستخرج:

المستخرجات جمع "مُسْتَخْرَج" والمستخرج عند المحدثين هو "أن يأتي المصنِّف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب، إلا لعذر من علوٍّ "أو زيادة مهمة أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب"[1].

موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب:

بما أن المستخرَج يتفق مع الكتاب المخرَّج عليه في الترتيب والأبواب؛ لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب، وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هو عين طريقة المراجعة والبحث في الجوامع.

لكن ينبغي التنبه إلى أن المستخرجات على غير الجوامع- كالمستخرجات

(١) انظر "تدريب الراوي" للسيوطي (ح١ - ص ١١٢).

على كتب السنن أو غيرها، وذلك مثل مستخرَج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود، ومستخرج أبي نعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة- ليست كالمستخرجات على الجوامع، وإنما هي مثل الكتب المخرَّجة عليها من أنواع المصنفات الأخرى.

عدد المستخرجات على الصحيحين:

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية، لكن المستخرجات على الصحيحين معًا أو على أحدهما، كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات، فقد زاد عدد المستخرجات على كل من الصحيحين على عشرة مستخرجات[1]، وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين، ومن هذه المستخرجات:

على البخاري: مستخرج الإسماعيلي (٣٧١هـ) ومستخرج الغطريفي (٣٧٧ هـ) ومستخرج ابن أبي ذُهْل (٣٧٨هـ).

على مسلم: مستخرج أبي عوانة الإسفراييني (٣١٦هـ) ومستخرج حيري (٣١١هـ) ومستخرج أبي حامد المروي (٣٥٥هـ).

عليهما معًا: مستخرج أبي نُعَيْم الأصبهاني (٤٣٠هـ) مستخرج ابن أَخْرَم (٣٤٤هـ) ومستخرج أبي بكر البَرقاني (٤٢٥هـ).

٣- المستدركات على الجوامع:

معنى المستدرك:

المستدركات جمع "مُسْتَدْرَك" والمستدرك هو: كل كتاب جمع فيه مؤلفه

(١) انظر "الرسالة المستطرفة" بين ص ٢٦ - ٣٢.

الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه، مثل "المستدرك على الصحيحين" لأبي عبدالله الحاكم (٤٠٥هـ).

ترتيب مستدرك الحاكم:

وقد رتب الحاكم مستدركه على الأبواب، واتبع في ذلك أصل الترتيب الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

وقد ذكر الحاكم في هذا المستدرك ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي:

١- الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما و لم يخرجاها.

٢- الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطهما أو شرط واحد منهما. وهي التي يعبّر عنها بأنها "صحيحة الإسناد".

٣- وذكر أحاديث لم تصح عنده، لكنه نبه عليها.

وهو متساهل في تصحيح الأحاديث، فينبغي التريث في اعتماد تصحيحه، لكن الحافظ الذهبي تتبّعه فأقره على تصحيح بعضها، وخالفه في البعض الآخر، لكنه سكت عن أشياء منها. فهذه تحتاج إلى تتبُّع وبحث[1].

وقد طبع الكتاب في الهند في أربعة مجلدات كبيرة، ومعه تعليقات الذهبي باسم: "تلخيص المستدرك" لكن الطبعة فيها من الأغلاط والسقط والتقديم والتأخير الشيء الكثير.

---

(١) يقوم أخونا العلامة المحقق الدكتور محمود الميرة منذ فترة بتتبع الأحاديث التي سكت عنها الذهبي، ويعطي حكمه عليها، كما يحقق المستدرك داته على عدد من النسخ المخطوطة، ويبني إخراج هذا الكتاب الجليل محدومًا بشكل يليق به، فسأل الله تعالى له التوفيق والسداد والإسراع في إخراجه، ويومئذ يفرح الباحثون.

٤- المجاميع:

أ- المقصود بالمجاميع:

المجاميع جمع "مجمَع" والمقصود بالمَجْمَع كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات، ورتبه على ترتيبِ تلك المصنفات التي جمعها فيه.

ب - أمثلة:

هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثية وأشهر هذه الكتب هي:

١- الجمع بين الصحيحين للصاغاني الحسن بن محمد (٦٥٠هـ) المسمى مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية.

٢- الجمع بين الصحيحين أيضًا لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحُمَيْدي (٤٨٨هـ).

٣- الجمع بين الأصول الستة[1] لأبي الحسن رزين بن معاوية الأندلسي (٥٢٥هـ) وهو المسمى بـ "التجريد للصحاح والسُنن".

٤- الجمع بين الأصول الستة، وهو المسمى: "جامع الأصول من أحاديث الرسول" لأبي السعادات المعروف بابن الأثير (٦٠٦هـ).

٥- جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، لمحمد بن محمد بن سليمان المغربي (١٠٩٤هـ) اشتمل هذا الكتاب على أحاديث أربعة عشر مصنفًا حديثيًا وهي: الصحيحان والموطأ والسنن الأربعة ومسند الدارمي ومسند أحمد ومسند أبي يعلى ومسند البزار ومعاجم الطبراني الثلاثة.

---

(١) يعني الصحيحين، وموطأ مالك، وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي.

فهذه المصنفات وأمثالها مرتبة على الأبواب كترتيب الجوامع[1]، وبإمكان المراجع فيها أن يحدد موضوع الحديث، ثم ينظر في ذلك الموضوع من هذه الكتب.

٦- جامع الأصول لابن الأثير.

٥- الزوائد:

أ- المقصود بالزوائد:

المقصود بالزوائد: المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى.

وتوضيح ذلك أنه لو قلنا إن كتاب "زوائد ابن ماجه على الأصول الخمسة". أي الكتاب الذي يشتمل على الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه ولم يخرجها أصحاب الكتب الخمسة. أما الأحاديث التي شاركهم في إخراجها فلا يذكرها كتاب الزوائد هذا.

ب- أمثلة لكتب الزوائد:

١- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (٨٤٠هـ) وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة[2] الأصول.

٢- فوائد المنتقي لزوائد البيهقي، للبوصيري أيضًا.

وهي زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة.

---

(١) يختلف كتاب: "جامع الأصول من أحاديث الرسول" في ترتيبه عن ترتيب كتب "الجوامع" في أنه وإن رتب الأحاديث على الأبواب، لكنه رتب أسماء الأبواب على أحرف المعجم، ولم يرتب الأبواب على ترتيب كتب الفقه.

(٢) وهي صحيح البخاري وصحيح ومسلم وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي.

١- إتحاف السادة المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري أيضًا. وهي زوائد [مسند أبي داود الطيالسي- ومسند الحُميدي- ومسند مُسَدَّد بن مُسرهد- ومسند محمد بن يحيى العدني - ومسند إسحاق بن راهويه- ومسند أبي بكر بن أبي شيبة- ومسند أحمد بن منيع- ومسند عبد بن حميد- ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة- ومسند أبي يعْلَى الموصلي] على الكتب الستة.

٢- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) وهي زوائد المسانيد العشرة السابقة ما عدا مسند أبي يعلى الموصلي، ومسند إسحاق بن راهويه[١] على الكتب الستة ومسند أحمد، إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في "مجمع الزوائد" من زوائد أبي يعلى، كما ذكر زوائد نصف مسند إسحاق ابن راهويه الذي حصل عليه.

٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ) وهي زوائد [مسند أحمد - ومسند أبي يعلى الموصلي- ومسند أبي بكر البزّار- ومعاجم الطبراني الثلاثة، الكبير والأوسط والصغير] على الكتب الستة[٢].

٦- كتاب مفتاح كنوز السنة:

هذا الكتاب يعتبر فهرسًا حديثيًّا مرتبًا على الموضوعات، وإليك وصفًا كاملاً له، وبيان طريقة تصنيفه.

هو كتاب صنفه ورتبه المستشرق الهولندي الدكتور أَرْنُدجَانْ وِنْسِنْك

---

(١) وقد طبع الكتاب بدولة الكويت على نفقة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية؛ وحققه الشيخ العلامة حبيب الرحمن الأعظمي، وصدر في أربعة مجلدات، وذلك سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

(٢) وقد طبع الكتاب في القاهرة، ونشرته مكتبة القدسي لصاحبها حسام الدين القدسي -أثابه الله- وذلك سنة ١٣٥٢هـ في عشرة مجلدات، ويعنون بالكتب الستة في كتب الزوائد، الصحيحين والسنن الأربعة.

المتوفى سنة ١٩٣٩م.

A, J, WENSINCK صنفه باللغة الإنكليزية، ثم نقله إلى اللغة العربية مع تصحيح أخطائه ومقابلة نصوصه وتحقيقها، ونشره الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وكان نَشْره باللغة العربية لأول مرة عام ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م، وهذا الكتاب جعله مؤلفه فهرسًا لأربعة عشر كتابًا من مشاهير كتب السنة وأمهاتها، ودليلاً على ما في تلك الكتب من الأحاديث، وهذه الكتب هي:

١- صحيح البخاري.	٢- صحيح مسلم.
٣- سنن أبي داود.	٤- جامع الترمذي.
٥- سنن النسائي.	٦- سنن ابن ماجه.
٧- موطأ مالك.	٨- مسند أحمد.
٩- مسند أبي داود الطيالسي.	١٠- سنن الدارمي.
١١- مسند زيد بن علي.	١٢- سيرة ابن هشام.
١٣- مغازي الواقدي.	١٤- طبقات ابن سعد.

وقد بقي المستشرق المذكور -وهو أستاذ اللغات الساميّة في جامعة ليدن- في تأليفه وترتيبه عشر سنين. كما أن المترجم له استغرق أربع سنوات في ترجمته وتصحيحه[1].

أما طريقة ترتيب مواد الكتاب فقد بيَّنها المرحوم الأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمته التعريفية بالكتاب فقال:

"وقد رتب الأستاذ ونسنك كتابه على المعاني والمسائل العلمية والأعلام التاريخية وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك، ثم

(١) انظر مقدمة التعريفية بالكتاب ص ث.

رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب"[1].

فهذا الوصف لطريقة ترتيب الكتاب توضح أن طريقة ترتيب الكتاب وفهرسته إنما هي أولاً على الموضوعات والمعاني وليستْ على الألفاظ والمباني، ثم يرتب تلك الموضوعات والمعاني على نسق حروف المعجم بالنسبة لألفاظها، فهو إذن معجم للموضوعات، وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتعلق بكل موضوع، وتحت كل فقرة من فقرات الموضوع يجمع المؤلف ما يمكنه جمعه من الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة، مما هو موجود في الكتب الأربعة عشر المذكورة.

وقد قال السيد محمد رشيد رضا -رحمه الله تعالى- في مقدمته التعريفية بالكتاب في بيان موضوع الكتاب وطريقته ما يلي:

"موضوع هذا الكتاب دلالة القارئ على ما أُودع في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والسير والطبقات والمغازي- المبينة في أوله- من الأحاديث والآثار والمناقب بالصفة التي شرحها، فهو لا يدلك على مواضع الأحاديث التي تحفظها أو تحفظ أوائلها في تلك الكتب كمفتاح أحاديث الصحيحين[2]، وإنما يدلك على ما ورد فيها من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع، ثم ما يليها من فروع"[3].

---

(١) انظر مفتاح كنوز السنة - التعريف بالكتاب للأستاذ أحمد محمد شاكر ص غ.

(٢) كتاب مفتاح الصحيحين لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي، وهو معجم مفهرس لأحاديث الصحيحين على أحرف المعجم بالنسبة لأول لفظ من الحديث. وقد مر ذكره.

(٣) انظر مقدمة الكتاب للشيخ السيد محمد رشيد رضا ص: ر - ش.

وترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيدٌ جدًّا، وميزة هذه الطريقة في الترتيب، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ الحديث، أو أي لفظ من ألفاظه أنها تدلُّك على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه، ولو كنت لا تحفظها، أو لا تحفظ شيئًا من ألفاظها، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث تحتاج أن يكون الباحث حافظًا أول لفظ من الحديث أو أيّ لفظ من ألفاظه، وقد لا يكون حافظًا شيئًا من ألفاظه، على أن لكل من الطريقتين ميزة تتميز بها عن الأخرى.

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي كما يلي:

١- بذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك) وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنَّف.

٢- بذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك. فقط.

٣- بذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد، وذكر الجزء ورقمه والقسم بالنسبة لطبقات ابن سعد.

هذ وقد كُتب على الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة باللغة العربية من الكتاب النص التالي:

"مفتاح كنوز السنة: هو معجم مفهرس عام تفصيلي، وُضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشر الشهيرة، وذلك

بالدلالة على موضع كل حديث في صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ببيان رقم الباب، وفي صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ببيان رقم الحديث، وفي مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ببيان رقم الصفحات، مما يمكن الباحث من الوقوف على الحديث المطلوب بغير عناء"[1].

أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزًا. وهذه هي الرموز وبيان المراد منها كما جاء في ص أ من مقدمة الكتاب.

بخ = صحيح البخاري، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

مس = صحيح مسلم، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.

بد = سنن أبي داود، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

تر = سنن الترمذي، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب.

نس = سنن النسائي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

مج = سنن ابن ماجه، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

مي = سنن الدارمي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

ما = موطأ مالك، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.

ز = مسند زيد بن علي، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث.

عد = طبقات ابن سعد، مقسم إلى أجزاء، وبعض الأجزاء إلى أقسام، والرقم يدل على الصفحة.

حم = مسند أحمد بن حنبل، مقسم إلى أجزاء، والرقم يدل على الصفحة من الجزء.

---

(١) انظر الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة للكتاب.

ط = مسند الطيالسي، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث.

هش = سيرة ابن هشام، الرقم يدل على الصفحة.

قد = مغازي الواقدي، الرقم يدل على الصفحة.

ك = كتاب. ب = باب. ح = حديث. ص = صفحة.

ج = جزء. ق = قسم. قا = قابل ما قبلها بما بعدها.

م م م = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات. الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب.

وهذا نموذج من الكتاب، ثم حل رموز هذا النموذج:

جاء في صفحة (٤٦) العمود الثاني مادة "الأصابع" ثم جاء تحت هذا العنوان الفقرة الآتية وهي "الإشارة بالإصبع في الصلاة" ثم جاء تحت هذه الفقرة ما يلي:

١- مس - ك ١٥ ح ١٤٧.

٢- بد - ك ١١ ب ٥٦.

٣- تر - ك ٤٥ ب ١٠٤.

٤- نس - ك ١٢ ب ٧٩.

٥- ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ - ٣٩.

٦- مج - ك ٥ ب ٢٧.

٧- مي - ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢.

٨- حم - أول ص ٣٣٩ ، ثاني ص ١١٩، ثالث ص ٤٧٠، رابع ص ٣١٦[٢] و ٣١٨[٢] و ٣١٩، خامس ص ٢٩٧.

٩- ط - ح ٧٨٥.

أما حل تلك الرموز وبيان المراد منها فهو كما يلي:

١- صحيح مسلم - كتاب الحج - حديث رقم ١٤٧.

٢- سنن أبي داود - كتاب المناسك - باب ٥٦.

٣- سنن الترمذي - كتاب الدعوات - باب ١٠٤.

٤- سنن النسائي - كتاب التطبيق باب ٧٩ وكتاب السهو باب ٣٠ و ٣٦ إلى باب ٣٩.

٥- سنن ابن ماجه - كتاب الإقامة - باب ٢٧.

٦- سنن ال ارمي - كتاب الوضوء - باب ٨٣ و ٩٢.

٧- مسند أحمد - الجزء الأول صفحة ٣٣٩، الجزء الثاني صفحة ١١٩ الجزء الثالث صفحة ٤٧٠ الجزء الرابع صفحة ٣١٦ مكررًا مرتين في هذه الصفحة، وكذلك في صفحة ٣١٨ مكررًا مرتين في هذه الصفحة وكذلك في صفحة ٣١٩ والجزء الخامس صفحة ٢٩٧.

٨- مسند الطيالسي - حديث رقم ٧٨٥.

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد عمل المترجم مفتاحًا للكتاب في أوله، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة وسنن الدارمي وموطأ مالك، مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه، مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها، إلا في صحيح مسلم وموطأ مالك؛ فإنه بين عدد أحاديث كل كتاب، فعليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رقمه.

وأما الطبعات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي.

١- صحيح البخاري: طبعه ليدن سنة ١٨٦٢-١٨٦٨م و١٩٠٧-١٩٠٨م.

٢- صحيح مسلم: طبعة بولاق سنة ١٢٩٠هـ.

٣- سنن أبي داود: طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠هـ.

٤- جامع الترمذي: طبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ.

٥- سنن النسائي: طبعة القاهرة سنة ١٣١٢هـ.

٦- سنن ابن ماجه: طبعة القاهرة سنة ١٣١٣هـ.

٧- سنن الدارمي: طبعة دلهي سنة ١٣٣٧هـ.

٨- الموطأ: طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩هـ.

٩- مسند أحمد: طبعة القاهرة سنة ١٣١٣هـ (المطبعة الميمنية).

١٠- مسند الطيالسي: طبعة حيدر آباد سنة ١٣٢١هـ.

١١- مسند زيد بن علي: طبعة ميلانو سنة ١٩١٩م.

١٢-.طبقات ابن سعد: طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨م.

١٣- سيرة ابن هشام: طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩-١٨٦٠م.

١٤- مغازي الواقدي: طبعة برلين المترجمة سنة ١٨٨٢م.

وأكثر هذه الطبعات نادرة الآن، بل في حكم المفقودة لذلك أحيل القارئ إلى طبعات الكتب التسعة الأولى التي هي موضوع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، والتي بينتها هناك عند الكلام على المعجم المذكور وبيان طبعات الكتاب التي توافقه، فإنها كذلك توافق فهرسة مفتاح كنوز السنة الذي نحن بصدد الكلام عليه الآن.

وأما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية فإن تيسر له طبعة من الطبعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف فبها ونعمت، وإن لم يتيسر فعليه بطبعة مقاربة لتلك الطبعات، ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل إلى طَلِبَتِهِ في المكان على وجه السّرعة.

ملاحظة: كُتب في نهاية المفتاح الذي عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب: مفتاح كنوز السنة ما يلي: "تنبيه: إذا لم يجد الباحث طَلِبَتَهُ في الباب المدلول عليه بالعدد فليتقدمه بباب أو بابين أو ليتأخر عنه بباب أو بابين؛ فإنه لابد ظافر بالذي يريد، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات، اللهم إلا في صحيح البخاري إذا ما رُقِّمَتْ نسخته طبق النسخة المطبوعة في ليدن؛ فإنها معدودة الكتب والأبواب".

هذا، وقد ذكر الأستاذ أحمد شاكر -رحمه الله- في مقدمته التعريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي لمالك وغيره في الموطأ، وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط، كما أنه لم يرقّم الأسانيد المكررة التي يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يورده كاملاً[1] وهذا العمل منه في هذا الكتاب هو الذي اتبعه أيضًا في فهرسة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، لكن نبّه على ذلك هناك صراحة.

وأخيرًا فإن الكتاب مفيدٌ للمشتغل بالحديث جدًّا؛ إذ يوفر عليه من الوقت ما لا يخطر بالبال، ولا يقدر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد منه في البحث عن مواضع الأحاديث، لاسيما للباحثين الذين يعدون بحوثًا علمية كرسائل التخصص "الماجستير والدكتوراه" في موضوع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف وعلومه، فإنه يفيدهم فائدة جليلة ويجمع لهم ما يتعلق بموضوعهم من الأحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر، بل يعطيهم فقرات الموضوع، وما ورد في تلك الفقرات من الأحاديث والآثار، فهو على صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الأحاديث في الموضوع الواحد من

(١) المقدمة للشيخ أحمد شاكر ص: ل.

كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي على كبر حجمه وثقل حمله، وإن كان لهذا الأخير ميزة على الأول من نواح أخرى.

هذا، ويمتاز هذا الكتاب أيضًا على كتاب المعجم المفهرس بذكره للأعلام، وما ورد فيهم من الأحاديث والآثار، وبيان سيرتهم في الكتب التي تولى فهرستها، وهذه ميزة مهمة يتميز بها هذا الكتاب، انظر على سبيل المثال: ما يتعلق بترجمة عمر بن الخطاب من ص ٣٥٧ إلى ص ٣٦١ لترى الفقرات الكثيرة وما تحتها من الأحاديث والآثار والأخبار التي تتعلق بسيرته، بحيث يستطيع من يريد إعداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه الصفحات القلائل.

وقد أثنى على الكتاب وقدره قدره عالمان من كبار علماء هذا العصر وهما: الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ أحمد محمد شاكر -رحمهما الله[1]. ولا يعني هذا أن الكتاب ليس فيه نقص أو ليست عليه ملاحظات، ولكنه جهد يمكن الاستفادة منه بشكل جيد، والله أعلم.

(١) انظر المقدمة التعريفية لكل منهما في أول الكتاب المذكور.

القسم الثاني

هذا القسم من المصنفات المرتبة على الأبواب، لكن أبوابها وموضوعاتها لم تشمل جميع أبواب الدين، وإنما شملت أكثر الموضوعات، لاسيما الموضوعات الفقهية، فالغالب عليها ترتبها على الأبواب الفقهية، فتراها تبدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة ثم بقية العبادات ثم المعاملات، وهكذا بقية الأبواب المتعلقة بالأحكام والفقه، وقد يُذكر فيها ما يتعلق بغير ذلك ككتاب الإيمان أو الآداب، وما إلى ذلك.

وأشهر أسماء هذا القسم من المصنفات الحديثية هو:

١- السنن. ٢- المصنفات.

٣- الموطآت. ٤- المستخرجات عليها.

وسأذكر نبذة عن كل مسمىً من هذه المسميات، وطريقة كل منها.

١- السنن:

أ- تعريف السنن:

السنن في اصطلاح المحدثين هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط، وليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع؛ لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى سُنة في اصطلاحهم، ويسمى حديثًا.

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة: "ومنها كتب تعرف بالسنن، وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثًا"[1].

(١) "الرسالة المستطرفة" (ص: ٣٢).

قلت: يوجد في بعض السنن غير الأحاديث المرفوعة، لكنه قليل جدًّا بالنسبة للمصنفات والموطّآت.

ب- أمثلة:

وكتب السنن كثيرة جدًّا. فمن أشهرها:

١- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ).

٢- سنن النسائي، التي تسمى بـ(المجتبى) لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ).

٣- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٧٥هـ).

٤- سنن الشافعي، لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).

٥- سنن البيهقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

٦- سنن الدراقطني، لعلي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ).

٧- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ).

وقد طبعت هذه السنن كلها والحمد لله، وطبع أكثرها عدة طبعات.

ومن المناسب أن أسرد أسماء كتب بعض هذه السنن، كما فعلتُ في سرد أسماء كتب وموضوعات بعض الجوامع؛ وذلك ليُرَى الفرق بينهما من حيث شمول موضوعاتهما جميع أبواب الدين وعدمه، فهذه أسماء كتب سنن أبي داود مرتبة كما جاءت في السنن.

أسماء الكتب في سنن أبي داود

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	الطهارة	٢١	الأيمان والنذور
٢	الصلاة	٢٢	البيوع
٣	صلاة الاستسقاء	٢٣	الأقضية
٤	صلاة السفر	٢٤	العِلْم
٥	التطوع	٢٥	الأشربة
٦	شهر رمضان	٢٦	الأطعمة
٧	السجود	٢٧	الطب
٨	الوتر	٢٨	العَتَاق
٩	الزكاة	٢٩	الحروف والقراءات
١٠	اللقطة	٣٠	الحَمَّام
١١	المناسك	٣١	اللباس
١٢	النكاح	٣٢	الترجل
١٣	الطلاق	٣٣	الخاتم
١٤	الصوم	٣٤	الفتن
١٥	الجهاد	٣٥	المهدي
١٦	إيجاب الأضاحي	٣٦	الملاحم
١٧	الوصايا	٣٧	الحدود
١٨	الفرائض	٣٨	الديات
١٩	الخراج والإمارة والفَيء	٣٩	السُّنة
٢٠	الجنائز	٤٠	الأدب

٢- المصنفات:

أ - تعريف المصنَّف:

المصنف في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، أي فيه الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحيانًا.

ب- الفرق بين المصنف والسنن:

والفرق بين "المصنّف" و"السُّنَن" أنَّ "المصنَّف" يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، على حين أن "السنن" لا تشتمل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادرًا؛ لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تسمى في اصطلاحهم "سننًا".

وما عدا هذا الفارق فإن "المصنَّف" و"السُّنَن" متشابهان كل التشابه.

ج - أمثلة:

١- المصنَّف، لأبي بكر عبد اللَّه بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥) [١].

٢- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني (٢١١هـ) [٢].

٣- المصنف، لِبَقِيّ بن مَخْلَد القرطبي (٢٧٦هـ).

٤- المصنف، لأبي سفيان وكيع بن الجرَّاح الكوفي (١٩٦هـ).

---

(١) لقد بوشر بطبع الكتاب في حيدر آباد في الهند، فطبع الجزء الأول بالمطبعة العزيزية سنة ١٣٨٦هـ واعتنى بتصحيحه ونشره عبد الخالق خان، ثم طبع الجزء الثاني إلى الخامس بمطبعة العلوم الشرقية لصاحبها السيد يوسف علي، وصدر الجزء الخامس ١٣٩٠هـ ثم توقف الطبع ولم يتم المصنف؛ بل وصل الطبع إلى نهاية كتاب الصيد.

(٢) وقد طبع هذا المصنف، وتم طبعه -والحمد لله- في أحد عشر مجلدًا.

٥- المصنف، لأبي سلمة حماد بن سلمة البصري (١٦٧هـ).

٣- الموطآت:

أ- معنى الموطأ وحقيقته:

الموطآت جمع "مُوَطأ" والموطأ لغة. المُسَهَّل المُهـيَّأ، قال في القاموس: "وَوَطَّأَهُ: هَيَّأَهُ ودَمَّثَهُ وسَهَّلَهُ، كوطَّاهُ... ورجل مُوَطَّأُ الأكناف، كمُعظَّمٍ، سَهْلٌ دَمِثٌ كريم مضياف"[١].

والموطأ في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فهو "كالمصنَّف" تمامًا وإن اختلفت التسمية.

ب- سبب تسميته:

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بـ "الموطأ" أن مؤلفه وطّأه الناس، أي سهّله وهيأه لهم.

وقيل إن السبب في تسمية مالك كتابه بـ "الموطأ" ما رُوي عنه أنه قال: عرضتُ كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة. فكلهم واطأني عليه[٢]، فسميته الموطأ.

جـ- أمثلة:

١- الموطأ للإمام مالك بن أنس المدني (١٧٩هـ)[٣].

---

(١) "القاموس" (١/٣٤).

(٢) أي وافقني عليه.

(٣) طبع موطأ مالك عدة طبعات، وأجودها أخيرًا، طبعة عيسى البابي الحلبي، بتصحيح وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي سنة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١هـ.

٢- الموطأ لابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن المدني (١٥٨هـ).

٣- الموطأ لأبي محمد عبد الله بن محمد المروزي المعروف بـ"عَبْدان" (٢٩٣هـ).

٤- المستخرجات عليها:

أي المستخرجات على ما ذُكر في القسم الثاني من المصنفات وهي: السنن والمصنفات والموطآت. لكن لم أجد -فيما اطلعت عليه- مستخرجات على هذه الأنواع من المصنفات سوى على "السنن" وأما "المصنفات والموطآت" فلا أعرف أن أحدًا صنف مستخرجات عليها، والله أعلم.

والمستخرجات المؤلفة على كتب السنن هي مثلها في الترتيب والتبويب؛ لذا فإن المراجعة فيها كالمراجعة في أصلها، ومن المستخرجات على السنن، المستخرج على سنن أبي داود لقاسم بن أصبغ.

القسم الثالث

وهو المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من جوانب الدين أو باب من أبوابه. وهي كثيرة، وأذكر أشهرها، فمنها:

١ – الأجزاء:

ما هو الجزء؟

الأجزاء جمع "جزء" والجزء الحديثي في اصطلاح المحدثين يعني كتابًا صغيرًا يشتمل على أحد أمرين:

١ – إما جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة أو مَن بعدهم، مثل:

"جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة" للأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (٤٧٨هـ).

٢ – وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء، مثل:

"جزء رفع اليدين في الصلاة" للبخاري و"جزء القراءة خلف الإمام" له أيضًا.

ب – متى يبحث فيه؟

ترجع للجزء وتبحث فيه إذا كنتَ تريد حديثًا مرويًّا من طريق صحابي ما أو من طريق أحد مشاهير الرواة ممن يُجمع حديثه، أو إذا كنت تريد حديثًا يتعلق بموضوع الجزء الذي بين يديك.

٢ – الترغيب والترهيب: كلمة في هذه المصنفات:

كتب الترغيب والترهيب هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة، أو الترهيب من أمر من الأمور المنهي عنها، وذلك كالترغيب ببر الوالدين، والترهيب من عقوقهما.

وقد صُنف في هذا النوع عدد من المصنفات، منها مصنفات صنفها مؤلفوها بأسانيدها استقلالاً، ومنها كتب مجردة من الأسانيد، ومنتقاة من مصنفات أخرى.

أمثلة:

١- الترغيب والترهيب، لزكي الدين عبد العظيم بن عبدالقوي المنذري[1] (٦٥٦ هـ) وهو من الكتب المنتقاة والمجردة عن الأسانيد، مع ذكر تخريجها ومرتبتها.

٢- الترغيب والترهيب، لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (٣٨٥هـ) وهذا الكتاب صنفه مؤلفه استقلالاً مع ذكر الأسانيد.

٣- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق:

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات، فجمعت أكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع، وهي كتب نفيسة تشبع الموضوع حقه، وتحتوي على ثروة خصبة من الأحاديث والآثار.

فمن أراد أن يعرف حديثًا من الأحاديث متعلقًا بهذه الموضوعات، أو أراد كتابة بحث أو مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات- واحتاج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله، فعليه أن يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طَلِبَتَهُ.

فمن هذه المصنفات:

أ- كتاب ذم الغيبة.

ب- كتاب ذم الحسد.

---

(١) طبع الكتاب عدة مرات.

جـ- كتاب ذم الدنيا، الثلاثة لابن أبي الدنيا أبي بكر عبدالله بن محمد البغدادي (٢٨١هـ).

د- كتاب أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ أبي محمد عبدالله بن محمد الأصبهاني (٣٦٩هـ).

هـ- كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)[١].

و- كتاب الزهد لعبدالله بن المبارك (١٨١هـ)[٢].

ز- كتاب الذكر والدعاء لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي صاحب أبي حنيفة (١٨٢هـ).

ح- كتاب فضائل القرآن للإمام الشافعي.

ط- كتاب فضائل الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ).

ي- كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)[٣].

٤- الأحكام:

كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط، وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبوها على أبواب الفقه، ومنها الكبير، ومنها المتوسط، ومنها الصغير، وهي كثيرة، وأشهرها:

أ- الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي (٥٨١هـ).

---

(١) طبع الكتاب ثم صور في بيروت ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ونشرته دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة لصاحبها عباس أحمد الباز.

(٢) طبع الكتاب.

(٣) طبع الكتاب عدة طبعات. وانتشر بين عامة الناس. وهو كتاب مفيد نافع يحسن اقتناؤه لكل مسلم.

ب - الأحكام الصغرى له أيضًا.

حـ - الأحكام، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٦٠٠هـ).

د - عمدة الأحكام عن سيد الأنام، له أيضًا.

هـ- الإمام في أحاديث الأحكام، لمحمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢هـ).

و - الإلمام بأحاديث الأحكام، له أيضًا، وقد اختصره من كتاب "الإمام".

ز - المنتقى في الأحكام، لعبد السلام بن عبدالله بن تيمية الحراني (٦٥٢هـ).

ح - بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

وقد شُرِحَتْ أكثر هذه الكتب، وطبع بعضها طبعات متعددة، وحدها، أو مع شروحها.

٥- موضوعات خاصة:

هناك كتب أفردت لأبواب خاصة، بحث مؤلفوها موضوعًا واحدًا فقط في كل كتاب. أشبعوه من جميع جوانبه ونشروا في ثناياه عددًا كبيرًا من الأحاديث المتعلقة بذلك الموضوع، وهي كتب نفيسة جديرة بالعناية والاهتمام، لا سيما للباحثين في تلك الموضوعات؛ ليتعرفوا على ما ورد فيها من الأحاديث والآثار، التي لا توجد في المصنفات الحديثية المشهورة، ومن هذه الكتب:

أ- كتاب الإخلاص، لأبي بكر عبدالله بن محمد، المعروف بابن أبي الدنيا(٢٨١هـ).

ب - كتاب الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

ح- كتاب ذم الكلام، لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي(٤٨١هـ).

د - كتاب الفتن والملاحم، لأبي عبدالله نُعيم بن حماد المروزي (٢٢٨هـ).

هـ- كتاب الجهاد، لعبدالله بن المبارك المروزي، وهو أول من صنف في الجهاد.

٦- كتب الفنون الأخرى:

وأقصد بكتب الفنون الأخرى، الكتب المصنفة في الأصل في غير الحديث النبوي، ككتب التفسير والفقه والتاريخ وغيرها التي صنفت في موضوعاتها، لكن أوردت كثيرًا من الأحاديث النبوية بين ثناياها حسب مقتضيات المقام، لكن الذي يعنينا من هذه المصنفات التي تورد الأحاديث نوعان فقط وهما:

أ - المصنفات التي تروي الحديث بالسند أصالة، لا أخذًا من كتب آخر.

ب - أو المصنفات التي تورد الحديث مجردًا عن السند، ثم تذكر مَن أخرجه من أصحاب الكتب الحديثية، أما التي تورد الحديث بدون سند، ولا تذكر من أخرجه، فلا تفيدنا في هذا الباب.

والكتب التي يتوفر فيها أحد الشرطين السابقين كثيرة والحمد لله في سائر العلوم والفنون الشرعية والعربية، فمنها:

أ- تفسير الطبري، المسمى "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)[١].

ب- تفسير ابن كثير؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي(٧٧٤هـ)[٢].

جـ - الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور - للسيوطي (٩١١هـ)[٣].

---

(١) هذا الكتاب ليس حقًا من وجوه كثيرة، منها إيراد مؤلفه الأحاديث بأسانيدها أصالة، أي: يروي تلك الأحاديث بإسناده هو إلى النبي ﷺ، وقد طبع الكتاب قديمًا، ثم طبعته دار المعارف بمصر بتحقيق العلامة المحقق محمود شاكر وتخريج أخيه علامة العصر المرحوم أحمد شاكر -جزاهما الله خيرًا وأجزل مثوبتهما. لكنه لم يتم الكتاب، وإنما صدر منه ستة عشر مجلدًا فقط.

(٢) طبع الكتاب مرارًا.

(٣) وقد طبع الكتاب.

د- المجموع شرح المهذب [في الفقه الشافعي] للنووي[1].

هـ- المغني (في الفقه الحنبلي) لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠)[2].

و - تاريخ الطبري لأبي جعفر الطبري المذكور.

٧- كتب التخريج:

كتب التخريج هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخريج الأحاديث الواقعة في بعض المصنفات الأخرى، وهذه الكتب تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تُخَرَّج أحاديثها، فقد تكون الكتب المراد تخريج أحاديثها في التفسير أو الفقه أو اللغة أو غيرها.

وقد مرَّ بنا في أول الكتاب الكلام على كتب التخريج، وذكرتُ عددًا منها، ونماذج من تلك الكتب مع وصفها، وبيان موضوع كل منها، والآن أقتصر على ذكر أسماء بعضها، فمنها:

أ- تخريج أحاديث الكشاف للحافظ أبي محمد عبدالله بن يوسف[3] الزيلعي.

ب- نصب الراية لأحاديث الهداية له أيضًا.

جـ- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

د- مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للسيوطي.

هـ- فَلْق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح، للسيوطي أيضًا.

و- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار

---

(١) وقد طبع أيضًا.

(٢) وقد طبع مرارًا.

(٣) وسماه بعضهم: يوسف بن عبد الله.

للحافظ العراقي[1].

٨- الشروح الحديثية والتعليقات عليها:

هناك شروح لبعض الكتب العلمية، اعتنى مصنفوها -لذين لهم معرفة وعناية بالحديث- بإيراد الأحاديث الكثيرة مع بيان مخارجها في تلك الشروح، لذا تعتبر تلك الشروح مصدرًا خصبًا من مصادر التخريج، وهي كثيرة، فمنها:

أ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

ب - عمد القاري شرح صحيح البخاري، لقاضي القضاة أبي محمد محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ).

جـ - شرح الإحياء، لأبي الفيض محمد مرتضى الزّبيدي.

د - فتح القدير، [شرح الهداية في فقه الحنفية] لكمال الدين محمد بن عبدالواحد، الشهير بابن الهمام (٨٦١هـ)[2].

هذا وإن التعليقات التي يضعها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث وعلومه في هذا العصر أثناء تحقيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحاديث غير معروفة المَخْرَج، يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخارج تلك الأحاديث.

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال، الشيخ أحمد شاكر -رحمه اللّه- وأخوه الشيخ محمود شاكر، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي -رحمه اللّه- وغيرهم، جزى اللّه تعالى الكل أفضل الجزاء وأجزل مثوبتهم.

---

(١) وقد طبع أكثر هذه الكتب.

(٢) وقد طبعت هذه الكتب الأربعة كلها.

الفصل الخامس

التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً

الأهداف التعليمية للفصل الخامس:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

١- تفهم موضوع التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً، وتعرف المقصود بهذه الطريقة.

٢- تذكر الصفات والأحوال الخاصة بالمتن وحده، ثم السند، ثم المتن والسند معاً.

٣- تعدّ ملخصاً يتناول الطرق الخمسة التي يمكن بواسطتها تخريج الحديث.

٤- تشاهد أو تستمع لندوة دينية تدور حول علم الحديث وتخريج الأحاديث.

٥- تتصفح أحد المواقع الدينية على شبكة الإنترنت مستعرضاً الأفكار والقضايا المرتبطة بعلم الحديث.

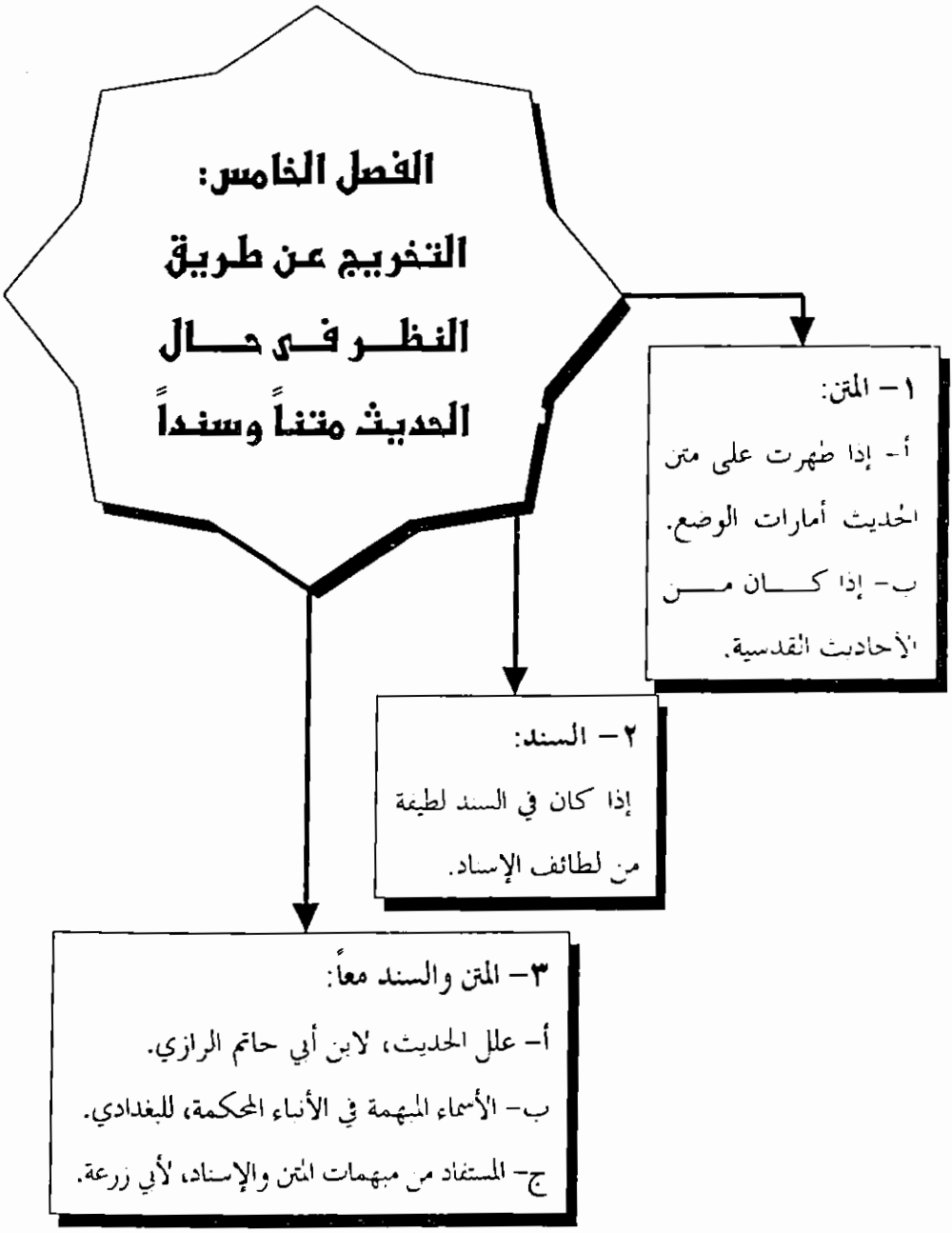
الفصل الخامس:
التخريج عن طريق
النظر في حال
الحديث متناً وسنداً
١- المتن:
أ- إذا ظهرت على متن الحديث أمارات الوضع.
ب- إذا كان من الأحاديث القدسية.
٢- السند:
إذا كان في السند لطيفة من لطائف الإسناد.
٣- المتن والسند معاً:
أ- علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي.
ب- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للبغدادي.
ج- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة.

الفصل الخامس
التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متنًا وسندًا

المقصود بهذه الطريقة:

أي إمعان النظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن ذلك الحديث أو سنده، ثم البحث عن مَخْرَج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصفة في المصنفات التي أُفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن أو السند.

والأمثلة على ذلك كثيرة، نجتزئ بعضها؛ ليقاس عليها غيرها، وأبدأ بالصفات أو الأحوال التي في المتن ثم التي في السند، ثم التي فيهما جميعًا.

١- المتن:

إذا ظهرت على متن الحديث أمارات الوضع: وذلك إما لركاكة ألفاظه، أو فساد معناه، أو مخالفته لصريح القرآن... إلخ، فأقرب طريق لمعرفة مَخْرَجه هو النظر في كتب "الموضوعات" فغالبًا ما تجده مع تخريجه والكلام عليه، وبيان واضعه.

ثم إن كتب الموضوعات منها ما هو مرتب على الحروف، ومنها ما هو مرتب على الأبواب وهي كثيرة، فمن الكتب المرتبة على الحروف:

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع[1]، وهو المسمى: "الموضوعات الصغرى" للشيخ على القاري الهَرَوي (١٠١٤هـ).

---

(١) طبع الكتاب، ونشره مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بتحقيق أستاذنا الجليل المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وذلك سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩هـ، وظهر الكتاب بحلة أنيقة وتحقيق مفيد.

ومن الكتب المرتبة على الأبواب كتاب "تنـــزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة" تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عِرَاق الكناني (٩٦٣هـــ)[١].

إذا كان من الأحاديث القدسية: فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية فإنما تذكر الحديث، وتذكر من أخرجه. فمنها:

١- مشكاة الأنوار فيما رُوي عن اللّه سبحانه وتعالى من الأخبار، لمحي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي الأندلسي (٦٣٨هـــ) جمع فيه مائة حديث وحديثًا واحدًا بأسانيدها.

٢- الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية للشيخ عبد الرءوف المناوي (١٠٣١ هـــ) جمع فيه (٢٧٣) حديثًا بدون أسانيد ورتبها على احروف[٢].

٢- السند:

أ- إذا كان في السند لطيفة من لطائف الإسناد، مثل:

١- أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه، فأقرب مصدر لتخريجه هو الكتب التي أُفْردتْ لجمع الأحاديث التي فيها رواية الآباء عن الأبناء، مثل:

كتاب: "رواية الآباء عن الأبناء" لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـــ).

٢- أو يكون الإسناد مسلسلاً، فيستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة.

مثل كتاب "المسلسلات الكبرى" للسيوطي، وقد جمع فيه (٨٥) حديثًا.

---

(١) طبع الكتاب بمطبعة عثمان بمصر، ونشرته مكتبة القاهرة بتصحيح وتعليق كل من السيد عبدالله بن محمد ابن الصديق الغماري، شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وذلك سنة ١٣٧٥هـــ.

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات منها الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨هـــ - ١٩٦٨م بطبعة محمد علي صبيح.

ومثل كتاب "المناهل السَّلْسَلَة في الأحاديث المسلسلة" لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (١٣٦٤هـ) وقد جمع فيه (٢١٢) حديثًا.

٣- أو يكون الإسناد مرسلاً، فيستعان بكتب المراسيل التي جمعت كثيرًا منها، مثل:

كتاب "المراسيل" لأبي داود السجستاني، وهو مرتب على الأبواب[١].

وكتاب "المراسيل" لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الحنظلي الرازي (٣٢٧هـ)[٢] أو يكون في السند راوٍ ضعيف، فيبحث عنه في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم كـ "كتاب ميزان الاعتدال" للذهبي.

٣- المتن والسند معًا:

هناك صفات وأحوال تكون أحيانًا في المتن وأحيانًا في السند، وذلك كالعلة والإبهام، فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من هذا يبحث عنها في كتب أفردها العلماء للكلام عليها، فمن هذه الكتب:

أ- علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، وهو كتاب مرتب على الأبواب، يذكر تحت كل باب الأحاديث المعلولة، ويبين علتها بشكر جيد[٣].

ب- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي، وموضوعه: إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مبهمة، ثم بيان الاسم المبهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المبهم صريحًا[٤] وهو مرتب على

---

(١) طبع الكتاب بمصر بمطبعة محمد علي صبيح.

(٢) طَبَعَتْ الكتاب مكتبة المثنى ببغداد وبإشراف صبحي السامرائي.

(٣) طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٤٣هـ بتحقيق محب الدين الخطيب، ثم صورته مكتبة المثنى ببغداد والكتاب في مجلدين.

(٤) لم يطبع الكتاب بعد، وقد سجل هذا الكتاب؛ لتحقيقه في بحث علمي لنيل درجة "الماجستير" في قسم الحديث بكلية أصول الدين بالرياض -جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت إشراف العبد الضعيف مؤلف هذا الكتاب. فعسى أن يطبع قريبًا طبعة محققة مفيدة تسهل الاستفادة منه -إن شاء الله تعالى.

الحروف بالنسبة للاسم المبهم واستخراج الاسم المبهم منه عسر جدًّا؛ لأن العارف بالمبهم لا يحتاج إلى كشفه، والجاهل به لا يعرف موضعه.

حـ- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ) وهو مرتب على الأبواب الفقهية، وهو من أجمع الكتب في هذا الباب وأنفعها[1].

هذه طرق خمسة يمكن بواسطتها تخريج الحديث، ومعرفة مصادره التي رويته وأخرجته، وهي طرق توصلتُ إليها عن طريق التتبع والاستقراء والبحث، و لم أجد أحدًا قبلي تتبعها أو استقرأها، والظاهر أنهم لم يفعلوا ذلك لعدم مسيس الحاجة إلى مثل هذا- كما أشرت إلى ذلك في المقدمة- إلا أن أكثر الباحثين وطلبة العلم في هذا الزمان صار في حاجة ماسة إلى بيان طرق التخريج، وذكر المصنفات التي يستعان بها في كل طريق.

ولذلك قمت بتأليف هذا الكتاب، وبيان هذه الطرق حتى تكون عمليةُ تخريج الحديث ميسورة ومنتشرة بين طلبة العلم الشرعي، بل بين سائر المثقفين عامة. ولئلا تكون معرفة تخريج الحديث محصورة في أشخاص معدودين يموت هذا العلم بموتهم، فقد قال عمر بن عبد العزيز: "فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا".

لكني لا أدعي الكمال في هذا التتبع والاستقراء، ولا الإحاطة بجميع طرق التخريج التي يمكن اتباعها، فقد يظهر لي أو لغيري في المستقبل طرق أخرى يمكن سلوكها لتخريج الأحاديث بسهولة ويسر، لكن هذا جهد المقلّ أقدمه للباحثين وطلبة العلم المتشوقين إلى معرفة مخارج الأحاديث ومصادرها في مصنفات علمائنا الأوائل، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) طبع الكتاب بمطابع الرياض بالسعودية.

خلاصة الوحدة الأولى

تعريف التخريج:

أ- تعريف التخريج لغة:

التخريج في أصل اللغة: اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد، "وعام فيه تخريج: فيه خِصْبٌ وجدْب.

ويطلق أيضًا على: الاستنباط والتدريب والتوجيه

"والمَخْرَج: موضع الخروج، ومنه قول المحدثين: "هذا حديث عُرِف مَخْرَجُه" أي موضع خروجه.

"والخروج نقيض الدخول، وقد أخرجه وخرج به"، فيكون الإخراج معناه: الإبراز والإظهار، ومنه قوله تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾.

ب- التخريج عند المحدثين:

يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:

١- فيطلق على أنه مرادف لـ "الإخراج": أي إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه. أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

٢- و"تخريجه" أي إخراجه وروايته للناس في كتابه.

٣- ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها.

٤- ويطلق على الدلالة على مصادر الحديث الأصلية، وعزوه إليها.

قلت: والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه، لا سيما في القرون المتأخرة، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب، لحاجة الناس إلى ذلك، وهذا المعنى هو

الذي سنبحث فيه أيضًا.

وبناء على هذا المعنى الثالث، يمكننا أن نُعَرِّف التخريج اصطلاحًا.

ج- تعريف التخريج اصطلاحًا:

التخريج اصطلاحًا: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

أشهر كتب التخاريج، والتعريف ببعضها:

فمن أشهر تلك الكتب:

١- تخريج أحاديث المهذب، لأبي إسحاق الشيرازي: تصنيف محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ).

٢- تخريج أحاديث المختصر الكبير، لابن الحاجب: تصنيف أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤هـ).

٣- نصب الراية لأحاديث الهداية، للمرغيناني: تصنيف عبدالله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ).

٤- تخريج أحاديث الكشاف، للزمخشري: للحافظ الزيلعي أيضًا.

٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي: تصنيف عمر بن علي بن الملقن (٨٠٤هـ).

٦- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، تصنيف عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).

٧- تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب، للحافظ العراقي أيضًا.

٨- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير، للرافعي: تصنيف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية: للحافظ ابن حجر أيضًا.

١٠- تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي: تصنيف عبد الرءوف بن علي المناوي (١٠٣١هـ).

طرق التخريج:

الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

ويستعان في هذه الطريقة بثلاثة أنواع من المصنفات، هي:

١- المسانيد. ٢- المعاجم. ٣- كتب الأطراف.

والطريقة الثانية: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

والمصنفات المساعدة فيها وهي:

أ- الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

ب- الكتب التي رُتِّبَتْ الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم.

ج- المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة.

والكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة كثيرة.

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق معرفة كلمة يقلّ دورانها على الألسنة، من أي جزء من متن الحديث.

ويستعان في هذه الطريقة بكتاب "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي".

والطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.

ويستعان في تخريج الحديث بناء على هذه الطريقة بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات، وهي كثيرة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين، وهي أنواع، وأشهرها: (الجوامع- المستخرجات والمستدركات على الجوامع-

المجاميع- الزوائد- كتاب مفتاح كنوز السُّنة).

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين، وهي أنواع، وأشهرها: (السُّنَن- المصنَّفات- المُوَطَّآت- المستَخْرَجَات على السنن).

القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين، أو جانب من جوانبه، وهي أنواع كثيرة، أشهرها: (الأجزاء- الترغيب والترهيب- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق- الأحكام- موضوعات خاصة- كتب الفنون الأخرى- كتب التخريج- الشروح الحديثية والتعليقات عليها).

الطريقة الخامسة: التخريج عن طريق النظر في حالة الحديث متنًا وسندًا.

أي إمعان النظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن ذلك الحديث أو سنده، ثم البحث عن مَخْرَج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصفة في المصنفات التي أُفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن أو السند.

اختبار الوحدة الأولى

أولاً: أسئلة الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (X) أمام العبارة الخاطئة فيما يأتي:

١- التخريج لغة اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد

٢- علم التخريج من العلوم اللازمة لدراسة علم الحديث والعلوم الشرعية عامة.

٣- لم يبلغ عدد المسانيد التي صنفها الأئمة المحدثون سوى أربعين مسندًا.

٤- يتألف مسند الحميدي من عشرين جزءًا حديثيًّا.

٥- يشتمل كتاب الإمام أحمد بن حنبل على نحو أربعين ألف حديث.

٦- ابتدأ مصنف الإمام أحمد بن حنبل بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة.

٧- صاحب المعجم الكبير هو الإمام شمس الدين الذهبي.

٨- المعجم في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذي تُرتّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان.

٩- كتب الأطراف من بين المصنفات التي تقتصر على التفسير وعلومه.

١٠- ألف كتاب"إتحاف المهرة بأطراف العشرة " الحافظ ابن كثير.

١١- عني كتاب ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث بجمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك.

١٢- الجامع الصغير من حديث البشير النذير كتاب صنفه الإمام السيوطي عام٩١١هـ.

١٣- من بين طرق التخريج معرفة كلمة أو لفظ من متن الحديث.

١٤- جمع المؤلف في كتاب مفتاح الصحيحين كافة الأحاديث التي وردت في الكتب الستة.

١٥- بلغ عدد الأحاديث التي اشتمل عليها مؤلف مفتاح سنن ابن ماجه ٦٠٠٠ حديثًا.

١٦- لا يمكن التخريج عن طريق كلمة يقل دورانها على الألسنة من متن الحديث.

١٧- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين.

١٨- يتألف المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي من عشر مجلدات ضخمة.

١٩- يشترط في المتخصص الذي يقوم بتخريج الحديث عن طريق معرفة موضوعه أن يكون ذا دراية بعلوم الفقه وفروعه فقط.

٢٠- يستعان بطريقة التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث باستخدام المصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات.

٢١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه هو صحيح مسلم.

٢٢- المستدرك هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شروطه.

٢٣- لم يتبع الحاكم في مستدركه الترتيب الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

٢٤- يقصد بالجامع كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه.

٢٥- الزوائد هي المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى.

٢٦- يعد كتاب مفتاح كنوز السنة فهرسًا حديثيًا مرتبًا وفقًا لمعرفة أول لفظ من متن الحديث.

٢٧- صنف كتاب مفتاح كنوز السنة الإمام البيهقي.

٢٨- لا يوجد فرق في المعنى بين كل من "المصنف" و"السنن".

٢٩- يسمى الموطأ بهذا الاسم؛ لأن مؤلفه وطأه للناس أي سهله وهيأه لهم.

٣٠- كتب "الأحكام" تتفق مع كتب "الترغيب والترهيب" في نفس المحتوى والفائدة لكل منهما.

٣١- تتنوع كتب التخريج بتنوع موضوع الكتب التي تخرج أحاديثها.

٣٢- يمكن تخريج الأحاديث النبوية بالنظر في حال الحديث متنًا وسندًا معًا.

٣٣- كتاب: "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" للخطيب البغدادي يستخدم لتخريج الحديث من خلال معرفة موضوعه فقط.

٣٤- تتضح أمارات الوضع على متن الحديث من خلال جزالة ألفاظه ووضوح معناه.

٣٥- إذا وجد أب يروي الحديث عن ابنه فأقرب مصدر لتخريجه هو كتاب: "رواية الآباء عن الأبناء" للخطيب البغدادي.

ثانيًا: أسئلة الاختيار من متعدد:

١- أشهر المصنفات في علم تخريج الحديث كتاب:

أ- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية.

ب- الدراية في تخريج أحاديث الهداية.

ج- التلخيص الحبير.

د- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار.

هـ- جميع ما سبق.

٢- يطلق التخريج على عدة معان أشهرها:

أ- الاستنباط. ب- التدريب.

ج- التوجيه. د- الاكتشاف.

هـ- ما ورد في أ، ب، ج.

٣- التخريج لغة يشير إلى:

أ- اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد.

ب- الكشف عن الأمور الخفية.

ج- تغير حال الأشياء.

د- لا شيء مما سبق.

٤- يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان هي:

أ- مرادف لـ "الإخراج" أي إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه.

ب- إخراج الحديث وروايته للناس في كتب مخصوصة.

ج- إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها.

د- الدلالة على معنى الحديث.

هـ- جميع ما سبق.

٥- تتمثل فوائد علم تخريج الحديث في أنه يفيد في:

أ- معرفة كيفية الوصول إلى الحديث في مواضعه الأصلية.

ب- اهتداء دارس العلوم الشرعية إلى مصادر الحديث الأصلية.

ج- معرفة علماء الحديث الذين أخرجوه في أحد كتب الحديث.

د- تصنيف الأحاديث حسب موضوعاتها في أبواب.

هـ- جميع ما سبق.

٦- من أشهر كتب التخريج المعروفة:

أ- موطأ الإمام مالك.　　ب- تخريج أحاديث المهذب للشيرازي.

ج- سنن ابن ماجه.　　د- مستدرك الحاكم.

٧- المسانيد تعرف بأنها:

أ- كتب الحديث عامة.

ب- كتب السيرة التي تشتمل على كثير من الأحاديث.

ج- الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة.

د- الكتب التي تجمع الأحاديث حسب موضوعاتها.

٨- رتب الإمام أحمد بن حنبل مسنده على مسانيد الصحابة، أي:

أ- رتب فيه أحاديث الصحابة في أبواب وفق موضوعها.

ب- روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة، بغض النظر عن موضوع الحديث.

ج- جمع فيه أحاديث كل الصحابة المشهورين.

د- جمع أحاديث العشرة المبشرين بالجنة وقام بشرحها.

٩- من أشهر المعاجم الحديثية:

أ- المعجم الكبير للطبراني.

ب- المعجم الأوسط للطبراني.

ج- المعجم الصغير للطبراني.

د- معجم الصحابة للهمداني، والموصلي.

هـ- جميع ما سبق.

١٠- كتب الأطراف التي اقتصر مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، رتبت على:

أ- مسانيد الصحابة مرتبة أسماؤهم على حروف المعجم.

ب- موضوعات الأحاديث التي اشتملت عليها.

ج- ترتيب الصحابة في الإسلام.

د- مدى اشتهار الحديث على ألسنة الناس.

١١- من أشهر كتب الأطراف المعروفة كتاب:

أ- أطراف الصحيحين للدمشقي ٤٠١ هـ.

ب- أطراف الصحيحين لابن عساكر ٥٧١ هـ.

ج- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي ٤٧١ هـ.

د- أطراف المسانيد العشرة للبوصيري ٨٤٠ هـ.

هـ- جميع ما سبق.

١٢- من أهم فوائد كتب الأطراف أنها تفيد في:

أ- معرفة أسانيد الحديث المختلفة في مكان واحد.

ب- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث.

ج- معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي تناولتها كتب الأطراف.

د- معرفة أكثر الصحابة رواية للحديث.

هـ- ما ورد في أ، ب، ج، معًا.

١٣- من بين المصنفات المساعدة في التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث:

أ- الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

ب- الكتب التي رتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم.

ج- المفاتيح والفهارس التي صنعها العلماء لكتب مخصوصة.

ج- كتب الأطراف، والزوائد.

هـ- ما ورد في أ، ب، ج، معًا.

١٤- مفتاح الصحيحين للتوقادي، والبغية في ترتيب أحاديث الحلية تعد من:

أ- معاجم الحديث.

ب- المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة.

ج- جوامع الحديث.

د- لا شيء مما سبق.

١٥- تم ترتيب المواد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وفقًا لنظام الترتيب التالي:

أ- أسماء المعاني- الأفعال- المشتقات.

ب- الأفعال- أسماء المعاني- المشتقات.

ج- المشتقات- الأفعال- أسماء المعاني.

د- الأفعال- المشتقات- أسماء المعاني.

١٦- من أهم الكتب التي تناولها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

أ- صحيح مسلم. ب- سنن ابن ماجه.

ج- كنـز العمال. د- صحيح البخاري.

هـ- ما ورد في أ،ب، د.

١٧- يستعان في تخريج الحديث عن طريق معرفة موضوع الحديث بالمصنفات الحديثية المترتبة على الأبواب والموضوعات، وتتمثل هذه المصنفات في:

أ- المصنفات التي اشتملت أبوابها وموضوعاتها على جميع أبواب الدين.

ب- المصنفات التي اشتملت أبوابها وموضوعاتها على أكثر أبواب الدين.

ج- المصنفات التي لم تتناول أي باب من أبواب الدين.

د- المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين أو جانب من جوانبه.

هـ- ما ورد في أ، ب، ح.

١٨- تعد كتب الجوامع والمجاميع والزوائد من بين المصنفات التي:

أ- اشتملت على جميع أبواب الدين.

ب- اشتملت على أكثر أبواب الدين.

ج- لم تشتمل على أي من أبواب الدين.

د- اختصت بباب من أبواب الدين.

١٩- رتب الحاكم مستدركه على الأبواب، واتبع في ذلك أصل الترتيب الذي اتبعه:

أ- الإمام أحمد في مسنده.

ب- الإمام مالك في موطئه.

ج- البخاري ومسلم في صحيحيهما.

د- الترمذي في سننه.

٢٠- اشتمل كتاب مفتاح كنوز السنة الذي صنفه المستشرق الهولندي الدكتور (أرند جان ونسنك) على فهرسة عدد من أشهر كتب السنة ويبلغ عددها:

أ- أربعة عشر كتابًا. ب- ستة عشر كتابًا.

ب- ثمانية عشر كتابًا. ج- عشرون كتابًا.

٢١- السنن في اصطلاح المحدثين هي الكتب:

أ- المرتبة على الأبواب الفقهية.

ب- المشتملة على الأحاديث المرفوعة فقط.

ج- التي ليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع.

د- جميع ما سبق.

٢٢- يمكن وصف كتب التخريج بأنها تلك الكتب التي:

أ- تم فيها تخريج الأحاديث الواقعة في بعض المصنفات الأخرى.

ب- تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تخرج أحاديثها.

ج- ما ورد في أ، ب معًا.

د- تهتم بموضوعات الدين فقط.

ثالثًا: الأسئلة المقالية:

١- عرف علم التخريج لغة واصطلاحًا عند المحدثين.

٢-بين أهمية وفائدة علم التخريج مع ذكر نبذة عن تاريخه.

٣- اكتب قائمة تحتوي على أشهر كتب التخريج، ثم اكتب مذكرات مختصرة عن الكتب التالية:

أ- نصب الراية لأحاديث الهداية.

ب-الدراية في تخريج أحاديث الهداية.

ج- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير.

د- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار.

٤- عرف المسانيد ثم اذكر أسماء بعضها.

٥- تناول بالشرح كلاً من: مسند الحميدى، ومسند الإمام أحمد بن حنبل.

٦- عرف المعاجم، ثم اذكر أشهر المعاجم المعروفة.

٧- بين معنى كتب الأطراف وطريقة ترتيبها، وعدد كتب الأطراف وفوائدها.

٨- لخص أهم المعلومات المرتبطة بكل من كتابي الأطراف التاليين:

أ- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

ب- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث.

٩- تكلم عن علم التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث، مبيناً متى يلجأ إليها الدارسون لعلم التخريج.

١٠- وضح قيمة الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة في التخريج، مع ذكر أهم المصنفات المرتبطة بهذه الكتب.

١١- اكتب نبذة قصيرة عن المصنفات التالية:

أ- المقاصد الحسنة.

ب- تمييز الخبيث من الطيب.

ج- كشف الخفاء ومزيل الإلباس.

د- أسنى المطالب.

١٢- اعرض لكتاب الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي (٩١١ هـ) مبيناً ارتباطه بعلم التخريج.

١٣- بين بعضًا من المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة، ودورها في التخريج للحديث الشريف.

١٤- تناول طريقة التخريج للحديث عن طريق كلمة يقلّ دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث.

١٥- تحدث عن المعجم المفهرس للحديث النبوي مبيناً نظام ترتيبه.

١٦-تحدث عن الكتب التسعة التي تناولها المعجم بالفهرسة مبيناً عملية الترقيم لهذه الكتب.

١٧- اذكر متى يتم اللجوء إلى التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث؟

١٨- اكتب مذكرات موجزة عن المصنفات التي شملت جميع أبواب الشريعة.

١٩-.قارن بين كل من المستخرجات على الجوامع والمستدركات على الجوامع.

٢٠- فرق بين المجاميع والزوائد.

٢١- استعرض كتاب مفتاح كنوز السنة مبيناً أهم ملامحه.

٢٢- اذكر أهمية المصنفات التي لم تشتمل على جميع أبواب الشريعة في التخريج.

٢٣-.قارن بين كل من السنن، والمصنفات والموطآت.

٢٤- بين المصنفات المشتملة على جانب من جوانب الشريعة موضحًا أهم المعلومات المتصلة بكل مصنف.

٢٥- ما المقصود بتخريج الحديث عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً، وما الصفات والأحوال الخاصة بالمتن والسند، كلاً على حده، وكذا المتن والسند معاً.

٢٦- اكتب ملخصاً يتناول الطرق الخمسة التي يمكن بواستطها تخريج الحديث.

النشاط التعليمي للوحدة الأولى

عزيزي الدارس: حتى تكتسب المزيد من المعلومات حول موضوعات هذه الوحدة عليك بإنجاز النشاط التعليمي التالي:

خـــرِّجْ حديث: "**إنما الأعمال بالنيات**" بكل الطرق المتاحة مما ذُكر.

الوحدة الثانية
دراسة الأسانيد
والحكم على الحديث

الوحدة الثانية

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

مبررات دراسة الوحدة:

عزيزي الدارس: اختص الله هذه الأمة وميزها عن غيرها من الأمم بخصيصة الإسناد، حتى يكون المسلمون على بصيرة ودراية تامة بأخبار نبيهم ﷺ والصحابة الأطهار، وبالتأمل في أحوال الأمم السابقة نجد أن كتبهم وأخبارهم قد زيفت؛ لأنه لم يكن لهم سند معروف وصادق ينقل لهم أخبار أنبيائهم، وكما وضح القرآن الكريم ذلك: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾[البقرة: ١١٣].

ولذا فإن كتب السنة تؤكد على العناية بدراسة الإسناد في الحديث، وتكمن قيمة الإسناد في أنه يعرف المسلمين بالصحيح من الباطل، والقوي من الضعيف، والحسن من غيره من الأحاديث المنقولة لنا عن السابقين.

وتتناول هذه الوحدة ثلاثة من الموضوعات التي لا غنى لدارس الحديث عنها فيما يخص دراسة الأسانيد ودورها في الحكم على الحديث.

وبحكم دراستك لهذا المقرر في علم الحديث ينبغي أن تكون على دراية تامة بكافة الأمور المرتبطة بالأسانيد ودراستها والكتب المؤلفة في تراجم رجال الحديث وكذا مراحل دراسة الأسانيد، وهو ما تعنى هذه الوحدة بتقديمه وشرحه وتفصيله.

الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل

الأهداف التعليمية للفصل الأول:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

١- تعرف كلاً من المتن والسند لغة واصطلاحاً.

٢- تدرك قيمة الإسناد وأهميته في تخريج الحديث.

٣- تتناول ما تحتاج إليه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة مبيناً ما يلي:

أ- الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد ومعرفة مرتبة الحديث.

ب- شروط قبول الراوي.

ج- ثبوت العدالة ومذهب ابن عبد البر في ثبوتها.

٤- تبين مدى قبول الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب، واجتماع الجرح والتعديل في راو واحد.

٥- تصنف مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، مبيناً حكم هذه المراتب.

٦- تجمع مقالات متنوعة من أوعية المعرفة المختلفة حول الجرح والتعديل في دراسة الأسانيد في علم الحديث.

الفصل الأول: ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل

أولاً: علم الجرح والتعديل وما يرتبط بالعدالة:

١- الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، ومعرفة مرتبة الحديث.

٢- شروط قبول الراوي:

أ- العدالة.

ب- الضبط.

٣- بم تثبت العدالة؟

أ- تنصيص معدلين عليها.

ب- الاستفاضة والشهرة.

٤- مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة.

ثانياً: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها:

أ- مراتب ألفاظ التعديل.

ب- مراتب ألفاظ الجرح.

ج- حكم هذه المراتب.

٥- كيف يعرف ضبط الراوي؟

٦- هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

٧- هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟

٨- اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد.

الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل

١- تمهيد:

المقصود بـ "دراسة الأسانيد" دراسة سلسلة رجال الإسناد بالرجوع إلى ترجمة كل منهم، ومعرفة القوي والضعيف منهم بشكل عام، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الإسناد، من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم، ومن معرفة تدليس بعض الرواة لاسيما إذا عنعنوا[1]، ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلانًا سمع من فلان، أو أن فلانًا لم يسمع من فلان، وبالغوص في خبايا الإسناد لاستخراج العلل الخفية التي لا تبدو لكل ناظر في ذلك السند، وبمعرفة الصحابة والتابعين؛ لتمييز المرسل من الموصول، والموقوف من المقطوع... إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة المبنية على العلم بأصول الجرح والتعديل ومعرفة الرواة، التي يندرج تحتها علوم كثيرة، كـ "المتفق والمفترق" و"المتشابه" و"الكنى والألقاب" وغيرها.

والمقصود بـ "الحكم على الحديث" أن نقرر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة الإسناد بقولنا مثلاً: "هذا إسناد صحيح" أو "هذا إسناد ضعيف" أو "هذا إسناد موضوع" وذلك حسب قواعد دقيقة وأصول محددة، لا يستطيع

(١) أي قالوا في أدائهم "عن فلان" و لم يصرحوا بالسماع أو التحديث. وقولي: "لا سيما إذا عنعنوا"؛ لأن بعض المدلسين يصرح بالسماع عن شيخه، ومع ذلك يكشف له تدليس، وذلك إذا كان ممن يدلس تدليس التسوية.

تطبيقها بشكل جيد إلا من تمرس في بحث الأسانيد مدة طويلة، وعرف طريقة القوم من تلك الممارسة الطويلة.

هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث. أما الحكم على متن الحديث، فإنه يحتاج- زيادة على ما تقدم- إلى أمور أخرى مهمة، مثل النظر في ذلك المتن هل فيه شذوذ أو علة قادحة، أو هل رُوي هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها؟ والحكم على متن الحديث كقولنا مثلاً: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث ضعيف" أصعب وأدق من الحكم على الإسناد وحده، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة، أو من عانى هذه الصنعة زمنًا طويلاً جدًّا، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والمتون.

انقسام الحديث إلى سند ومتن:

يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما: السند والمتن، ولا يتصور- في اصطلاح المحدثين- حديث إلا وفيه هذان القسمان، وأما ما نجده أحيانًا من المتون الحديثية المجموعة في بعض المصنفات أو الأجزاء، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدها التي رويت تلك المتون بواسطتها، وجردها بعض العلماء؛ اختصارًا وتسهيلاً على بعض الطلبة المبتدئين أو الصغار أو العوامّ، ومن أرادها بأسانيدها فعليه الرجوع إلى أصولها التي أُخذت منها.

تعريف السند: "أو الإسناد":

أ- **السند لغة:** المُعْتَمَد[1]؛ وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه.

ب- **واصطلاحًا:** هو: سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

---

(١) "القاموس" (٣١٤/١).

تعريف المتن:

أ- **المتن لغة**: ما صلب وارتفع من الأرض، كما في "القاموس"[1].

ب- **واصطلاحًا**: هو: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

قيمة الإسناد وأهميته:

الإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليس للأمم السابقة هذه الخصيصة؛ ولذلك ضاعت وحُرِّفَتْ كتبها السماوية، كما ضاعت أخبار أنبيائها الصحيحة، وحل محلها كذب الدجالين وافتراءات المستغلين الذين يشترون بآيات اللّه ثمنًا قليلاً.

والعناية بالإسناد في نقل الأخبار سنة مؤكدة من سنن هذه الأمة، وشعار من شعائرها؛ لذا يجب على المسلم أن يعتمد عليه في نقل الحديث والأخبار. قال ابن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء" وقال الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن".

وتبرز قيمة الإسناد وأهميته في تعريف الواقف عليه برجاله الذين يتألف منهم الإسناد، وذلك بالبحث عن حالهم في كتب تراجم الرواة، كما تظهر أهميته في معرفة اتصاله من انقطاعه، ولولا الإسناد ما عرفنا صحيح الأحاديث والأخبار من مكذوبها، ولتجرأ على اختلاقها كل مبتدع ومبطل، ولصار الأمر - كما قال ابن المبارك- إلى أن "قال مَنْ شاء ما شاء".

ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة:

تمهيد:

وقبل البدء بدراسة "مراحل البحث في الأسانيد" أرى لزامًا عليَّ أن أذكر

(١) "لقاموس" (٤/٢٧١).

-هنا- ما يُحتاج إليه من علم الجرح والتعديل، وتراجم الرواة؛ وذلك لأن " البحث في الأسانيد" يعتمد في الأصل على علم الجرح والتعديل وتاريخ الرواة؛ لذا سأذكر أهم مسائل الجرح والتعديل، ثم أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرواة وتاريخهم، ولمحة تاريخية عن التصنيف في تراجم الرواة، ثم التعريف بأشهر تلك المصنفات وبيان قيمتها العلمية، ومنهج مؤلفيها فيها، وتفصيل ذلك كما يلي:

١- الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، ومعرفة مرتبة الحديث:

الحاجة ماسة جدًّا إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، وبالتالي لمعرفة مرتبة الحديث؛ لأنه لا يمكن أبدًا البدء بدراسة الإسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن، ومعرفة شروط الراوي المقبول، وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث؛ لأنه لا يتصور أن يصل الباحث في الإسناد إلى نتيجة ما مهما قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الإسناد، إذا لم يكن عارفًا من قبل قواعد الجرح والتعديل، ومعنى ألفاظهما في اصطلاح أهل هذا الفن، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل إلى أدنى مراتب الجرح.

٢- شروط قبول الراوي:

أجمعت جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته شرطان أساسيان هما[1]:

١- العدالة: ويعنون بها أن يكون الراوي: [مسلمًا- بالغًا- عاقلاً- سليمًا من

(١) انظر "علوم الحديث" (ص: ٩٤).

أسباب الفسق- سليمًا من خوارم المروءة].

٢- والضبط: ويعنون به أن يكون الراوي: [غير سيئ الحفظ- ولا فاحش الغلط- ولا مخالفًا للثقات- ولا كثير الأوهام- ولا مغفلاً].

٣- بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

١- إما بتنصيص مُعَدِّلَينِ عليها، أي أن ينص علماء الجرح والتعديل أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل[١].

٢- أو بالاستفاضة والشهرة، أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم بالصدق واستقامة الأمر ونباهة الذكر، مثل مالك بن أنس والسفيانيْن والأوزاعي والليث بن سعد[٢]، وغيرهم، فهؤلاء وأمثالهم لا يحتاج تعديلهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم.

٤- مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة:

يرى ابن عبد البر حافظ المغرب، أن كل حامل علم معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن عدالته، واحتج بحديث: "**يَحمل هذا العلمَ من كل خَلَف عُدُولُهُ، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**"[٣] وقوله هذا غير مَرْضِيٍّ عند العلماء؛ لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته، فيكون معناه: "ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله" بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل،

(١) "المصدر السابق" (ص: ٩٥)

(٢) انظر "الكفاية في علم الرواية" (ص: ٨٦ – ٨٧).

(٣) رواه ابن عدي في "الكامل" ورواه غيره، وقال العراقي له طرق كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وقد حسّنه بعض العلماء؛ لكثرة طرقه. انظر التفاصيل في "تدريب الراوي" (١/٣٠٢ – ٣٠٣).

لاسيما في هذه الأزمان.

٥- كيف يُعْرَفَ ضبط الراوي؟

يُعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الراوية، فإن وافقهم في روايتهم فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإذا كثرت مخالفته لهم اختلّ ضبطه، ولم يحتجَّ به.

٦- هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

أ- أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها؛ إذ يحتاج المعدِّل أن يقول مثلاً: "لم يفعل كذا؛ لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا، ويفعل كذ... " فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاقٌّ جدًّا[١].

وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسرًا مبيَّن السبب؛ لأنه لا يصعب ذكر سببه؛ ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح.

قال ابن الصلاح: "وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله"، وذكر الخطيب[٢] الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقّاده، مثل البخاري ومسلم وغيرهما؛ ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس -رضي الله عنهما.

وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق وغيرهم. واحتج مسلم بسُوَيْد بن سعيد، وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه"[٣].

---

(١) انظر: "علوم الحديث" (ص: ٩٦).

(٢) في "الكفاية" (ص: ١٠٨).

(٣) "علوم الحديث" (ص: ٩٦ - ٩٧)، وهذا فيمن ذكر فيه جرح وتعديل، أما إذا ذكر الجرح غير المفسر في رجل خلا عن التعديل فإنه يقبل.

٧- هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟

الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل الجرح والتعديل، ولو كان عبدًا أو امرأة، وقيل لا بد من اثنين كالشهادة، وهذا القول ضعيف غير معتمد[١].

٨ – اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد:

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل، فالمعتمد أنه يُقَدَّم الجرح على التعديل إذا كان الجرح مُفَسَّرًا، وإن كان الجرح مبهمًا غير مفسَّر قدم التعديل.

وقيل: إن زاد عدد المعدِّلين على الجارحين قُدِّم التعديل، لكن هذا القول غير مُعْتَمَد[٢].

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما:

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه: "الجرح والتعديل" كلاًّ من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها، ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، وهي ما كُرِّر فيه لفظ التوثيق، مثل "ثقة ثقة" أو "ثقة حجة"، ثم زاد الحافظ ابن حجر العسقلاني مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صيغة التفضيل، مثل "أوثق الناس" أو "أثبت الناس" فصارت مراتب التعديل ستًّا.

وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين، فصارت مراتب الجرح ستًّا أيضًا.

وإليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكمها فيما يلي:

---

(١) انظر "الكفاية" (ص: ٩٦ – ٩٩).

(٢) انظر "علوم الحديث" (ص: ٩٩). و"الكفاية" (ص: ١٠٥ – ١٠٧)، لكن لم يصرح بذكر الجرح المفسر لأنه بين في موضع آخر أن الجرح لا يقبل إلا مفسرًا.

مراتب ألفاظ التعديل:

١- ما دل على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن "أفْعَل"، وهي أرفع المراتب، مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو: لا أعرف له نظيرًا في الدنيا، أو فلان أثبت الناس، أو أوثق الخَلْق، أو أوثق من أدركتُ من البشر.

٢- ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق، مثل: ثقة ثقة، أو ثقة ثبت، أو ثبت حجة، أو ثقة مأمون، أو ثقة حافظ.

٣- ثم ما دلّ على التوثيق من غير تأكيد، مثل: ثقة، أو: حجة، أو: ثبت، أو: كأنه مُصْحَف، أو: عدل ضابط.

٤- ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط، مثل: صدوق، أو: محله الصدق، أو: لا بأس به (عند غير ابن معين) فإن "لا بأس به" إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة، أو مأمون، أو خِيار.

٥- ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح، مثل: فلان شيخ، أو: روى عنه الناس، أو: إلى الصدق ما هو، أو: وسط، أو: شيخ وسط.

٦- ثم ما أشعر بالقرب من التجريح، مثل: فلان صالح الحديث، أو: يُكْتب حديثه، أو: يعتبر به، أو: مقارب الحديث، أو: صالح.

حكم هذه المراتب:

١- أما المراتب الثلاث الأولى، فيحتج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

٢- وأما المرتبتان الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلهما، ولكن يكتب حديثهم، ويُخْتَبَر[1]، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

---

(١) أي يختبر صنيعهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات المتقنين، فإن وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا، وسواء على هذا فإن من قيل فيه: "صدوق" فإنه لا يحتج بحديثه قبل الاختبار، وقد وهم من قال: إن من قيل فيه صدوق فحديثه حسن، لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به، وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث: انظر في هذا: تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.=

٣- وأما المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط، دون الاحتبار؛ وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

مراتب ألفاظ الجرح:

١- ما دل على التليين، (وهي أسهل مراتب الجرح) مثل: فلان ليّن الحديث، أو فيه مقال، أو في حديثه ضعف، أو ليس بذاك، أو ليس بمأمون.

٢- ثم ما صُرّح بعدم الاحتجاج به وشبهه، مثل: فلان لا يحتج به أو ضعيف، أو له مناكير، أو واه، أو ضعّفوه.

٣- ثم ما صُرِّح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، او ضعيف جدًّا، أو واهٍ بمرة، أو طرحوا حديثه.

٤- ثم ما دل على اتهامه بالكذب أو نحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو ليس بثقة.

٥- ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: فلان كذاب، أو دجال، أو وضّاع، أو يكذب، أو يضع.

٦- ثم ما دل على المبالغة في الكذب ونحوه (وهي أسوأ مراتب الجرح)، مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو هو معدن الكذب، أو إليه المنتهى في الوضع.

حكم هذه المراتب:

١- أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يحتج بحديثهم طبعًا، لكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

٢- وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة [أي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة] فلا يحتج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به؛ لأنه لا يصلح لأن يتقوى أو يُقَوي غيره.

-و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص ١١٠)، و"التقريب" للنووي (١/ ٣٤٣)، و"التدريب" للسيوطي (٣٤٣/١)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٣٦٨/١) وغيرها، فهذا اصطلاح القوم في ذلك، والله أعلم.

الفصل الثاني

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

الأهداف التعليمية للفصل الثاني:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

١- تذكر نبذة تاريخية عن أنواع الكتب المؤلفة في الرجال من خلال قراءاتك في كتب علم الحديث، مع كتابة قائمة بأشهر أنواع المصنفات في الرجال.

٢- تقف على حقيقة دور المصنفات المختلفة في الرجال في علم تخريج الحديث.

٣- تذكر أنواع المصنفات المختلفة في معرفة الصحابة.

٤- تكتب نبذة عن كتب الطبقات ومنهجها وطريقتها في ترجمة الرجال والطبقات والعصور.

٥- تشرح تفصيلاً المصنفات في رجال كتب مخصوصة، مبيناً أشهر هذه المصنفات، والتسلسل الزمني لها، وكتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعها.

٦- تلخص المعلومات المرتبطة بالمصنفات التالية:

أ- المصنفات في الثقات خاصة.

ب- المصنفات في الضعفاء خاصة.

ج- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

٧- تطالع المقالات والكتب والمواقع الموجودة على الإنترنت التي يهاجم فيها الملحدون بعض الرجال من رواة الحديث الشريف، وتبين كيفية الرد على هؤلاء.

الفصل الثاني: أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

١- المصنفات في معرفة الصحابة:

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة.
- الإصابة في تمييز الصحابة.

٢- المصنفات في معرفة الطبقات:

-الطبقات الكبرى لابن سعد.
- تذكرة الحفاظ.

٣- المصنفات في معرفة رواة الحديث عامة:

- التاريخ الكبير للبخاري.
-الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

٤- المصنفات في معرفة رجال كتب مخصوصة:

- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد.
- رجال صحيح مسلم.
- الجمع بين رجال الصحيحين.
- التعريف برجال الموطأ.
-كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعها:
أ- الكمـــال في أسماء الرجال. ب- تهذيب الكمـــال. ج- إكمال تهذيب الكمال. د- تذهيب التهذيب. هـــ- الكاشف.
و- تهذيب التهذيب. ز- تقريب التهذيب. ح- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال.

٥- المصنفات في معرفة الثقات خاصة:

-كتاب الثقات لأبي الحسن العجلي. - كتاب الثقات لمحمد بن حبان البستي.

٦- المصنفات في معرفة الضعفاء والمتكلم فيهم:

- الضعفاء الكبير للبخاري. - الضعفاء الصغير للبخاري.- الضعفاء والمتروكون للنسائي.- كتاب الضعفاء لأبي جعفر العقيلي. - معرفة المجروحين من المحدثين لأبي حاتم ابن حبان البستي. - الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد الجرجاني. - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني.

٧- المصنفات في معرفة رجال بلاد مخصوصة: تاريخ واسط للواسطي- مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس للقيرواني.- تاريخ الرقة لمشتيري.

الفصل الثاني

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

لمحة تاريخية:

لقد قام علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي: خدمة السنة المطهّرة، وذبّ الافتراء والكذب عنها؛ وذلك بحصر أسماء جميع من تعرَّض لرواية السنة المشرفة ونقل نصوصها، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلاً، من جميع النواحي من حياة الراوي، لاسيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه.

ووجه خدمة علماء الحديث السنةَ النبويةَ بهذه المصنفات، وذب الكذب عنها، هو معرفة حال رواة الحديث، وتمييز القوي من الضعيف، والصادق من الكذاب من الرواة، وذلك أن أعداء الإسلام لم يستطيعوا مقاومة الإسلام وأفكاره علنًا، فعمدوا إلى طريقة خفية خبيثة في عداء الإسلام وهدم دعائمه، ألا وهي استعمال الكذب والدس على لسان النبي ﷺ بشكل أحاديث يختلقها ويضعها بعض الملاحدة والزنادقة وغيرهم من الحاقدين على الإسلام، فتنبه علماء الحديث إلى هذا المكر الخبيث، فقاموا بتأليف هذه المصنفات في الرجال، فكشفوا فيها حال المدسوسين الوضاعين وعرَّوْهم أمام الناس بقبيح أفعالهم، فاجتنب المسلمون مروياتهم، وقُتل بعض كبارهم على يد بعض خلفاء المسلمين، وجعل الله كيدهم في نحورهم، وأحاق مكرهم السيئ بهم، والحمد لله.

وقد بذلوا في هذه المصنفات جهودًا جبارة مضنية تشهد لهم على مر الأيام والدهور بصبرهم ومهارتهم وتفانيهم العجيب في خدمة دينهم والذب عن سنة

نبيهم، وتوصلوا بذلك إلى ما لم تتوصل إليه الأمم السابقة ولا اللاحقة في هذا الميدان بل ولا إلى قريب مما توصلوا إليه، فجزاهم الله عن المسلمين أفضل الجزاء، وأجرى لهم المثوبة لتقرّ بها عيونهم وهم في قبورهم.

وقد تفننوا في تنويع هذه المصنفات، وتقسيمها وتفريعها، فمن مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة، إلى كتب على نظام الطبقات، ومن كتب مرتبة على الحروف، إلى كتب خاصة برجال بعض البلدان، ومن مؤلفات خاصة بالثقات أو الضعفاء، إلى مصنفات عامة لجميع الأنواع، ومن كتب خاصة برجال بعض كتب الحديث، إلى تصانيف في رجال عامة رواة الحديث، ومن كتب في معرفه الكنى والألقاب، إلى غيرها من المصنفات في كل باب.

وسأذكر أشهر أنواع المصنفات في علم الرجال التي تهمنا في فن التخريج، ثم أذكر من كل نوع أسماء أشهر المصنفات لاسيما المطبوع منها؛ لأنه هو الذي يمكن الاستفادة منه في التخريج بالنسبة لأكثر الباحثين، ثم أعرّف بأهم هذه المصنفات، وأبين قيمتها ومنهج مؤلفيها فيها بإيجاز -إن شاء الله تعالى.

أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

١- المصنفات في معرفة الصحابة.

٢- المصنفات في الطبقات.

٣- المصنفات في رواة الحديث عامة.

٤- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

٥- المصنفات في الثقات خاصة.

٦- المصنفات في الضعفاء والمتكلم فيهم.

٧- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

١ – المصنفات في معرفة الصحابة:

لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة أمر مهم مفيد من نواحٍ كثيرة، لكن أهم هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول؛ لأن من لا يعرف الشخص الذي يضيف الكلام إلى النبي ﷺ في منتهى الإسناد أهو صحابي أم تابعي؟ لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول أم مرسل؟.

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها:

أ– **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:** لابن عبد البر الأندلسي.

هذا الكتاب من أجلّ كتب معرفة الصحابة، ويُلاحظ على مؤلّفه أنه كَدَّرَهُ، بإيراده كثيرًا مما شجر بين الصحابة، وسماه بـ "الاستيعاب" لظنه أنه استوعب الأصحاب، مع أنه فاته شيء كثير.

وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة ترجمة، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم، لكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء من اشتهر بكنيته، ورتب الكنى على الحروف أيضًا، ثم ذكر أسماء الصحابيات ثم من اشتهرت منهن بكنيتها[1].

ب – **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري (٦٣٠هـ).

هذا الكتاب في معرفة أسماء الصحابة نفيس جدًّا، بذل مؤلفه جهدًا كبيرًا في جمعة وتهذيبه وترتيبه، واشتمل الكتاب على (٧٥٥٤) سبعة آلاف وخمسمائة

(١) طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة بذيل " كتاب الإصابة " بمطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م.

وأربعة وخمسين نفسًا، وقد رتب الأسماء ترتيبًا دقيقًا، فرتبهم على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم، وكذلك بالنسبة لاسم الأب والجد والقبائل أيضًا.

قال -رحمه الله- في المقدمة: "وأما ترتيبه ووضعه فإنني جعلته على حروف أ، ب، ت، ث، ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث، وكذلك إلى آخر الاسم، وكذلك أيضًا في اسم الأب والجد، ومن بعدهما والقبائل أيضًا"[1] وبعد ترتيب الأسماء، ذكر الكنى مرتبة، ثم النساء كذلك.

وذكر في أول كل ترجمة حروفًا مقطعة رموزًا لأسماء مَن تقدمه من المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابي في مصنفاتهم، وهذه الرموز أربعة وهي:

(د) لابن منده، أبو عبد الله محمد بن يحيى (٣٠١هـ).

(ع) لأبي نُعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٤٣٠هـ)

(ب) لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (٤٦٣هـ).

(س) لأبي موسى محمد بن عمر المديني (٥٨١هـ).

ثم ذكر في نهاية كل ترجمة أسماء المصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة، وذلك خشية أن تسقط تلك الحروف[2].

جـ- **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله، وقد اطلع مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها، فهذبها ورتبها وتعقب ما فيها من أوهام، وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق الحديث أو

(١) "مقدمة أسد الغابة" (ص: ١٢).

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، ومن هذه الطبعات طبعة كتاب الشعب بمصر سنة (١٩٧٠م).

المصنفات الأخرى فجاء كتابًا حافلاً نافعًا.

وقد رتبه ترتيبًا دقيقًا على حروف المعجم، كما فعل ابن الأثير، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال ثم أسماء النساء ثم كناهن، إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو كنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام، وهي:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

القسم الثاني: فيمن ذُكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة ومات ﷺ وهم دون سن التمييز.

القسم الثالث: فيمن ذُكر في الكتب المتقدمة عن زمن الحافظ ابن حجر من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق، وإنما ذكروا لمقاربتهم لطبقة الصحابة.

القسم الرابع: فيمن ذكر في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوهم، والغلط، مع بيان ذلك الوهم والغلط[1].

فينبغي التنبه إلى كل قسم عند البحث عن اسم صحابي؛ ليعرف الباحث أن هذا الشخص صحابي أو ليس بصحابي، وينبغي أن يعلم أنّ القسم الأول هو أكبر الأقسام بكثير.

هذا وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب (١٢٢٦٧) اثني عشر ألفًا

(١) انظر "مقدمة الإصابة" (١/٦- ٩).

ومائتين وسبعًا وستين ترجمة. منها (٩٤٧٧) ترجمة لمن عُرفوا بأسمائهم من الرجال، ومنها (١٢٦٨) ترجمة لمن عُرفوا بكناهم، ومنها (١٥٢٢) ترجمة لأسماء وكنى النساء[١].

٢- كتب الطبقات:

هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة، وعصرًا بعد عصر إلى زمن المؤلف، ومنها في طبقات الرجال عامة، ومنها في طبقات أناس مخصوصين، كطبقات الحفاظ للذهبي، وطبقات القراء لأبي عَمرو الداني، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها.

وسأذكر أشهر كتب الطبقات في الرجال عامة، وفي الحديث خاصة؛ لأنها هي التي تهمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة أكثر من غيرها، فمنها:

أ- **الطبقات الكبرى**: لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي(٢٣٠هـ).

جمع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم إلى زمنه، فأجاد وأفاد، وقد طبع الكتاب في ثمانية مجلدات. خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة، وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي ﷺ وذكر مرض موته ووفاته، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة، ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ على عهده وبعده، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة بعد أصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار.

وخصص المجلد الثالث لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار.

وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدرًا ولهم

(١) وقد طبع الكتاب مرارًا، ومنها طبعة مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م في أربعة مجلدات، مع كتاب "الاستيعاب" لابن عبد البر.

إسلام قديم، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة.

وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين، ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم.

وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه.

وخصص المجلد السابع لمن نزل أصقاعًا وبلادًا كثيرة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه، لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة والشام ومصر، وأما باقي البلاد فذكر منها عددًا قليلاً.

وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط.

هذا وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولاً؛ لذا يعتبر كتابه هذا مصدرًا معتمدًا من مصادر تراجم رجال الحديث.

ب- **تذكرة الحفاظ**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ).

هذا الكتاب خصصه مؤلفه لطبقات حفاظ الحديث فقط، فترجم للحفاظ ومن يُرجع إليهم في التوثيق والتضعيف، فقال -رحمه الله- في مقدمته: "هذه تذكرة بأسماء مُعَدِّلي حملة العلم النبوي، ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف"[1].

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وقسمهم إلى إحدى وعشرين

(١) "تذكرة الحفاظ" (١/١).

طبقة، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب (١١٧٦) ترجمة، وهذا الكتاب مفيد جدًّا في معرفة مشاهير حملة السنة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي، أي إلى منتصف القرن الثامن.

وقد ذيّل على هذا الكتاب تتميمًا للفائدة ثلاثةٌ من العلماء الكبار، وهم الحسيني (٧٦٥ هـ) وابن فهد المكي (٨٧١ هـ) وجلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) فجمع في هذا الكتاب مع ذيوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر[١].

٣- كتب راوة الحديث عامة:

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة، أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم أو الضعفاء وحدهم، وإنما كانت عامة في تراجم رواة الحديث، وأشهر هذه الكتب المطبوعة هي:

أ- التاريخ الكبير: للإمام البخاري (٢٥٦هـ).

هذا الكتاب كبير فعلاً، فقد اشتمل على (١٢٣٠٥) ترجمة[٢] كما في النسخة المطبوعة المرقمة، وقد رتبه البخاري -رحمه الله تعالى- على حروف المعجم لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب، لكنه بدأ الكتاب بأسماء المحمدين لشرف اسم النبي ﷺ، كما أنه قدم في كل اسم أسماء الصحابة أولاً، بدون النظر إلى أسماء آبائهم، ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحظًا ترتيب أسماء آبائهم، وإليك ما قاله البخاري -رحمه الله تعالى- في مقدمة كتابه هذا:

---

(١) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، وأخيرًا صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت مع ذيوله الثلاثة.

(٢) ذكر العلامة الكتاني في "الرسالة المستطرفة" أن عدد التراجم في التاريخ الكبير بلغت قريبًا من أربعين ألفًا، فما أدري ما مستنده في هذا التقدير؟.

"هذه الأسامي وضعت على [أ، ب، ت، ث] وإنما بُدئ بـ"محمد" من بين حروف [أ، ب، ت، ث] لحال النبي ﷺ؛ لأن اسمه محمد ﷺ فإذا فُرغ من المحمدين ابْتدئ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء ثم ينتهي بها إلى آخر حروف (أ، ب، ت، ث) وهي (ي)، والميم تجيئك في موضعها، ثم هؤلاء المحمدون على (أ، ب، ت، ث) على أسماء آبائهم؛ لأنها قد كثرت إلا نحوًا من عشرة أسماء فإنها ليست على (أ، ب، ت، ث) لأنهم من أصحاب النبي ﷺ"[1].

ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل، لكنه يستعمل عبارات لطيفة في الجرح، فيقول مثلاً: "فيه نظر" أو "سكتوا عنه" وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح: "منكر الحديث" واصطلاح البخاري في هذه العبارات هو: أنه يقول: "فلان فيه نظر" أو "فلان سكتوا عنه" فيمن تركوا حديثه[2]، وأما إذا قال: "فلان منكر الحديث" فلا تحل الرواية عنه[3] وكثيرًا ما يسكت عن الرجل، فلا يذكر فيه توثيقًا ولا تجريحًا، ومعنى ذلك توثيقه له.

ب – الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ).

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في "التاريخ الكبير" وقد أجاد فيه كل الإجادة؛ وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل، ولخص تلك الأقوال، وبيّن ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها، والكتاب يعتبر – بحق- كتاب جرح وتعديل كما سماه مؤلفه، وهو كتاب كبير طبع في ثمانية مجلدات مع مقدمته، وتراجمه قصيرة غالبًا؛ إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر.

(١) "التاريخ الكبير" للبخاري (١١/١).

(٢) انظر "فتح المغيث" للسخاوي (٣٧٢/١).

(٣) انظر "ميزان الاعتدال" (٦/١ و ٢٠٢/٢).

وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب، لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيرًا.

ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته، وأشهر شيوخه وتلاميذه، وقليلاً ما يورد حديثًا من مرويات صاحب الترجمة، ويذكر بلد الراوي ورحلاته، والبلد التي نزل فيها واستقر، كما يذكر شيئًا عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات... وهكذا. ويشير أحيانًا إلى سنة وفاته.

وقد قدم للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة هي [تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل] وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أبحاثًا مهمة فيما يتعلق بالجرح والتعديل[1].

٤- المصنفات في رجال كتب مخصوصة:

هناك بعض المصنفات عمد مؤلفوها إلى تراجم رواة في كتب مخصوصة، فترجموا رواة ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط، ولم يتعرضوا لغيرها، ولهذه الكتب مزية على غيرها في كونها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب أو تلك الكتب المعينة، فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راوٍ يريده من رواة ذلك الكتاب، كما أن لها مزية حصر التراجم في رواة ذلك الكتاب بعينه، وعدم التطويل بالتعرض لترجمة أي راوٍ من رواة الحديث، وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يريد رواة في كتب مخصوصة.

ومن أشهر هذه المصنفات -لا سيما المطبوع منها:

---

(١) وقد طبع الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بالهند.

أ- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (٣١٨هـ) وهذا الكتاب خاص برجال صحيح البخاري[١].

ب- رجال صحيح مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن مَنْجُوَيْه (٤٢٨هـ)[٢].

ح- الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ) وقد جمع في هذا الكتاب بين كتابي: الكلاباذي وابن منجويه المذكورين آنفًا، واستدرك ما أغفلاه، وحذف بعض الاستطرادات، وما يمكن الاستغناء عنه.

والكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد ذكر المؤلف طريقته في مقدمة الكتاب، فبين أنه جمع بين رجال صحيحي البخاري ومسلم، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منهما[٣].

وقد طبع الكتاب في الهند، وتولت طباعته دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٢٣هـ.

د- التعريف برجال الموطأ، لمحمد بن يحيى الحذاء التميمي (٤١٦هـ)[٤].

هـ- كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة[٥]، وبعض مصنفات لمؤلفيها.

لقد صنف العلماء عددًا من الكتب جمعوا فيها تراجم رجال الكتب الستة،

---

(١) مخطوط وفي دار الكتب المصرية منه نسختان، الأولى في مجلد يقع في (٢١٥) ورقة، والثانية في مجلد يقع في (٣٨١) رقة.

(٢) مخطوط في مكتبة بلدية الإسكندرية ، ويقع في (٢١٠) ورقات.

(٣) "الجمع بين الصحيحين" (١/٤).

(٤) مخطوط في خزانة القرويين بفاس (الزركلي: المستدرك ٢/٢٤٥).

(٥) أي: الصحيحين والسنن الأربعة.

مع تراجم لرجال بعض مصنفات صغيرة ألفها أصحاب الكتب الستة.

ومن هذه الكتب كتاب: "الكمال في أسماء الرجال" للحافظ عبدالغني المقدسي، وبما أن هذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة، وبما أنه لقي عناية من العلماء لم يلقها غيره من التهذيب والتعليق والاختصار؛ لذا سأتكلم عنه وعن تهذيباته ومختصراته بشيء من التفصيل.

وقبل الكلام على الكتاب وتهذيباته ومختصراته، إليك أشهر أسماء العلماء الذين هذّبوا هذا الكتاب أو استدركوا عليه أو اختصروه، مع أسماء مؤلفاتهم على الترتيب الزمني.

١- تهذيب الكمال للمزي (٧٤٢هـ).

٢- تهذيب التهذيب للذهبي (٧٤٨هـ).

٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي أيضًا.

٤- تهذيب لتهذيب، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

٥- تقريب التهذيب، لابن حجر أيضًا.

٦- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي (٩٢٤هـ).

وإليك مخططًا توضيحيًا لتسلسل هذه الكتب:

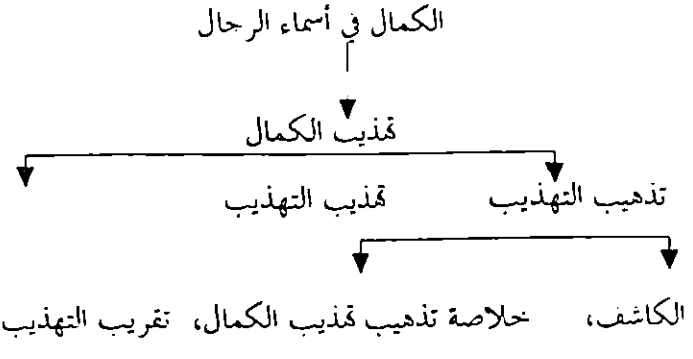

وآن وقت الشروع في الكلام على هذه المصنفات ووصف منهج مؤلفيها فيها بشيء من التفصيل.

كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعها:

١- **الكمال في أسماء الرجال:** إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب: " الكمال في أسماء الرجال" للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجمّاعيلي الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠هـ.

ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب، غير أنه أطال فيه، مع أنه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم وتحرير لبعض المسائل، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة، وهو -مع ذلك كما قال الحافظ ابن حجر[١]- "من أجلّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعًا".

٢- تهذيب الكمال:

وحيث إن الكتاب يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير، فقد قام الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزّي (٧٤٢هـ) بتهذيبه وإكماله في كتاب سماه: "تهذيب الكمال" وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن- كما وصفه الحافظ ابن حجر-[٢]، لكنه أطال فيه أيضًا، يقول ابن السبكي في وصفه: "أُجمع على أنه لم يُصنف مثله ولا يُستطاع"

٣- **إكمال تهذيب الكمال:** وذيل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي المتوفى سنة ٧٦٢هـ وسمى تذييله هذا "إكمال تهذيب الكمال" وهو كتاب كبير جليل نافع، وقد ذكر الحافظ ابن حجر[٣]أنه انتفع بكتاب مغلطاي هذا.

---

(١) في مقدمة كتاب "تهذيب التهذيب" (ج١ ص٢).

(٢) في المصدر السابق.

(٣) في "المصدر السابق" (ص: ٨).

وقد سار المزي في كتابه: "تهذيب الكمال" على النحو التالي:

١- ترجم لرجال الكتب الستة ولرجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة، إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ؛ لأن الأحاديث التي تورَد فيها غير مقصودة بالاحتجاج.

٢- رمز في كل ترجمة رموزًا تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة.

٣- ذكر في ترجمة كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له، وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم؛ لأنه يتعذر أو يتعسر استيعابهم تمامًا.

٤- رتب كلاً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.

٥- ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً.

٦- ذكر عددًا من التراجم ولم يعرف بأحوالهم، ولم يزد على قوله: "روى عن فلان، روى عنه فلان، أخرج له فلان" والظاهر أنه لم يعرف شيئًا من أحوالهم، وليس ذلك بغريب فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهـيّن، ومع ذلك فعدد من لم يعرف بأحوالهم قليل جدًّا بالنسبة للأعداد الكثيرة جدًّا في هذا الكتاب.

٧- أطال الكتاب بإيراده كثيرًا من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلو، وتقدر هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب[1].

٨- رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطةً مع

(١) كما قدرها الحافظ ابن حجر في مقدمة "تهذيب التهذيب" (ص: ٣).

أسماء غيرهم؛ خلافًا لصاحب "الكمال" الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم، إلا أنه ابتدأ في حرف الهمزة، بمن اسمه "أحمد" وفي حرف الميم بمن، اسمه "محمد".

٩- نسبَ بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند، وقال: "وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسنادًا فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المحكيِّ عنه بأسًا، وما كان بصيغة التمريض فربما كان في إسناده نظر"[1].

١٠- نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو المكنية وما أشبه ذلك فقال:

" فإن كان في أصحاب الكنى مَن اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكرناه في الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه أو اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف، ثم النساء كذلك، وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر، فنذكره في أَوْلى التراجم به، ثم ننبه عليه في الترجمة الأخرى، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك، وفيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة، وفيمن اشتهر بلقب أو نحوه، وفيمن أبهم مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة... ونحو ذلك، مع التنبيه على اسم من عرف اسمه منهم، والنساء كذلك.

١١- ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات، والثالث في الترجمة النبوية.

---

(١) "المصدر السابق" (ص: ٧).

١٢- حذف عدة تراجم من أصل "الكمال" ممن ترجم لهم صاحب الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج لهم، لكنه لم يقف هو على روايتهم في شيء من الكتب الستة.

وهذه الرموز التي ذكرها المزي في كتابه: وعددها سبعة وعشرون رمزًا:

(ع) للستة (٤) للأربعة أصحاب السنن (خ) للبخاري (م) لمسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (س) للنسائي (ق) لابن ماجه (خت) للبخاري في التعاليق (بخ) للبخاري في الأدب المفرد (ي) في جزء رفع اليدين (عخ) خلق أفعال العباد (ز) جزء القراءة خلف الإمام (مق) لمسلم في مقدمة صحيحه (مد) لأبي داود في المراسيل (قد) في القدر (خد) في الناسخ والمنسوخ (ف) في كتاب التفرد (صد) في فضائل الأنصار (ل) في المسائل (كد) في مسند مالك (تم) للترمذي في الشمائل (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة (كن) في مسند مالك (ص) في خصائص علي (عس) في مسند علي (فق) لابن ماجه في التفسير.

هذا و لم يطبع الكتاب ولا أصله (الكمال) حتى الآن.

٤- تذهيب التهذيب:

ثم جاء الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين: كبيرًا سماه "تذهيب التهذيب" وصغيرًا سماه "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، ويقول الحافظ ابن حجر[١] عن "تذهيب التهذيب": إنه "أطال فيه العبارة و لم يَعْدُ ما في التهذيب غالبًا، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجَمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف

(١) في مقدمة "تعذيب التهذيب" (ص: ٣).

والتصحيح" وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدركها على شيخه المزي؛ وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر[1]: "وقد ألحقتُ في هذا المختصر[2] ما التقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي؛ فإنه زاد قليلاً".

٥- الكاشف:

أما الكاشف فهو كتاب مختصر من كتاب:"تهذيب الكمال" للمزي، اقتصر فيه مصنفه في كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده أحيانًا وكنيته ونسبته، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه، اثنين أو ثلاثة غالبًا في كل من الشيوخ والتلاميذ، وذكر كلمة أو جملة لخَّص فيها حال الراوي من حيث التوثيق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته، وذكر فوق اسم صاحب الترجمة الرموز إشارةً إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة[3]،وقد اقتصر على تراجم رجال الكتب الستة دون غيرهم،ورتب الأسماء على حروف المعجم، لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه "أحمد" كما ابتدأ حرف الميم بمن اسمه "محمد" وقد قال الذهبي في مقدمة الكتاب: "هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربعة، مقتضب من "تهذيب الكمال" لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب، ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه"[4].

وأما رموزه فهي: (خ) للبخاري و (م) لمسلم و (د) لأبي داود و (ت)

(١) في "المصدر السابق" (ص: ٨).

(٢) يقصد به كتابه "تهذيب التهذيب" وهو مختصر بالنسبة لكتاب المزي.

(٣) قد جعل المشرفون على طبع الكاشف الرموز قبل اسم صاحب الترجمة بدلاً من كتابتها فوقه.

(٤) مقدمة الكتاب (ص: ٤٩).

للترمذي و (س) للنسائي و (ق) لابن ماجه و (ع) للستة و (٤) لأصحاب السنن الأربعة.

وهذا نموذج من الكتاب:

"د: أحمد بن إبراهيم الموصلي، أبو علي، عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما، وعنه د. والبغوي وأبو يعلى وخلق، وُثق. مات ٢٣٦".

ويلاحظ من هذا النموذج أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها وإن كانت مقتضبة، فقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله: "وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان"[1] فيه نظر، ولا يقال إن النفوس تتشوّق إلى الاطلاع على ما وراءه؛ لأن من أراد النهاية في البحث فعليه بالمطولات، ومن أراد العجالة ففي هذا الكتاب ما يكفي، ومع ذلك فكتاب الكاشف هذا أوسع في عرض التراجم وأكثر معلومات من كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر، فإن جاز أن ينتقد أحد الكتابين بكون تراجمه كالعنوان، فكتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر أولى بهذا النقد، والله أعلم.

٦- **تهذيب التهذيب**: ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب كتاب: "تهذيب الكمال" للمزي في كتاب سماه: "تهذيب التهذيب" وقد كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

١- اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل.

٢- حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي من مروياته العالية، وهو حوالي ثلث حجم الكتاب.

---

(١) مقدمة "تهذيب التهذيب" (ص: ٣).

٣- حذف كثيرًا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استيعابهم، واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مكثرًا.

٤- لم يحذف شيئًا من التراجم القصيرة في الغالب.

٥- لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على التقدم في السِّنّ والحفظ والإسناد والقرابة وما إلى ذلك.

٦- حذف كلامًا كثيرًا أثناء بعض التراجم؛ لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح.

٧- زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب.

٨- أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة لمصلحة.

٩- حذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحةُ فيها عدم الحذف.

١٠- لم يحذف من تراجم رجال "تهذيب الكمال" أحدًا.

١١- زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه، وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة واسم أبيه بالأحمر.

١٢- زاد في أثناء بعض التراجم كلامًا ليس في الأصل لكن صدّره بقوله (قلت) فلينتبه القارئ إلى أن جميع ما بعد كلمة (قلت) فهو من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة.

١٣- التزم الرموز التي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة وهي (مق- سي- ص) كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزمه المزي في (تهذيبه).

١٤- حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزي في أول كتابه، وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والترجمة النبوية أي: السيرة النبوية.

١٥- زاد بعض الزيادات التي التقطها من كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي وكتاب "إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدين مُغْلَطاي.

قلت: وقد لخصت طريقة اختصار الحافظ ابن حجر لكتاب: (تهذيب الكمال) من مقدمته التي قدم بها لكتابه: "تهذيب التهذيب"[١] فليراجعها من له شوق لقراءة كلام الأئمة؛ ففيها فوائد كثيرة.

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة للكتاب تبريرًا لتصنيفه له بعد أن قام الحافظ الذهبي قبله بتصنيف كتابين في تذهيب واختصار كتاب "تهذيب الكمال" للحافظ المزي، قال: إن كتاب الكاشف مختصر جدًّا فتراجمه إنما هي كالعنوان، وأما كتاب "تذهيب التهذيب" فقد أطال الذهبي العبارة فيه، ولم يزد على ما في التهذيب غالبًا إلى آخر ما قال -رحمه الله- وهذا نص ما قاله:

"ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبي كتابًا سماه "تذهيب التهذيب" أطال فيه العبارة، ولم يَعْدُ ما في التهذيب غالبًا، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح"[٢].

والحقيقة التيّ لا مرية فيها أن كتاب: "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر كتاب قيّم محرر مفيد، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهدًا كبيرًا واضحًا، وقد اختصر ما يستحق الاختصار، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات الأصل، وحرر وهذب واستعان- مع اطلاعه الواسع- بعدد من المصنفات في إخراج هذا

(١) انظر المقدمة المذكورة من ص: ٣ - ٩ ابتداءً من قوله: "فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب".

(٢) مقدمة "تهذيب التهذيب" (ص: ٣).

الكتاب بشكل مُرْضٍ، فجزاه الله خيرًا على صنيعه هذا، وأجزل مثوبته.

وهو أجود الكتب وأدقها بين الكتب التي عملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المزي، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي، للميزات الكثيرة التي تميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه "تهذيب التهذيب".

وما قاله الحافظ عن كتاب "الكاشف" فقد ذكرت ما فيه قبل قليل.

وأما ما يقوله البعض في هذه الأيام من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب المزي فأخل بكثير من مقاصده، بل ربما بالغ بعضهم فقال لقد مَسَخَ ابن حجر كتاب المزي وأفسده، محتجين بأن الحافظ ابن حجر قد حذف كثيرًا من شيوخ وتلاميذ كثير من المترجمين، وأن ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال، فالجواب أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، لكن يقال إن موضوع الاختصار والتهذيب هو هذا، وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، ومن أراد التوسع أو احتاج إلى معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل؛ إذ من المعروف أنه لا تُغني المختصرات عن أصولها في كل شيء، ومن جهة ثانية فليس في الكتاب ما ينتقد إلا هذا، مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهة نظر وليست خطأ وقع فيه ابن حجر.

وأخيرًا، فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة، لا سيما حذفه كثيرًا من الأحاديث العوالي التي أوردها المزي من روايته لأقرَّ بأن عمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب عمل نافع مشكور، وأن الكتاب من خيرة الكتب في

معرفة تراجم رجال الكتب الستة، والله أعلم.

٧- **تقريب التهذيب:** هو كتاب مختصر جدًّا، اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه "تهذيب التهذيب" في نحو سدس حجمه، وذكر في مقدمته أن الداعي لتصنيف هذا الكتاب هو طلب بعض إخوانه منه أن يجرد له أسماء الأشخاص المترجَمين في كتابه "تذهيب التهذيب" خاصة: وأنه لم يجبه إلى طلبه أولاً، ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ثم ذكر طريقته في عرض ترجمة كل راوٍ، وإليك ما قاله الحافظ نفسه لتقف على وصف الكتاب من تعبير مصنفه.

قال رحمه الله -بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه "تهذيب التهذيب"، وأنه وقع من طلبة الفن موقعًا حسنًا، وأنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل والثلث كثير- ما يلي: "فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرّد له الأسماء خاصة، فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي أني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدلَ ما وصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالبًا، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نِسْبَته ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائمًا مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يُؤمَن لبسه"[1].

وقد مشى في كتابه هذا على النحو التالي:

---

(١) مقدمة "تقريب التهذيب" (٣ - ٤).

١- ذكر جميع التراجم التي في "تهذيب التهذيب" ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في "الكاشف"، كما رتب التراجم على الترتيب نفسه الذي مشى عليه في "التهذيب".

٢- رمز بالرموز التي ذكرها في "تهذيب التهذيب" نفسها إلا أنه غير رمز السنن الأربعة إذا كانت مجتمعة، فقد رمز إليها في "التهذيب" بـ (٤) وفي هذا الكتاب بـ (عم). كما أنه زاد رمزًا لم يكن في "التهذيب" وهو كلمة (تمييز) وهي إشارة إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب.

٣- ذكر مراتب الرواة في المقدمة، وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة، فعلى المراجع في هذا الكتاب أن يتنبه إلى هذه المراتب وما يقابلها من الألفاظ؛ حتى لا يقع في لبس أو خطأ؛ لأنه ربما اصطلح في بعضها اصطلاحًا خاصًا به في هذا الكتاب.

٤- ذكر في مقدمة الكتاب أيضًا طبقات الرواة المترجمين وجعلهم اثنتي عشرة طبقة أيضًا، وينبغي لزامًا معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المراجع ذلك الاصطلاح الخاص لابن حجر في هذا الكتاب.

٥- زاد على "التهذيب" فصلاً في آخر الكتاب يتعلق ببيان المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً.

والكتاب جيد مفيد كاف لطلبة العلم المبتدئين في الفن لاسيما في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل، فإنه يعطي المراجع عصارة الأقوال فيه، لكنه مضغوط جدًّا، ويلاحظ عليه -بشكل خاص- عدمُ ذكره أي شيخ أو تلميذ للمترجَم لهم في جميع الكتاب؛ ولذلك تميز كتاب: "الكاشف"

للذهبي، وكتاب: "الخلاصة" للخزرجي على كتاب التقريب في هذا. والله أعلم، وهذا نموذج من التراجم:

- "عبد الله بن عاصم الحِمّاني، بكسر المهملة وتشديد لميم، أبو سعيد البصري، صدوق، من العاشرة/ق".

- "القاسم بن الليث بن مسرور الرسْعَني، أبو صالح، نزيل تِنِّيس، ثقة، من الثانية عشرة، مات سنة أربع وثلاثمائة/س".

٨- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال:

ثم جاء الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري الساعدي المولود سنة ٩٠٠هـ فاختصر كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي سنة ٩٢٣هـ في كتاب "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" في مجلد كبير طبع سنة ١٣٠١هـ بالمطبعة الأميرية بالقاهرة.

وقد قال مصنفه في مقدمته الصغيرة "وبعد: فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من "تذهيب تهذيب الكمال" وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال، وزدت فيه زيادات مفيدة، ووفيات عديدة، من الكتب المعتمدة والنقول المسندة، أسأل الله تعالى التوفيق والهدى إلى سواء الطريق بمنّه وكرمه آمين"[1].

وقد مشى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي:

١- ترجم للرواة المُخَرّج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تذهيبه لرجالها، ومجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول خمسة وعشرون وهي المصنفات التي ذكرها المزي في "تهذيبه" نفسها.

(١) مقدمة الكتاب المذكور (ص:٢).

٢- ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة وعددها سبعة وعشرن رمزًا، وهي الرموز التي ذكرها المزي ثم الذهبي في "تذهيبه" لكنه زاد عليها رمزًا آخر وهو كلمة "تمييز"[١] وتذكر مع الراوي الذي ليس له رواية في المصنفات المترجم لرواتها في هذا الكتاب.

٣- قسم الكتاب إلى كتابين: الكتاب الأول، وخصصه لتراجم الرجال، والكتاب الثاني وخصصه لتراجم النساء، وقسم كتاب الرجال إلى قسمين وخاتمة: فالقسم الأول جعله في ترتيبهم على الأسماء، والقسم الثاني جعله في ترتيبهم على الكنى وجعله نوعين، وأما الخاتمة فجعلها من ثمانية فصول:

الفصل الأول: فيمن عرف بابن فلان و لم يتقدم اسمه، أو تقدم و لم يشتهر بهذه النسبة.

الفصل الثاني: فيمن تقدم اسمه.

الفصل الثالث: فيمن عرف بنسبه و لم يتقدم اسمه.

الفصل الرابع: فيمن عرف بنسبه وتقدم اسمه في الأسماء.

الفصل الخامس: في الألقاب.

الفصل السادس: فيمن لقب بكنيته.

الفصل السابع: فيمن لقب بنسبه.

الفصل الثامن: في المبهمات.

ثم قسم كتاب النساء على نحو ما قسم كتاب الرجال إلا أنه جعل الخاتمة من ثلاثة فصول وهي:

---

(١) المراد بالتمييز حيث يتفق اسم راويين واسم أبيهما وكان أحدهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب، والآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينهما.

الفصل الأول: فيمن عرفت بابنة فلان وفيه نوعان:

النوع الأول: فيمن لم يتقدم اسمها.

النوع الثاني: فيمن تقدم اسمها.

الفصل الثاني: في الألقاب.

الفصل الثالث: في المجهولات.

١- رتب الأسماء على الحروف لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه أحمد، وحرف الميم بمن اسمه محمد، ثم قال داخل الحرف الواحد، "من اسمه عمر" وذكر كل من اسمه عمر... وهكذا. وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد، وضعه في فصل آخر الحرف، وسمى ذلك الفصل "فصل التفاريق" ولو وضعه في مكانه حسب ترتيب الحروف لكان أسهل على المراجع، وما عرفت الفائدة في عمله هذا.

٢- زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي وهي التي يرمز إليها بكلمة: "تمييز" كما تقدم.

٣- وأما صياغته للترجمة فلم يلتزم فيها خطًا معينًا كما فعل الحافظ ابن حجر في "التقريب" فأحيانًا يذكر الجرح أو التوثيق، وأحيانًا يهمله ولا يذكر في المترجَم له شيئًا من ذلك، وأحيانًا يذكر وفاته وأحيانًا لا يذكرها، وكثيرًا ما يذكر عدة الأحاديث التي لصاحب الترجمة في الكتب التي أخرجت له.

والذي التزمه دائمًا هو ذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه والغالب أنه يذكر بين الواحد والثلاثة في كل من الشيوخ والتلاميذ.

ولا يلخص أقوال الأئمة في الجرح والتعديل التي قيلت في صاحب الترجمة،

وإنما يذكر بعضها منسوبة لأصحابها كقوله "وثّقه فلان" أو "ضعّفه فلان"، والظاهر أنه ينقل فيه الكلام الراجح عنده، والله أعلم، ولم ينص على ذلك ولا على غيره من الأمور المهمة في مقدمة الكتاب، ولو ذكره لكان أولى.

كلمة أخيرة في الكتاب:

لا شك أن الخزرجي -رحمه الله تعالى- قد بذل جهدًا مشكورًا في تلخيص واختصار كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي، لكن يلاحظ عليه أمران جديران بالاهتمام، الأول منهما عدم ذكره ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم، وهذا قصور واضح، والتفريط فيه يحط من قيمة الكتاب العلمية؛ لأن من الغايات الرئيسية للمُراجع في هذا الكتاب أن يعرف مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق، وأما الأمر الثاني، فهو عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم أيضًا، وهذ النقص وإن لم يكن مثل الأمر الأول، إلا أنه أمر ليس بالسهل أو غير المهم؛ لذا: فإن كتاب: "الكاشف" للذهبي و"تقريب التهذيب" لابن حجر يتفوقان على هذا الكتاب بذكر مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق، وذكر سنة الوفاة.

هذا بالإضافة إلى أن الذهبي وابن حجر يلخصان أقوال أئمة الجرح والتعديل التي قيلت فيه ثم يأتيان بلفظ من عندهما يعطي هذا الشخص المرتبة التي يريان أنها تناسبه، فهما كالفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من النصوص، على حين أن الخزرجي ناقل فقط.

وهذه نماذج من الكتاب:

١- (خ عم) زيد بن أخزم بمعجمتين، الطائي، أبو طالب، البصري الحافظ، عن

يحيى القطان وسلم بن قتيبة ومعاذ بن هشام، وعنه (خ عم) وثّقه أبو حاتم، قتله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين.

٢- (ت س) زيد بن ظبيان الكوفي، عن أبي ذر، وعنه ربعي بن خراش.

٣- (عم) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، عن علي وعنه حبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة، وثقه ابن المديني وابن معين، وتكلم فيه غيرهما، قال خليفة: مات سنة أربع وسبعين ومائة.

٤- (د) عبد الرحمن بن قيس العنَكي بمثناة، أبو روح البصري، عن يحيى ابن يعمر، وعنه يحيى القطان.

و- **التذكرة برجال العشرة:** لأبي عبدالله محمد بن علي الحسيني الدمشقي (٧٦٥هـ).

هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنة، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب "تهذيب الكمال" للمزي، بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة وهي: "الموطأ" و"مسند الشافعي" و"مسند أحمد" و"المسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة".

لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة، كما فعل شيخه المزي وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة ورمز لمالك (ك) وللشافعي (فع) ولأبي حنيفة (فه) ولأحمد (أ) ولمن أخرج له عبدالله بن أحمد عن غير أبيه (عب) وترك رموز الستة على حالها كما رمز لها المزي.

وغايته من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين

اعتمدهم أصحاب المصنفات الستة المشهورة، وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة.

وهو كتاب جيد نافع، توجد منه نسخ مخطوطة كاملة، لكنه لم يطبع إلى الآن.

ز- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة، ممن لم يترجم لهم المزي في تهذيبه.

وقد اطلع مؤلفه على كتاب: "التذكرة" للحسيني واستفاد منه، والتقط منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في تهذيبه، لكنه تعقبه في بعض أوهام، وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب "الغرائب عن مالك" الذي جمعه الدارقطني، وكتاب "معرفة السنن والآثار" للبيهقي، وكتاب "الزهد" لأحمد، وكتاب "الآثار" لمحمد بن الحسن، والتي ليست في كتب أصحاب المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسيني.

وترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه "التذكرة" وزاد رمزًا واحدًا هو "هب" وهو رمز لكل راوٍ استدركه نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه: "الإكمال عن من في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال".

وقد قال مؤلفه في مقدمته: "... وبانضمام هذه المذكورات يصير (تعجيل المنفعة) إذا انضم إلى رجال (التهذيب) حاويًا إن شاء الله تعالى لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة"[1] وهو كما قال -رحمه الله وأثابه- والحافظ الحسيني وأمثالهما من علماء المسلمين.

---

(١) "تعجيل المنفعة" (ص: ١٢)، وانظر المقدمة كلها من (ص٨-١٢) فإنها مفيدة في التعريف بالكتاب، هذا وقد طبع الكتاب بمصر، وعني بنشره وتصحيحه وتحقيقه السيد عبدالله هاشم يماني سنة ١٣٨٦هـ.

٥- المصنفات في الثقات خاصة:

هذا النوع من المصنفات في الرجال، أفرده مؤلفوه لتراجم الثقات من رواة الحديث، ولم يذكروا في هذه المصنفات غير الرواة الثقات، وإفراد الثقات من الرواة في مصنف مستقلٍّ عملٌ جيدٌ من علماء الجرح والتعديل، ييسر على الباحث معرفة الراوي الثقة من أقرب طريق.

والمصنفات في هذا النوع متعددة، أشهرها.

أ- **كتاب الثقات**: لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجـــلي(٢٦١هـــ)[1].

ب- **كتاب الثقات**: لمحمد بن أحمد بن حبان البُسْتي (٣٥٤هـــ).

وقد رتبه مؤلفه على الطبقات، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة، وقد جعله من ثلاثة أجزاء، جعل الجزء الأول لطبقة الصحابة، والجزء الثاني لطبقة التابعين، والجزء الثالث لطبقة أتباع التابعين.

هذا وينبغي التنبه إلى أن توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق، قال العلامة الكتاني عن هذا الكتاب: "إلا أنه ذكر فيه عددًا كثيرًا، وخلقًا عظيمًا من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء وأحوالَهم غيرُه، وطريقته فيه أنه يذكر مَن لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، فينبغي أن يتنبه لهذا، ويعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، وقد قال هو في أثناء كلامه: والعدل من لم يُعْرَف منه الجرح؛ إذ الجرح ضد العدل، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده" اهـــ، هذه طريقته في لتفرقة بين العدل

(١) لم نصل أصل الكتاب، وإنما وصل إلينا ترتيبه للهيثمي، فقد رتبه على حروف المعجم، وبدأه بمن اسمه أحمد، ولا زال الترتيب مخطوطًا، وهو في (٦٧) ورقة، انظر فهرس المخطوطات المصورة لمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية، قسم التاريخ (٢/٩١ - ٩٢).

وغيره، ووافقه عليها بعضهم، وخالفه الأكثرون"[1].

ح- **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم**: لعمر بن أحمد بن شاهين(٣٨٥هـ).

وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم، واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة[2].

٦- المصنفات في الضعفاء خاصة:

هذا النوع من التصنيف في تراجم الرواة، أفرده مؤلفوه للضعفاء خاصة، وقد كان عدد المصنفات فيه أكثر بكثير من المصنفات في تراجم الثقاة خاصة؛ وذلك لأن كثيرًا من المصنفات في الضعفاء اشتملت على كل من تكلم فيه، وإن لم يكن ضعيفًا حقًا، وما أكثر من تُكلم فيه، ومن هذه المصنفات:

أ- **الضعفاء الكبير: للبخاري.**

ب- **الضعفاء الصغير**: للبخاري أيضًا، وهو مرتّب على حروف المعجم، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط.

ج- **الضعفاء والمتروكون**: للنسائي، وهو مرتّب على حروف المعجم، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط. هذا ويُعَدُّ النسائي من المتشددين في جرح الرجال.

د- **كتاب الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمرو العُقَيْلي(٣٢٣هـ)، وهو كتاب كبير، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء والمنسوبين إلى الكذب والوضع.

هـ- **معرفة المجروحين من المحدثين**: لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي

(١) "الرسالة المستطرفة" (ص: ١٤٦)، هذا وقد طبع الكتاب بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد بالهند.

(٢) لم يطبع الكتاب، وإنما توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ويتألف من (٩٣) ورقة، ومنه صورة في معهد المخطوطات بالقاهرة.

(٣٥٤هـ) وهو مرتب على حروف المعجم، وقد قدم له مؤلفه بمقدمة نفيسة، ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء، وجواز الجرح، وما يتعلق بذلك... كما بين طريقته في تصنيف كتابه، ويعتبر ابن حبان من المتشددين في الجرح أيضًا.

و- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد عبدالله بن عَديّ الجرجاني (٣٦٥هـ) وهو كتاب كبير واسع، ذكر فيه مؤلفه كل من تكلم فيه، وإن كان الكلام فيه مردودًا، وقدم للكتاب بمقدمة طويلة جيدة، ورتب التراجم على حروف المعجم.

ز- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للذهبي.

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم المجروحين، كما قال الحافظ ابن حجر[1]. فقد اشتمل على (١١٠٥٣) ترجمة كما هو في النسخة المطبوعة التي رقمت تراجمها، وإن كررت بعض التراجم كما إذا ذكر الشخص في فصل الأنساب، وهو مذكور في الأسماء، وهو كتاب يشبه إلى حد ما كتاب: "الكامل" لابن عدي من حيث المنهج، فقد ذكر فيه الذهبي كل من تُكلم فيه، وإن كان ثقة، وإنما يذكر مثل هؤلاء للدفاع عنهم ورد الكلام الموجه إليهم، وقد قدم للكتاب بمقدمة بين فيها منهجه، وذكر أنه صنفه بعد كتابه: "المغني في الضعفاء" وأنه طوّل فيه العبارة، وزاد فيه عدة أسماء على (المغني)، ثم ذكر أنواع الرجال المتكلم فيهم ممن احتواهم هذا الكتاب إلى آخر ما فيها.

وقد رتب كتابه على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، ورمز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم المشهورة، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز له (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو).

---

(١) في مقدمة "لسان الميزان" (١/٤).

وقد سرد أسماء الرجال والنساء على حروف المعجم، ثم كنى الرجال، ثم من عُرف بأبيه، ثم من عرف بالنسبة أو اللقب، ثم مجاهيل الاسم، ثم في النسوة المجهولات، ثم كنى النسوة، ثم فيمن لم تُسَمَّ.

. والكتاب مفيد جدًّا، وهو من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المتكلم فيهم[1].

ح – **لسان الميزان**: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب "ميزان الاعتدال" التراجمَ التي ليست في كتاب "تهذيب الكمال" وزاد عليها جملة كثيرة من التراجم المتكلم فيها.

فما زاده من التراجم جعل أمامه رمز (ز) وما زاده من "ذيل الحافظ العراقي على الميزان" رمز أمامه (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقي.

ثم إن ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء بعض التراجم التي التقطها من "ميزان الاعتدال" للذهبي، ختم كلام الذهبي بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه[2].

ثم إن المؤلف عاد فجرّد الأسماء التي حذفها من "الميزان" ثم سردها في فصل ألحقه في آخر الكتاب ليكون الكتاب مستوعبًا لجميع الأسماء التي في "الميزان" كما قال[3].

وقد قال المؤلف –رحمه الله– في أول هذا الفصل: "فصل في تجريد الأسماء التي حذفتها من الميزان، اكتفاء بذكرها في: "تهذيب الكمال" وقد جعلت لها علاماتها في التهذيب، ومن كتبت قبالته (صح) فهو مَن تُكلم فيه بلا حجة، أو

(١) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة، وآخر طبعة هي طبعة عيسى البابي الحلبي، بتحقيق علي محمد البجاوي، وذلك سنة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م في أربعة مجلدات.

(٢) انظر مقدمة "لسان الميزان" (١/٤).

(٣) انظر "لسان الميزان" (٦/٤٩٨).

صورة (مخ) فهو مختلف فيه، والعمل على توثيقه، بين (كذا ذلك) فضعيف على اختلاف مراتب الضعف[1]، ومن كان منهم زائدًا على من اقتصر عليه الذهبي في "الكاشف" ذكرت له ترجمة مختصرة؛ لينتفع بذلك من لم يحصل له "تهذيب الكمال" وباللّه التوفيق"[2].

ثم قال -رحمه اللّه- في آخر هذا الفصل: "آخر التجريد، وفائدته أمران، الأول: الإحاطة بجميع مَن ذكرهم المؤلف في الأصل[3]، فإن رآه في هذا الفصل، فهو إما ثقة، وإما مختلَف فيه، وإما ضعيف، فإن أراد زيادة بسط نظر في "مختصر التهذيب"[4] الذي جمعته، ففيه كُل ما في "تهذيب الكمال" للمزي من شرح حال الرواة وزيادة عليه، فإن لم يحصل له نسخة منه "فتذهيب التهذيب" للذهبي فإنه حسن في بابه، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور"[5].

هذا وقد رتب التراجم على حروف المعجم، ثم بعد انتهاء الأسماء ذكر الكنى ورتبهم على الحروف أيضًا، ثم المبهمات، وقد قسّمهم إلى ثلاثة فصول، الأول المنسوب، والثاني من اشتهر بقبيلة أو صنعة، والثالث من ذُكر بالإضافة.

وقد طبع الكتاب في ستة أجزاء، طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند، سنة ١٣٢٩هـ.

---

(١) لقد حذف ناشرو الكتاب كل هذه الرموز المهمة جدًا، كما حذفوا قبل ذلك غيرها من الرموز الأخرى، فما أدري ما السبب؟ فصار سرد الأسماء في هذا الفصل شبه لا شيء.

(٢) "لسان الميزان" (٤٩٨/٦).

(٣) أي في كتاب:"ميزان الاعتدال".

(٤) المسمى "تهذيب التهذيب".

(٥) "لسان الميزان" (٨٦٦/٦)، قلت: قد أبعد الحافظ ابن حجر -رحمه اللّه- النجعة، فما الذي يحوجنا ونحوجه إلى كل هذا، وبسط الكلام الموجود في أصل الذهبي قد استبعدناه وحذفناه، فلو عدنا إليه لوجدنا طلبتنا ووفرنا على أنفسنا عناء البحث هنا وهناك، واللّه أعلم.

٧- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة:

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمة رجال العلم والفكر ومشاهير الرجال من الشعراء والأدباء والرياضيين وغيرهم في بلدة أو مدينة بعينها، سواء من كان من أهلها الأصليين أو مَنْ وفد إليها وأقام فيها، ووجهوا عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث فكان لتراجم المحدثين ورجال الحديث في هذه الكتب الحظ الأكبر؛ لذا تعتبر مرجعًا من المراجع في تاريخ الرجال، ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف.

وقد صنفت كتب كثيرة في هذا، وسأقتصر على ذكر ما طبع منها باختصار.

أ- **تاريخ واسط**[١]: لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور بـ"بِحْشل" الواسطي (٢٨٨هـ).

ب- **مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس**[٢]: صاحب الأصل أبو العرب محمد بن أحمد القيرواني (٣٣٣هـ)، وقد اختصره أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطلمنكي (٤٢٦هـ).

جـ- **تاريخ الرقة**[٣]: لمحمد بن سعيد القشيري (٣٣٤هـ).

---

(١) طبع بمطبعة المعارف في بغداد ، بتحقيق كوركيس عوّاد سنة ١٩٦٧م.

(٢) نشرته الدار التونسية للنشر، بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي سنة ١٩٦٨م.

(٣) طبع الكتاب بمطابع الإصلاح في مدينة حماة بتحقيق طاهر النعساني.

د- **تاريخ داريا**[1]: لأبي عبدالله عبد الجبار بن عبدالله الخولاني الداراني (٣٧٠هـ).

هـ- **ذكر أخبار أصبهان**[2]: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٤٣٠هـ).

و- **تاريخ جرجان**[3]: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (٤٢٧هـ).

ز- **تاريخ بغداد**[4]: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم.

---

(١) طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق، بمطبعة الترقي، تحقيق سعيد الأفغاني سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م

(٢) طبع في ليدن، بمطبعة بريل سنة ١٩٣١م كما طبع بحيدر آباد الدكن بالهند.

(٣) طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند بتحقيق عبد الرحمن المعلمي ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

(٤) طبع بمطبعة السعادة في مصر ونشره الخانجي ويقع في ١٤ مجلدًا، وبضم(٧٨٣١) ترجمة منها (٥٠٠٠) ترجمة خاصة بالمحدثين.

الفصل الثالث

مراحل دراسة الأسانيد

الأهداف التعليمية للفصل الثالث:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

١- تفهم أهمية مراحل دراسة الأسانيد في علم تخريج الحديث.

٢- تتحدث حول دقة وصحة الأسانيد الموجودة في الصحيحين (البخاري ومسلم)، مع ذكر بعض النصوص الأئمة الدالة على صحة الأحاديث.

٣- تصنف الكتب التي التزمتْ إخراج الأحاديث الصحيحة فقط.

٤- تكتب نبذة حول كل من الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها، والأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبيّنوا مراتبها.

٥- تذكر شروط الحديث الصحيح، مع ذكر مثال لدراسة الإسناد عملياً، والبحث في عدالة الرواة وضبطهم.

٦- تتناول البحث في اتصال الإسناد باعتباره من شروط صحة الحديث بعد شرطيْ العدالة والضبط.

٧- تفهم المقصود بالحكم على الحديث، وتذكر الألفاظ المستخدمة فيه مثل: (صحيح الإسناد).

٨- تكتب قائمة تشتمل على بعض الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ، ومراحل دراسة الإسناد.

أ- مراحل دراسة الأسانيد:

١ - الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما- الأحاديث التي في كتب التزمت صحته.

- الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين. - صحيح ابن خزيمة.

- صحيح ابن حبان. - صحيح ابن السكن - المستدرك على الصحيحين للحاكم.

٣- الأحاديث التي نص عليها الأئمة المعتدلون.

٤- الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها.

الفصل الثالث

مراحل دراسة الأسانيد

ب- طريقة دراسة الإسناد. ج- كيفية إخراج الترجمة.

د- مثال لدراسة الإسناد عملياً. هـ- البحث عن عدالة الرواة وضبطهم.

- إسماعيل بن مسعود. - خالد بن الحارث. - حسين المعلم- عمرو بن شعيب - شعيب بن محمد (والد عمرو) - عبد الله بن عمرو بن العاص.

و- خلاصة البحث عن عدالة الرواة وضبطهم.

ز- البحث فى اتصال الإسناد.

ح- البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته.

ط- الحكم على هذا الحديث.

الفصل الثالث

مراحل دراسة الأسانيد

تمهيد:

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها؛ لأن الجهابذة من أئمة الحديث ونقّاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تامتيْن مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الغامضة؛ لذا فقد كفينا مؤنة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها، وأعطوْا حكمهم على أسانيدها ومتونها، فلا حاجة -إذن- لإعادة البحث فيها، وإلا صرنا كمن يكيل البحر، فلا هو بمستطيع ولا مستفيد شيئًا.

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها ومتونها أيضًا ما يلي:

١- الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما "أي صحيحي البخاري ومسلم":

فقد التزم البخاري ومسلم -رحمهما الله تعالى- إخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء أو متروكين، كما أنها خالية من العلل القادحة الخفية التي تقدح في صحة الحديث.

فوجود الحديث في أحد الصحيحين يكفي للحكم على صحة الحديث، ولا حاجة إلى البحث في إسناده؛ لأن الغاية من البحث في الإسناد إنما هو الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته.

ولا تغترّ بما يثيره بعض الناس- باسم البحْث العلمي أو غير ذلك من

الشعارات- في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما، ويعزون ذلك إلى نتيجة بحثهم العلمي الذي توصلوا إليه، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للعقل -أي عقلهم- أو لتعاليم الطب[1]، أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلّمة عندهم، أو غير ذلك من التعليلات.

فهؤلاء: إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار، عندهم المقدرة العلمية التي تمكّنهم من أن يتعقبوا أئمة الحديث ويبينوا أخطاءهم، فلسان حالهم قول الشاعر:

وإني وإن كنتُ الأخيرَ زمانه ... لآت بما لم تستطعه الأوائل

وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الإسلام، وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه؛ فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنمقة، والكتب ذات العناوين الخدّاعة، التي ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قِبَلِه العذاب، ويدسّون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب، فويل لهؤلاء مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون.

فتارة يسمّون كتبهم باسم: "أضواء على السنة المحمدية"، أو: "دفاع عن الحديث"[2] وتارة يسمُّونها: "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية

---

(١) كرد حديث عمس الذباب قبل نزعه وإلقائه، إذا سقط في الشراب، بحجة أنه مخالف لتعاليم الطب، أو أن النبي ﷺ قاله بصفته البشرية، لا على أنه من الوحي!. وكل ذلك من هوسات العقل ووساوس الشيطان؛ للطعن في السنة والتفلّت من أحكامها.

(٢) كتاب سوّد صفحاته شخص يسمى: "محمود أبو رية" وطبعه نصر الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م وقد رد عليه علماء كثيرون، منهم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتاب سماه "ظلمات أبي رية" والشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتاب سماه "الأنوار الكاشفة".

وتطهير البخاري منها"[1]، وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض، نسأل الله العافية وحسن العاقبة.

وإليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين كلها صحيحة، ولا تحتاج إلى نظر أو بحث:

أ- قال النووي -رحمه الله- في مقدمة شرحه على صحيح مسلم: "وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيها صحيحًا لا يحتاج إلى النظر فيه؛ بل يجب العمل به مطلقًا، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح"[2].

ب- قال ابن الصلاح في كتابه: (علوم الحديث): "وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحّته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق"[3].

---

(١) كتاب اقترف تسطير مفترياته يد من سمى نفسه "السيد صالح أبو بكر، وطبع في مصر سنة ١٩٧٤م وزعم فيه أن في صحيح البخاري (١٢٠) حديثًا مكذوبًا من الإسرائيليات، سود الله وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه، وأتى بكلام لا أثر فيه لعلم ولا دين، ولو كان للسنة النبوية من يحميها لما أقدم هذا المأجور الآثم على هذا العمل الخبيث.

(٢) مقدمة" شرح صحيح مسلم" (١/٢٠).

(٣) "علوم الحديث: (ص: ٢٥). وأما قوله بعد ذلك: "سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن". فلا يتوهمن أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدها فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ. فاستثنيت من كونها مقطوعًا بصحتها، لا من كونها صحيحة؛ وذلك لأنه لم يقع الإجماع على تلقيها بالقبول على الوجه الذي سبق، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي-

فابن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط، وإنما قال: بأنه مقطوع بصحتها، وهذا لعمري زيادة في التأكيد على صحتها، وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول، فلقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة.

قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث): -بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور- "قلت: وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه، وأرشد إليه، والله أعلم.

(حاشية) ثم وقفتُ بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفراييني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد وأبو يعلى بن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، قال: "وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، كأبي إسحاق الإسفراييني، وابن فُورَك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة" وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطًا،

-إسحاق الإسفراييني أنه قال: "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل هناك اختلاف في طرقها ورواتها" انظر "فتح المغيث" للسخاوي (٤٧/١)، إذن فالإجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين، والخلاف في اليسير منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها، وإنما في أمور فنية يعرفها أهل الفن، فكل ما يثار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين إنما هو تشويش لبلبلة أفكار الناشئة والباحثين.

فوافق فيه هؤلاء الأئمة"[1].

٢- الأحاديث التي في كتاب التُزِمَتْ صحتُه:

والكتب التي التزمت إخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها:

أ- الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين:

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التتمات لأحاديث الصحيحين أو الزيادات عليها بأسانيد صحيحة.

قال ابن الصلاح: "وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الإسفراييني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها، من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح، في كثير من أحاديث الصحيحين"[2].

ب- صحيح ابن خزيمة:

إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كافٍ للحكم عليه بالصحة؛ لأن مؤلفه التزم أن يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط.

قال ابن الصلاح: "ويكفي مجرد كونه موجودًا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة"[3].

وقال السيوطي: "صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن

---

(١) "الباعث الحثيث" (ص: ١٧).

(٢) "علوم الحديث" (ص: ١٧)، أي وكذلك يكفي في تصحيح ما يوجد في الكتب المخرجة... من تتمة إلخ.

(٣) "علوم الحديث (ص: ١٧) أي يكفي في تصحيح الحديث كونه... إلخ كما يدل عليه السياق.

صح الخبر، أو إن ثبت كذا... ونحو ذلك"[1].

جـ – صحيح ابن حبان:

وهو المسمى بـ: "التقاسيم والأنواع".

وقد قيل: إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين، ابن خزيمة فابن حبان، لكنه متساهل في التصحيح، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم، فإن غايته أنه يسمِّي الحسن صحيحًا كما قال الحازمي؛ وذلك؛ لأنه متساهل في شروط التوثيق[2].

د – صحيح ابن السَّكن[3]:

ويسمى بـ "الصحيح المنتقى" وبـ: "السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ"، "وهو كتاب محذوف الأسانيد، وقد جعله مؤلفه أبوابًا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضمّنه ما صح عنده من السنن المأثورة[4].

هـ– المستدرك على الصحيحين للحاكم:

قال ابن الصلاح: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه "المستدرك" أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين وقد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما.

---

(١) "تدريب الراوي" (١/١٠٩).

(٢) انظر "تدريب الراوي" (١-١٠٨).

(٣) ابن السكن هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر (٣٥٣هـ).

(٤) انظر "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢٥).

وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به"[1] وقيل في سبب تساهله إنه كبر فاعترته غفلة، وقيل إنه عاجلته المنية قبل أن يبيضّ أكثره، فلم يتيسر له تنقيحه.

قال بدر الدين بن جماعة: "إنه يُتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحُسْن أو الصحة أو الضعف وهذا هو الصواب"[2].

وقد تتبع الذهبي كثيرًا من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة، وحكم عليها بما يليق بحالها فأقر الحاكم على تصحيح بعضها، و لم يقرّه على البعض الآخر، فحكم عليها بالحسن أو الضعف النكارة، بل وحكم على بعضها بالوضع.

لكن بقي من أحاديث المستدرك أحاديث سكت عنها الذهبي، وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بحالها.

٣- الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها:

وذلك في كتب السنة المعتمدة المشتهرة، كسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن الدارقطني، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث، ولا يكفي مجرد وجودها فيها؛ لأن مؤلفيها لم يلتزموا إخراج الصحيح وحده فيها.

أو ينص على صحتها أحد الأئمة، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح، كما في سؤالات أحمد بن حنبل، وسؤالات ابن معين وغيرهما، فمثل هذا النص كافٍ في تصحيح الحديث[3].

---

(١) "علوم الحديث" (ص: ١٨).

(٢) انظر "التقييد والإيضاح" (ص: ٣)

(٣) انظر "التقييد والإيضاح" (ص: ٢٨).

٤ – الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبيّنوا مراتبها:

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها، وحكموا عليها بما يليق بحالها، وبينوا مراتبها، من الحسن أو الضعف أو النكارة أو الوضع.

وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث، ولم يكن معروفًا بالتساهل في حكمه، فإننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها، وذلك مثل الأحاديث التي حسّنها الترمذي أو ضعّفها، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع[1].

---

(١) ولا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نبحث في أسانيدها أبدًا، بل إن ذلك من حق المتمكن في هذا الفن لا سيما إذا وجد للأئمة كلامًا متعارضًا في الحكم على بعض الأحاديث أو لاح له ما يعارض ذلك الحكم، فلا بأس بالبحث والتحقق من حكم سابق على حديث وخاصة إذا كان ذلك الحكم صادرًا عن شخص موصوف بالتساهل كابن الجوزي في الحكم على كثير من الأحاديث بالوضع، لكن أعود فأؤكد بأن ذلك لمن تمكن في هذا العلم وقويت معرفته، وليس ذلك لكل دعيٍّ متطفل. ويحسن بهذه المناسبة أن أنقل ما نقله السخاوي في (فتح المغيث) تعليقًا على كلام ابن الصلاح الذي لا يرى التصحيح من حق المتأخرين في زمنه فما بعده، قال السخاوي:

"ولعل ابن الصلاح اختار حسم المادة؛ لئلا يتطرق إليه بعض المتشبهين ممن يراحم في الوثوب على الكتب التي لا يهتدي للكشف منها، والوظائف التي لا تبرأ ذمته بمباشرتها.

وللحديث رجال يعرفون به ... وللدواوين كتاب وحساب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المحل: الذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين أن يكون كتب وقرأ وسمع ورعى، ورحل إلى المدائن والقرى، وحصل أصولاً، وعلق فروعًا من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف، فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك، وأما إذا كان على رأسه طيلسان، وفي رجليه نعلان وصحب أميرًا من أمراء الزمان، أو من تحلى بالؤلؤ ومرجان، أو ثياب ذات ألوان، فحصل تدريس حديث بالإفك والبهتان، وحمل نفسه لعنة للصبيان، لا يفهم ما يقرأ عليه من حز، ولا ديوان فهذا لا يطلق عليه اسم محدث؛ بل ولا إنسان، وإنه مع الجهالة آكل حرام، فإن استحله خرج من دين الإسلام." انتهى انظر "فتح المغيث" للسخاوي (١/٤٠/٤١).

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها:

نحن في حاجة ماسّة -الآن- إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها.

وهي كثيرة جدًّا، فعلى العلماء المشتغلين بالحديث المخلصين أن يشمّروا عن ساعد الجد، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة، فيأخذ كلّ واحد منهم كتابًا من كتب الحديث صنفه الأئمة الأقدمون، وضاقت أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث، فيتتبع ما فيه من الأحاديث، فيدرس أسانيدها، ويحكم عليها بما يليق بحالها، وبذلك العمل الجليل يكونون قد قدّموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد كتاب الله العزيز.

ولعل بعض الجامعات الإسلامية التي تلهج بخدمة الكتاب والسنة تتبنّى مثل هذه المشروعات العلمية، فتكون ممن قال ففعل.

طريقة دراسة الإسناد:

بما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا على أن شروط الحديث الصحيح خمسة وهي:

١- العدالة في الرواة.

٢- الضبط في الرواة.

٣- الاتصال في السند.

٤- عدم الشذوذ في السند والمتن.

٥- عدم العلة في السند والمتن.

فإن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الإسناد

أو تحقق بعضها، ليُبنى الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة، وتُعْرَف مرتبته.

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد- في ضوء ما تقدم- هو البحث في تراجم رجال الإسناد، لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد وعدم وجودهما.

كيفية إخراج الترجمة:

مر بنا -فيما سبق في بحث: "أنواع الكتب المؤلفة في الرجال"- أن أئمّة الحديث صنّفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة، وجعلوها على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب، أو في شمولها للرواة عامّة، أو اقتصارها على رواة مخصوصين بكتب معينة، أو على تراجم الثقات فقط، أو الضعفاء فقط... وما إلى ذلك.

لذا فإن على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوٍ من الرواة أن ينظر فيما إذا كانت لديه معلوماتٌ سابقةٌ عن هذا الراوي من مثل: أنه أحد رجال الكتب الستة، أو ممن تُكلم فيه، أو من بلدة بعينها أو من طبقة بعينها. ليسهل عليه -في ضوء تلك المعلومات- أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق.

وإذا لم يكن لديه أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط؛ لأن غالب كتب التراجم ذكرتْ أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم، فإن لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر... وهكذا حتى يجده.

مثال لدراسة الإسناد عمليًا:

ولنمثل لذلك بمثال: هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن

النسائي عمليًّا وهو: قال النسائي "أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال: حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبدالله بن عمرو قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيبًا فقال في خطبته: **"لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها"**[1].

فهذا الإسناد فيه ستة أشخاص وهم:

١- إسماعيل بن مسعود.

٢- خالد بن الحارث.

٣- حسين الـــمُعَلِّم.

٤- عمرو بن شعيب.

٥- شعيب (والد عمرو).

٦- عبدالله بن عمرو (أي ابن العاص).

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم، نقول: بما أن هذا الإسناد في سنن النسائي، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة، إذن: فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي:

١- تهذيب التهذيب لابن حجر.

٢- تقريب التهذيب لابن حجر أيضًا.

٣- الكاشف للذهبي.

٤- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي، والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم.

---

(١) "سنن النسائي" (٤٩/٥).

ولنأخذ كتاب "تقريب التهذيب" ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو:

١- **إسماعيل بن مسعود:** نفتش عمن اسمه إسماعيل في حرف الهمزة، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (٦٥/١) لكن اسمه: "إسماعيل بن أبان" إذن نقلب عدة أوراق؛ لنرى من اسم أبيه: مسعود، فنجد في (٧٤/١) اثنين كل منهما اسمه "إسماعيل بن مسعود" وهما: "إسماعيل بن مسعود الزُّرَقي" و"إسماعيل بن الجَحْدَري" لكن نستطيع أن نميز "إسماعيل بن مسعود" الذي هو شيخ النسائي بأنه "الجحدري" من أمرين:

أولهما: أن المؤلف رمز بحرف (س) لـ "الجحدري" ومعنى هذا الرمز أنه أخرج له النسائي في سننه، على حين أنه رمز لـ "الزرقي" بحرف (عس) ومعناه أنه أخرج له النسائي في مسند علي.

وثانيهما: أنه قال عن (الزرقي) إنه من الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ "حدثنا" وهو من طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع، وقال عن "الجحدري" إنه من الطبقة العاشرة، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي.

٢- **خالد بن الحارث:** نفتش عمن اسمه خالد في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه "خالد" في (٢١١/١) إلا أنه "خالد بن إياس" فنحول بنظرنا بعده بعدة تراجم، فنراه بعد أربع تراجم في أخر الصفحة ذاتها، وهو "خالد بن حارث الهُجيمي" ولا يوجد من اسمه "خالد بن الحارث" غيره في رجال الكتب الستة.

٣- **حسين المُعَلِّم:** نبحث عمن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد في ١٧٣/١ هذا العنوان: "ذِكْرُ من اسمه الحسين"، وبما أن الشخص الذي نبحث عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد؛ لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم

(حسين) كلهم حتى نعثر عليه، وباستعراض من اسمهم (حسين) نعثر على "حسين المعلم" في: ١/١٧٥ واسمه "حسين بن ذكوان المعلم" وكلمة "المعلّم" تقال لمن يعلم الصبيان.

٤- **عَمرو بن شُعيب**: نبحث عمن اسمه "عَمرو" في حرف (العين) فنجد في: ٢/٦٥ هذا العنوان: "ذِكْر مَن اسمه عمرو بفتح أوله" فنبحث عن اسم أبيه شعيب فنجده في: ٢/٧٢، وهو عَمرو بن شُعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص.

٥- **شعيب (والد عمرو)**: نبحث عنه في حرف (الشين) فنجد أول من اسمه (شعيب) في ١/٣٥١، وبما أننا عرفنا اسم أبيه وهو محمد عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه (عمرو) إذن نبحث عن اسم أبيه (محمد) فنجده في ١/٣٥٣، قال عنه المؤلف: "شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت سماعه من جده".

٦- **عبد الله بن عمرو (أبي ابن العاص)**: نبحث عمن اسمه "عبدالله" في حرف (العين) فنجد في ١/٤٠٠ هذا العنوان: "ذكر من اسمه عبدالله" ثم نبحث عمن اسم أبيه "عَمرو" فنجد "عبدالله بن عمرو بن العاص" في ١/٤٣٦، وهو الصحابي المشهور.

البحث في عدالة الرواة وضبطهم:

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم، ننتقل إلى مرحلة ثانية، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال ترجمته، ولنأخذ الإسناد السابق نفسه مثالاً لذلك، ولنبدأ بـ (إسماعيل بن مسعود).

إسماعيل بن مسعود:

أ - قال عنه في التقريب: (١/٧٤) "ثقة".

ب - وقال عنه في "الكاشف" (١/١٢٨) "ثقة".

جـ - وقال عنه في "الخلاصة" (ص: ٣٦) "قال أبوحاتم: صدوق" وفي الحاشية: وقال النسائي: "ثقة".

خالد بن الحارث:

أ - قال عنه في "التقريب" (١/٢١١-٢١٢) "ثقة ثبت".

ب - وقال عنه في "الكاشف" (١/٢٦٦- ٢٦٧) قال أحمد: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة" وقال القطان: "ما رأيت خيرًا منه ومن سفيان".

جـ - وقال في "الخلاصة" (ص: ٩٩ - ١٠٠): "قال النسائي: ثقة ثبت، قال القطان: ما رأيت خيرًا منه ومن سفيان".

حسين المعلم:

أ- قال عنه في "التقريب": (١/١٧٥ - ١٧٦) "ثقة ربما وهم".

ب - وقال عنه في "الكاشف": "الحسين بن ذكوان المعلم البصري ثقة".

جـ - وقال عنه في "الخلاصة": "وثقه ابن معين وأبو حاتم".

عمرو بن شعيب:

أ- قال عنه في "التقريب" (٢/٧٢) "صدوق".

ب - وقال عنه في "الكاشف" (٢/٣٣٢): "قال القطان: إذا روى عنه ثقة فهو حجة، وقال أحمد، ربما احتججنا به، وقال البخاري: رأيت أحمد وعليًّا وإسحاق وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون به، وقال أبو داود: ليس بحجة".

جـ - وقال عنه في "الخلاصة" (ص: ٢٩٠): "قال القطان: إذا روى عن الثقات

فهو ثقة يحتج به، وفي رواية عن ابن معين: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة، وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة، وقال أبو إسحاق: هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، ووثقه النسائي، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه: وصح سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو، وقال البخاري: سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو".

شعيب بن محمد (والد عمرو):

أ - قال عنه في "التقريب" (١/٣٥٣) "صدوق".

ب - وقال عنه في "الكاشف" (٢/١٣ - ١٤) "صدوق".

جـ - وقال عنه في "الخلاصة" (ص: ١٦٧) (وثقه ابن حبان).

عبدالله بن عمرو بن العاص:

صحابي مشهور، والصحابة لا يُبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط.

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم:

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الإسناد الستة تبين لنا:

أ- أن الثلاثة الأول وهم: (إسماعيل بن مسعود) و(خالد بن الحارث) و(حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون؛ لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم، ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط.

ب- وأن السادس وهو (عبدالله بن عمرو) صحابي فهو ثقة.

جـ- وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه، لكن مَن لم يوثقه لم يَعْزُ ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط، وهذا الأمر هو: في روايته عن أبيه، هل سمع من أبيه؟ وإذا كان سمع من أبيه، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه؟ لذلك نرى كثيرًا من

أئمة الجرح والتعديل يقولون إذا حدّث عن غير أبيه فهو ثقة.

والخلاصة أن عمرًا ثقة في نفسه، فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء، والله أعلم.

د- وأن الخامس وهو: (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو، فهو في نفسه ثقة، وإنما الخوف في روايته عن جده عبدالله بن عمرو، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح، لكن سماعه منه ليس بكثير، فيحتمل أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبدالله بن عمرو، رواها شعيب وَجَادَةً ولم يسمعها، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبدالله بن عمرو) فليس لمحمد صحبة، فيكون الحديث مرسلاً.

البحث في اتصال الإسناد:

هذا وبعد أن انتهينا من بحث شرطيْ العدالة والضبط في رجال الإسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث، وهو: اتصال الإسناد، فنقول:

١- أما النسائي فقال: "أخبرنا" إسماعيل بن مسعود.

٢- وأما إسماعيل بن مسعود فقال: "حدثنا" خالد بن الحارث.

٣- وأما خالد بن الحارث فقال: "حدثنا" حسين المعلم.

فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ، إذن فالسند إلى هنا متصل.

١- وأما حسين المعلم فقال: عن عَمرو بن شُعيب.

و(عنعنته) هذه محمولة على الاتصال؛ لأن حسينًا ليس بمدلس أولاً، ويمكن لقاؤه بـــ عمرو بن شعيب، ومعروف في التراجم بالأخذ عنه، ومذكور في تلاميذه.

٢- وأما عمرو بن شعيب، فقد صرح بأن أباه حدثه، فالإسناد لا زال متصلاً.

٣- وأما شعيب بن محمد بن عبدالله، فقال "عن" عبدالله بن عمرو، وهنا الإشكال؛ لأن شعيبًا وُصف بالتدليس، لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين[١]، وهي الطبقة التي قال عن أهلها: إنهم مَن احتمل الأئمة تدليسهم، وخرّجوا لهم في الصحيح؛ لإمامتهم وقلة تدليسهم في جَنْب ما رووا.

لذلك فإننا نحتمل تدليسه هنا، ونحمل المنعة على السماع؛ لقلة تدليسه، ولأنه ثبت سماعه من جده عبدالله، فالإسناد متصل -إن شاء الله.

البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته:

أما البحث عن الشذوذ والعلة، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند؛ لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتًا أو نفيًا أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدًّا على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها.

وقد ذكر علماء المصطلح أن العلة تتطرق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[٢]. كما ذكروا أن وقوع العلة في سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه[٣].

والطريق إلى كشف علة الحديث: جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته قال

---

(١) في رسالة له في المدلسين، اسمها: تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس.

(٢) انظر "علوم الحديث: معرفة الحديث المعلل" (ص: ٨١).

(٣) "المصدر السابق" (ص: ٨٢).

الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمَعَ بين طرقه، ويُنْظَر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنـــزلتهم في الإتقان والضبط"[1].

وهذا -كما ترى- أمر صعب جدًّا، لاسيما على الذي ليس عنده اطلاع واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها، أو على من ليس لديه القدرة على ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها.

الحكم على هذا الحديث:

المقصود بـــ "الحكم على الحديث" بيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفًا.

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي:

١- إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات، أي عدول ضابطون، يعني أن رجال الإسناد رجال الصحيح، وإن كان بعضهم وهما: "عمرو بن شعيب وأبوه شعيب" ليسا من أعلى رجال الصحيح، بل هما من أدنى رجال الصحيح.

٢- إن سند الحديث متصل، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنعنة شعيب عن جده عبدالله بن عمرو.

٣- لم يظهر لي -في حدود اطلاعي- شذوذًا أو علة في سند هذا الحديث أو متنه.

مما تقدم أقول: إن الحديث "صحيح" لكن ليس في قمة أنواع الصحيح، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح، أو هو من أعلى مراتب الحسن، والله أعلم.

هذا، وقد روى الحديث -غـــير النسائي- الإمام أحمد في مسنده[2]. وأبو

---

(١) "المصدر السابق" (ص: ٨٢).

(٢) "المسند" (٢/٢٠٧).

داود في سننه[1]، وسكت عنه، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المعتمد.

وقد قال الذهبي: "الحسن أيضًا على مراتب، فأعلى مراتبه: بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعَمرو بن شُعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح"[2].

استحسان اكتفاء الباحث في الإسناد بقوله:

"صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد".

مرَّ بنا أن كشف العلة والشذوذ في الحديث نفيًا أو إثباتًا أمر صعب جدًّا، لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث؛ لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث: "صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد" ولا يتعجل فيقول "صحيح" أو "حسن" أو "ضعيف"؛ لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث: "صحيح" أو "حسن" ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه، وسنده أقوى، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذًا، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها.

وبالنسبة لقوله عن الحديث: "ضعيف" ربما وجد له تابع أو شاهد يقوّيه ويجبره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

فالأولى في حق الباحث -إذن- أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث: "صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد".

---

(١) سنن أبي داود - كتاب البيوع - ٣/٢٩٣ - ح ٣٥٤٧.

(٢) "تدريب الراوي" (١/١٦٠).

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين، منهم الحاكم أبو عبدالله، والحافظ الهيثمي في "مجمع الزوائد" وغيرهما، والظاهر أن الوقت لم يسعفهم ليكملوا النظر في كشف الشذوذ والعلة، فتحرجوا من القول بأنه "صحيح" أو "حسن".

وقد قال علماء المصطلح إن المحدث إذا قال عن حديث: "إنه صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد" فهذا دون قوله: "صحيح، أو حسن" قال ابن الصلاح:

"قولهم: "هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح، أو حديث حسن"؛ لأنه قد يقال: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولا يصح؛ لكونه شاذًّا أو معللاً، غير أن المصنِّف المُعْتَمَد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم"[1].

مثال آخر ليس في الكتب الستة:

هذا مثال آخر لدراسة الإسناد، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة، هذا المثال من سنن الدارقطني وهو:

قال الدارقطني: "نا عبدالله بن محمد بن سعيد الجمالي، نا هاشم بن الجنيد أبو صالح، نا عبد المجيد بن أبي روّاد، نا مروان بن سالم، عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المُوَلَّدُون أبناء سبايا الأمم، فوضعوا الرأي، فضلوا**"[2].

كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد:

ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فنرى أنه ولد سنة (٣٠٦هـ)

---

(١) "علوم الحديث" (ص: ٣٥).

(٢) "سنن الدارقطني" - باب النوادر والأحاديث المتفرقة (٤/١٤٦).

وتوفي سنة (٣٨٥هـ) إذن هو متأخر في الزمن، فليس في شيوخه المباشرين راوٍ من رجال الكتب الستة، فعلينا أن نبحث عن مصدر آخر للتراجم، فننظر إلى منطقة الدارقطني فنرى أنه من محلة في بغداد تسمى دار القطن، فهو بغدادي، إذن فيغلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد، ونحن نعلم أن للخطيب البغدادي كتابًا كبيرًا في تراجم محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها. وهو "تاريخ بغداد" فنتناوله، ونراجع فيه في حرف "العين" فيمن اسمه: "عبدالله" لنرى "عبدالله بن محمد بن سعيد الجمال" فنجده في: ١٠/١٢٠.

١- **عبدالله بن محمد سعيد الجمال**: قال الخطيب: "أبو محمد المقرئ المعروف بابن الجمال".

وقال الخطيب: "أخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال: سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجمال فقال كان من الثقات، ثم روى أنه مات سنة (٣٢٣هـ).

٢- **هاشم بن الجنيد أبو صالح**: لم أجد ترجمته فيما اطلعت عليه من كتب التراجم بعد البحث والتحري الكثير، والاستعانة ببعض المشايخ والإخوان فعسى أن نعثر عليه في المستقبل -إن شاء الله تعالى.

٣- **عبد المجيد بن أبي رَوَّاد**: قال عنه الذهبي في الميزان: "صدوق مرجئ كأبيه"[1] وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره، وقال أبو داود ثقة داعية إلى الإرجاء، وقال أبوحاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، وقال الدارقطني: لا يحتج به ويعتبر به، مات سنة (٢٠٦هـ).

٤- **مروان بن سالم الجَزَري**: قال عنه الذهبي في الميزان: قال أحمد وغيره: ليس

(١) "ميزان الاعتدال" (٢/٦٤٨).

بثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو عروبة الحراني: يضع الحديث، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها[1].

٥- **الكلبي (محمد بن السائب)**: أبو النضر الكوفي النسَّابة المفسِّر. قال عنه الذهبي في الميزان: عن ابن معين: ليس بثقة، وقال الجوزجاني وغيره: كذاب، وقال الدارقطني وجماعة: متروك[2].

وقد لخص أمره ابن حجر في "التقريب" فقال: "متهم بالكذب، ورُمي بالرفض"[3].

٦- **أبو صالح (باذام) مولى أم هانئ**: تابعي: قال عنه الذهبي في الميزان: ضعفه البخاري، وقال النسائي: باذام ليس بثقة، وقال ابن معين: ليس به بأس[4]. وكيفية الاهتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكنى أولاً فتجده في الميزان ٤/٥٣٨.

وقد لخص الحافظ في التقريب القول فيه فقال: "ضعيف مدلس"[5].

٧- **أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر**: الدوسي: صحابي مشهور.

الحكم على هذا الحديث:

أما الراوي الأول فهو ثقة، وأما الثاني فلم نجده، وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء، وأما الرابع فمتروك الحديث متَّهَم بالوضع، وأما الخامس

(١) "المصدر السابق" (٤/٩٠).

(٢) "المصدر السابق" (٣/٥٥٩).

(٣) "تقريب التهذيب" (٢/١٦٣).

(٤) "ميزان الاعتدال" (١/٢٩٦).

(٥) "تقريب التهذيب" (١-٩٣).

فمتهم بالكذب، ورمي بالرفض، وأما السادس فضعيف مدلس.

مما تقدم يتبين أن إسناد الحديث من نوع "المتروك"؛ لأن في إسناده متروكين، ومن اتهم بالكذب، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف.

الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ:

هناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث، وتعرف هذه الكتب بـــ: "كتب العلل" وطريقة كتب العلل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك بذكر طرقها، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها، وذلك مثل كتاب: "علل الحديث" لابن أبي حاتم، وهو مرتب على الأبواب، وكتاب: "العلل" للدارقطني، وهو مرتب على المسانيد.

وقد ينهج بعض المؤلفين في "العلل" نهجًا آخر: فتراه يذكر أن فلانًا لم يسمع من فلان، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع؛ لأنه لم يلْقهُ، وذلك كالإمام أحمد في كتابه: "العلل ومعرفة الرجال" فهذه الكتب يمكن الاستعانة بها في كشف علل الحديث.

لكن هل صنف العلماء كتبًا خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة؟ والجواب عن ذلك: أن العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات -والله أعلم- لكن الشذوذ قبل ظهوره هو نوع من العلل، ولذلك كثيرًا ما يعلل الأئمة بعض الأحاديث بأن فلانًا روى الحديث على وجه مخالف للأول، وهو أثبت وأوثق منه، والحقيقة أن المعلل أعم من الشاذ؛ فالشذوذ نوع من العلل كالاضطراب والقلب، والله أعلم.

وهذه أشهر المصنفات في العلل:

١- علل الحديث لابن أبي حاتم.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل.

٣- العلل لابن المديني.

٤- العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي.

٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها.

خلاصة المراحل في دراسة الإسناد:

١- إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

٢- ينتبه بشكل خاص – لكشف اتصال السند أو انقطاعه – إلى ما يلي:

أ - مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم.

ب - تراجم المدلسين لا سيما إذا عنعنوا و لم يصرحوا بالسماع.

ج- أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم، مثل: أن فلانًا سمع من فلان" أو "أن فلانًا لم يسمع من فلان".

٣- يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم ما يلي:

أ- ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة. سواء ما يتعلق منها بالعدالة أو الضبط. وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها.

ب- تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد، وكيفية العمل بهذا التعارض.

جـ- قائل ألفاظ الجرح والتعديل، وهل له اصطلاح خاص فيها؟

د- المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة.

هـ- أقوال الأقران في بعضهم.

٤- ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل: لكشف العلة والشذوذ أو عدمهما.

٥- استحسان "الاكتفاء –في الحكم على الحديث– بقول الباحث: "صحيح

الإسناد" أو "حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد".

خـــاتمة:

هذا ما يسر الله تعالى تحريره في موضوع التخريج ودراسة الأسانيد، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وُفقت لسد حاجة الباحثين في هذا الموضوع، كما أسأله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلبة العلم عامة والمشتغلين بالحديث خاصة، إنه سميع مجيب.

وقد كان الفراغ من تبييض الكتاب وكتابة مقدمته في الروضة الشريفة من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة، وذلك بين المغرب والعشاء من يوم السبت الموافق للثامن عشر من شهر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وألف هجرية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وكتبه

محمود الطحان

خلاصة الوحدة الثانية

الفصل الأول: ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل.

-انقسام الحديث إلى سند ومتن:

يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما: السند والمتن، ولا يتصور -في اصطلاح المحدثين- حديث إلا وفيه هذان القسمان، وأما ما نجده أحيانًا من المتون الحديثية المجموعة في بعض المصنفات أو الأجزاء، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدها التي رويت تلك المتون بواسطتها، وجردها بعض العلماء اختصارًا وتسهيلاً على بعض الطلبة المبتدئين أو الصغار أو العوام، ومن أرادها بأسانيدها فعليه الرجوع إلى أصولها التي أُخذت منها.

- تعريف السند: (أو الإسناد).

أ- **السند لغة:** المُعْتَمَد؛ وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه.

ب- **واصطلاحًا:** سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

تعريف المتن:

أ- **لغة:** ما صلب وارتفع من الأرض.

ب- **واصطلاحًا:** ما ينتهي إليه السند من الكلام.

- قيمة الإسناد وأهميته:

الإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليس للأمم السابقة هذه الخصيصة.

- شروط قبول الراوي:

أجمعت جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته شرطان أساسيان، هما.

١- **العدالــة**: ويعنون بها أن يكون الراوي: [مسلمًا- بالغًا- عاقلاً- سليمًا من أسباب الفسق- سليمًا من خوارم المروءة].

٢- **والضــبط**: ويعــنون به أن يكون الراوي: [غير سيئ الحفظ- ولا فاحش الغلط- ولا مخالفًا للثقات- ولا كثير الأوهام- ولا مغفّلاً].

- ثبوت العدالة:

تثبت العدالة بأحد أمرين:

١- إما بتنصيص مُعْدِّلِينَ عليها في كتب الجرح والتعديل.

٢- أو بالاستفاضة والشهرة.

- مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة:

يرى ابن عبد البر حافظ المغرب: أن كل حامل علم معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن عدالته.

- كيف يُعْرَفَ ضبط الراوي؟

يُعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الراوية، فإن وافقهم في روايتهم فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإذا كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يحتجَّ به.

- هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

أ- أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها.

وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسرًا مبيَّن السبب؛ لأنه لا يصعب ذكر سببه؛ ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح.

- اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد:

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل، فالمعتمد أنه يُقَدَّم الجرح على التعديل إذا كان الجرح مُفَسَّرًا، وإن كان الجرح مبهمًا غير مفسَّر قدم التعديل، وقيل إن زاد عدد المعدِّلين على الجارحين قُدِّم التعديل، لكن هذا القول غير مُعْتَمَد.

- ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما:

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه: "الجرح والتعديل" كلاً من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها، ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، وهي ما كُرِّر فيه لفظ التوثيق، مثل: "ثقة ثقة" أو "ثقة حجة"، ثم زاد الحافظ ابن حجر العسقلاني مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صيغة التفضيل، مثل "أوثق الناس" أو "أثبت الناس" فصارت مراتب التعديل ستًّا، وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين، فصارت مراتب الجرح ستًّا أيضًا.

الفصـــل الثاني: أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرجال ودراسة أشهرها.

- أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

١- المصنفات في معرفة الصحابة.

٢- المصنفات في الطبقات.

٣- المصنفات في رواة الحديث عامة.

٤- المصنفات في رجال كتب مخصوصة.

٥- المصنفات في الثقات خاصة.

٦- المصنفات في الضعفاء والمتكلم فيهم.

٧- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

الفصـــل الثالـــث: مراحل دراسة الأسانيد:

من الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها، ومتونها أيضًا، ما يلي:

١- الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما "أي صحيحي البخاري ومسلم".

فقد التزم البخاري ومسلم -رحمهما الله تعالى- إخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء أو متروكين، كما أنها خالية من العلل القادحة الخفية التي تقدح في صحة الحديث، فوجود الحديث في أحد الصحيحين يكفي للحكم على صحة الحديث، ولا حاجة إلى البحث في إسناده؛ لأن الغاية من البحث في الإسناد هي الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته.

٢- الأحاديث التي في كتاب التُزِمَتْ صحتُه:

والكتب التي التزمت إخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها:

أ- الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين:

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التتمات لأحاديث الصحيحين أو الزيادات عليها بأسانيد صحيحة.

ب- صحيح ابن خزيمة.

جـ - صحيح ابن حبان:

وهو المسمى بـ "التقاسيم والأنواع".

وقد قيل: إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين، ابن خزيمة فابن حبان، لكنه متساهل في التصحيح، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحًا كما قال الحازمي؛ وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق.

د – صحيح ابن السَّكن:

ويسمى بـ "الصحيح المنتقى" وبـ "السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ" وهو كتاب محذوف الأسانيد، وقد جعله مؤلفه أبوابًا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة.

هـ – المستدرك على الصحيحين للحاكم:

وقد أودعه الحاكم ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجها عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما.

٣- الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها:

وذلك في كتب السنة المعتمدة المشتهرة، كسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن الدارقطني، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث، ولا يكفي مجرد وجودها فيها؛ لأن مؤلفيها لم يلتزموا إخراج الصحيح وحده فيها، أو ينص على صحتها أحد الأئمة، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح، كما في سؤالات أحمد بن حنبل، وسؤالات ابن معين وغيرهما، فمثل هذا النص كاف في تصحيح الحديث.

٤- الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها:

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها، وحكموا عليها بما يليق بحالها، وبينوا مراتبها، من الحسن أو الضعف أو النكارة أو الوضع.

٥- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها:

نحن في حاجة ماسة -الآن- إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق

للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها، ولعل بعض الجامعات الإسلامية التي تلهج بخدمة الكتاب والسنة تتبنى مثل هذه المشروعات العلمية، فتكون ممن قال ففعل.

- **طريقة دراسة الإسناد:** دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمس في الإسناد أو تحقق بعضها، ليُبْنَى الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة، وتُعْرَف مرتبته.

-كيفية إخراج الترجمة:

على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق، وإذا لم يكن لديه أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط؛ لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم، فإن لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر... وهكذا حتى يجده.

اختبار الوحدة الثانية

أولاً: أسئلة الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة فيما يأتي:

١- المقصود بدراسة الأسانيد: دراسة سلسلة رجال الإسناد بالرجوع إلى ترجمة كل منهم.

٢- يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما: السند والمتن.

٣- المتن لغة: باطن الشيء ومحتواه.

٤- تعد العناية بالإسناد في نقل الأخبار سنة مستحبة من سنن الإسلام.

٥- تتضح قيمة الإسناد في تعريف الناظر فيه برجاله الذين يتألف منهم.

٦- يقبل الراوي عند أئمة الحديث بشرطين هما: البلوغ والحرية.

٧- يعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الرواية.

٨- التعديل لا يقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور.

٩- لا يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل الجرح والتعديل، ولو كان عبدًا أو امرأة.

١٠- يقدم الجرح على التعديل إذا اجتمعا معًا في راو واحد، إذا كان الجرح مفسرًا.

١١- يعد ما دل على التليين مثل فلان لين الحديث من مراتب التعديل.

١٢- تعد كتب المصنفات في الطبقات، وفي رواة الحديث عامة من المصنفات في الرجال.

١٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر من بين المصنفات في معرفة الصحابة.

١٤- من بين كتب رواة الحديث عامة كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد.

١٥- ألف كتاب الكمال في أسماء الرجال الحافظ الحماعيلي الحنبلي.

١٦- يعد كتاب الكاشف كتابًا مفصلاً وشرحًا لصحيح الإمام مسلم.

١٧- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال هو كتاب أعده الحافظ صفي الدين الأنصاري الخزرجي.

١٨- ألف الإمام ابن كثير كتاب: "التذكرة برجال العشرة ".

١٩- كتاب: "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة" لابن حجر العسقلاني جمع الرجال الموجودين في المصنفات الحديثية المشهورة الذين ترجم لهم المزي في تهذيبه.

٢٠- تشتمل المصنفات في الثقات خاصة على الثقات فقط من رواة الحديث.

٢١- ألف الإمام البخاري كتابًا واحدًا في الضعفاء خاصة، وسماه: الضعفاء الكبير.

٢٢- كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال يندرج تحت كتب الضعفاء خاصة.

٢٣- كتاب لسان الميزان لابن حجر العسقلاني اشتمل على زيدة في تراجم الضعفاء.

٢٤- ينقص علماء التخريج وجود مصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

٢٥- "وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه" قائل هذه العبارة هو: الحافظ ابن كثير.

٢٦- الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين من بين الكتب التي التزمت إخراج الأحاديث الصحيحة فقط.

٢٧- يعد صحيحا ابن خزيمة، وابن حبان من بين الكتب التي تخرج الصحيح والضعيف.

٢٨- المسلمون ليسوا في حاجة إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة أن بحثوها، وحكموا عليها.

٢٩- لا يطعن وجود شذوذ في السند والمتن في صحة الحديث.

٣٠- من شروط الحديث الصحيح الاتصال في السند، والعدالة والضبط في الرواة.

٣١- يعد البحث عن الشذوذ والعلة أمرًا سهلاً إذا ما قورنت بالبحث في عدالة الرواة وضبطهم.

٣٢- يستحسن للباحث في الإسناد أن يقول: "صحيح الإسناد" أو"حسن الإسناد" أو "ضعيف الإسناد".

٣٣- كتب العلل هي كتب تعين الباحث في علم التخريج في معرفة عدالة الرواة وضبطهم.

٣٤- يفضل الحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل.

٣٥- يعد كتاب العلل الوارد في الأحاديث النبوية للدارقطني من أجمع وأوسع كتب العلل.

ثانيًا: أسئلة الاختيار من متعدد:

١- يقصد بدراسة الأسانيد دراسة سلسلة رجال الإسناد من خلال:

أ- الرجوع إلى ترجمة كل منهم.

ب- معرفة الثقة من الضعيف منهم بشكل عام.

ج- معرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل.

د- كشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الإسناد.

هـ- جميع ما سبق.

٢- يتألف كل حديث من قسمين هما:

أ- السند والمتن.

ب- السياق والدلالة.

ج- الموضوع والمعنى.

د- الراوي والرواية.

٣ - يعرف الإسناد لغة بأنه المعتمد بينما يعرف اصطلاحًا بأنه:

أ- سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

ب- حكاية الطريق للمتن.

ج- الطريق الذي ينقل به كلام النبي ﷺ والصحابة.

د- ما قبل المتن.

٤- من أهم فوائد الإسناد في الحديث:

أ- معرفة حال رواة الأحاديث وترجمتهم.

ب- معرفة اتصال الإسناد من انقطاعه.

ج- تمييز صحيح الأحاديث من مكذوبها.

د- جميع ما سبق.

٥- من دواعي الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد:

أ- معرفة راوي الحديث.

ب- معرفة مرتبة الحديث.

ج- معرفة شروط الراوي المقبول وعدالته وضبطه.

د- تحديد درجة صحة الحديث.

٦- اتفقت جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته شرطان هما:

أ- الإسلام والبلوغ.

ب- الحرية والإحصان.

ج- العدالة والضبط.

د- العقل والفطنة.

٧- تثبت العدالة بأحد أمرين هما:

أ- نص معدلين عليها. ب- الاستفاضة والشهرة.

ج- أ، ب معًا. د- الخلو من أسباب الفسق.

٨- يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل:

أ- الجرح والتعديل. ب- الحديث.

ج- الفقه. د- العلم عامة.

٩- ظل أهل الحديث يزيدون في مراتب الجرح والتعديل على ما قسمه أبو حاتم الرازي في مقدمة كتابه الجرح والتعديل حتى صارت مراتب الجرح والتعديل:

أ- خمس مراتب. ب- ست مراتب.

ج- سبع مراتب. د- عشر مراتب.

١٠- استهدف علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم:

أ- خدمة السنة النبوية المطهرة وذبّ الافتراء والكذب عنها.

ب- معرفة حال رواة الأحاديث وتمييز الثقة من الضعيف والصادق من الكاذب منهم.

ج- حصر جميع أسماء من تعرض لرواية السنة المشرفة ونقل نصوصها.

د- جميع ما سبق.

١١- من أشهر أنواع المصنفات في الرجال:

أ- المصنفات في معرفة الصحابة. ب- المصنفات في الطبقات.

ج- المصنفات في الثقات خاصة. د- المصنفات في الجوامع والزوائد.

هـ- أ،ب، ج معًا.

١٢- يعد كتابا: "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، و"أسد الغابة في تمييز الصحابة" من المصنفات المختصة بـــ:

أ- موضوعات الأحاديث. ب- الرجال.

ج- فقه الأحاديث. د- متون الأحاديث.

١٣- ألف ابن حجر العسقلاني كتاب: "الإصابة في تمييز الصحابة" بينما ألف كتاب "التاريخ الكبير":

أ- الإمام مسلم. ب- القزويني.

ج- الإمام البخاري. د- الدارقطني.

١٤- أيٌّ من الكتب التالية اقتفى فيه مؤلفه أثر البخاري في "التاريخ الكبير"؟

أ- الطبقات الكبرى لابن سعد.

ب- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

ج- "الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر العسقلاني.

د- "أسد الغابة في تمييز الصحابة" لابن الأثير.

١٥- كتاب: "الجمع بين رجال الصحيحين" لأبي الفضل المقدسي جمع بين كتابي

أ- ابن سعد وابن الأثير. ب-الدارقطني، والفيروزآبادي.

ج- البخاري ومسلم. د- الكلاباذي وابن منجويه.

١٦- جميع ما يلي يرتبط بكتاب: "الكمال في أسماء الرجال" ما عدا:

أ- من أقدم كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة.

ب- ألفه الجماعيلي الحنبلي.

ج- من أجلّ المصنّفات في معرفة جملة الآثار وضعًا.

د- لم ينل هذا الكتاب شهرة واسعة.

١٧- عني كتابا: "تهذيب الكمال"، و"إكمال تهذيب الكمال" بـ:

أ- تذهيب التهذيب.

ب- الكاشف.

ج- الكمال في أسماء الرجال.

د- الجمع بين رجال الصحيحين.

١٨- اقتصر مؤلف كتاب "الكاشف" فيه، في ترجمة كل راوٍ على:

أ- اسم الراوي واسم أبيه وجده، وكنيته، وأشهر شيوخه.

ب- أشهر تلاميذ الراوي، وحاله، وسنة وفاته.

ج- وضع رموز تشير إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة فوق اسم صاحب الترجمة.

د- جميع ما سبق.

١٩- يشتمل كتاب: "التذكرة برجال العشرة" للدمشقي على تراجم لبعض رواة كتب السنن وقد بلغ عددهم:

أ- خمسة.　　ب- عشرة.

ج- عشرين.　　د- مائة.

٢٠- جميع الكتب التالية من بين المصنفات في الضعفاء خاصة، ما عدا:

أ- "الضعفاء الكبير" للبخاري.

ب- "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة" للعسقلاني.

ج- "الضعفاء والمتروكون" للنسائي.

د- كتاب "الضعفاء" للعقيلي.

٢١- أيٌّ من العلماء التالي أسماؤهم ألف كتاب "تاريخ واسط"؟

أ- البغدادي. ب- القيرواني.

ج- أبو الحسن أسلم بن سهل. د- الأصبهاني.

٢٢- يعد كل من كتاب: "صحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم" من بين الكتب التي التزمت بإخراج الأحاديث:

أ- الصحيحة. ب- الضعيفة.

ج- الجيدة. د- الحسنة.

٢٣- اتفق علماء الحديث على أن شروط الحديث الصحيح هي:

أ- عدالة الرواة وضبطهم. ب- الاتصال في السند.

ج- عدم الشذوذ في السند والمتن. د- عدم العلة في السند والمتن.

هـ- جميع ما سبق.

٢٤- استحسن العلماء اكتفاء الباحث في الإسناد بأن يقول عن الحديث:

أ- صحيح الإسناد أو حسن الإسناد أو ضعيف الإسناد.

ب- ضعيف. ج- حسن. د- صحيح.

ثالثًا: الأسئلة المقالية:

١- عرف كلاً من المتن والسند لغة واصطلاحاً.

٢- بين قيمة الإسناد وأهميته في تخريج الحديث.

٣- اشرح بالتفصيل ما تحتاج إليه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل

وتراجم الرواة، مبيناً ما يلي:

أ- ضرورة الدراية بعلم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد ومعرفة مرتبة الحديث.

ب- شروط قبول الراوي.

ح- ثبوت العدالة ومذهب ابن عبد البر في ثبوتها.

٤- حدد إلى أيّ مدى يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب، وكيف يجتمع الجرح والتعديل في راو واحد؟

٥- صنف مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، مبيناً حكم هذه المراتب.

٦- اكتب مذكرات موجزة عن أنواع الكتب المؤلفة في الرجال من خلال قراءاتك في كتب علم الحديث، مع كتابة قائمة بأشهر المصنفات في الرجال.

٧- وضح بالتفصيل دور المصنفات المختلفة في الرجال في علم تخريج الحديث.

٨- اذكر أنواع المصنفات المختلفة في معرفة الصحابة.

٩- اكتب نبذة عن كتب الطبقات ومنهجها وطريقتها في ترجمة الرجال والطبقات والعصور.

١٠- استعرض بالتفصيل المصنفات في رجال كتب مخصوصة مبيناً أشهر هذه المصنفات، والتسلسل الزمني لها، وكتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعها.

١١- تحدث من خلال مذاكرتك عن أنواع الكتب المؤلفة في الرجال عما يلي:

أ- المصنفات في الثقات خاصة.

ب- المصنفات في الضعفاء خاصة.

ج- المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

١٢- تحدث عن أهمية مراحل دراسة الأسانيد في علم تخريج الحديث.

١٣- اكتب تقريراً حول دقة وصحة الأسانيد الموجودة في الصحيحين (البخاري ومسلم)، مع ذكر بعض النصوص للأئمة للدالة على صحة الأحاديث الموجودة فيهما.

١٤- عدِّدْ الكتب التي التزمت إخراج الأحاديث الصحيحة فقط.

١٥- قارن بين الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها، والأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها.

١٦- لخص أهم شروط الحديث الصحيح، مع ذكر مثال لدراسة الإسناد عمليًّا، والبحث في عدالة الرواة وضبطهم.

١٧- تكلم عن البحث في اتصال الإسناد باعتباره من شروط صحة الحديث بعد شرطيْ العدالة والضبط.

١٨- بَـيِّنْ المقصود بالحكم على الحديث، وألفاظه مثل: (صحيح الإسناد).

النشاط التعليمي للوحدة الثانية

عزيزي الدارس: حتى تكتسب المزيد من المعلومات حول موضوعات هذه الوحدة عليك بإنجاز النشاط التعليمي التالي:

عـــيِّنْ رجال إسناد واحد من الكتب الستة ومسند أحمد والمعاجم الثلاثة، مع الترجمة لهم ترجمة موجزة.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- إحياء علوم الدين، للغزالي. تصوير دار المعرفة بيروت.

٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر بذيل الإصابة. ط مصطفى محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٨هـ.

٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير. ط كتاب الشعب، القاهرة سنة ١٩٧٠م.

٥- أسنى المطالب للحوت، ط مصطفى محمد، الأولى سنة ١٣٥٥هـ.

٦- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي (مخطوط).

٧- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، ط مصطفى محمد، القاهرة سنة ١٣٥٨هـ.

٨- اختصار علوم الحديث لابن كثير، نشر دار الفكر، بيروت.

٩- البغية في ترتيب أحاديث الحلية للغماري، نشر الخانجي، ط دار التأليف، القاهرة.

١٠- التاريخ الكبير للبخاري، ط دائرة المعارف العثمانية الهند سنة ١٣٦١هـ.

١١- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين (مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء).

١٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، نشر الدار القيمة بالهند سنة ١٣٨٤هـ.

١٣- تدريب الراوي للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط دار السعادة بمصر — ط الثانية سنة ١٣٨٥هـ.

١٤- تذكرة الحفاظ للذهبي، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥- تذهيب التهذيب للذهبي، (مخطوط).

١٦- تعجيل المنفعة لابن حجر، ط القاهرة، بعناية عبد الله هاشم اليماني سنة ١٣٨٦هـ.

١٧- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر ، ط المحمودية التجارية، القاهرة.

١٨- تقريب التهذيب لابن حجر، نشر محمد سلطان نمكاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

١٩- التقييد والإيضاح للعراقي، بذيل علوم الحديث، ط الأولى، القاهرة سنة ١٣٨٩هـ.

٢٠- التلخيص الحبير لابن حجر، ط شركة الطباعة الفنية، القاهرة سنة ١٣٨٤هـ.

٢١- تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع، ط محمد علي صبيح، القاهرة سنة ١٣٥٣هـ.

٢٢- تهذيب الكمال للمزي (مخطوط).

٢٣- تهذيب التهذيب لابن حجر، ط دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٥هـ - تصوير دار صادر بيروت.

٢٤- الثقات لابن حبان ، ط دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٢٥- الجامع الصحيح للبخاري مع شرحه فتح الباري، ط السلفية، القاهرة سنة ١٣٨٠هـ.

٢٦- الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه فيض القدير، ط مصطفى محمد، القاهرة سنة ١٣٥٦هـ.

٢٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ط دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٢٨- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي، ط الأميرية ببولاق، القاهرة سنة ١٣٠١هـ.

٢٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر، ط الفجالة، لقاهرة سنة ١٣٨٤هـ.

٣٠- ذخائر المواريث للنابلسي، ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية سنة ١٣٥٢هـ.

٣١- الرسالة المستطرفة للكتاني، نشر دار الفكر بدمشق، ط الثالثة سنة ١٣٨٣هـ.

٣٢- سنن أبي داود، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، تصوير دار إحياء السنة النبوية.

٣٣- سنن النسائي، ط مصطفى البابي الحلبي، ط الأولى، القاهرة سنة ١٣٨٣هـ.

٣٤- سنن الدارقطني ، ط دار المحاسن للطباعة، القاهرة، نشر عبد الله هاشم اليماني سنة ١٣٨٦هـ.

٣٥- شذرات الذهب لابن العماد، تصوير المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٣٦- الطبقات الكبرى لابن سعد، تصوير دار صادر، بيروت سنة ١٣٧٦هـ.

٣٧- ظفر الأماني للكنوي، ط لكنو، الهند.

٣٨- عشرون حديثًا من صحيح البخاري، للشيخ عبد المحسن العباد، ط السلفية، ط الأولى، القاهرة سنة ١٣٩٠هـ.

٣٩- عشرون حديثًا من صحيح مسلم للشيخ عبد المحسن العباد، ط السلفية، ط الأولى، القاهرة سنة ١٣٩١هـ.

٤٠- علوم الحديث لابن الصلاح. تحقيق: د/ نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية، ط الأصيل بحلب.

٤١- فتح المغيث للسخاوي، ط العاصمة بالقاهرة، ط الثانية، نشر المكتبة السلفية – المدينة المنورة سنة ١٣٨٨هـ.

٤٢- فهرس أحاديث مسلم القولية، ملحق بصحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي، ط عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٠هـ.

٤٣- الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب للحسيني، تخريج الخطيب (مخطوط)، ومنه أجزاء في الظاهرية.

٤٤- الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب للمهرواني، تخريج الخطيب (مخطوط) ومنه أجزاء في الظاهرية.

٤٥- فيض القدير. مع الجامع الصغير للمناوي، ط مصطفى محمد، القاهرة ١٣٥٦هـ.

٤٦- القاموس المحيط، للفيروز آبادي ، ط الميمنية، القاهرة سنة ١٣١٣هـ.

٤٧- الكاشف للذهبي، ط دار النصر للطباعة، ط الأولى، القاهرة سنة ١٣٩٢هـ.

٤٨- كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت سنة ١٣٥١هـ.

٤٩- الكفاية في علم الرواية للخطيب، ط دائرة المعارف العثمانية. الهند سنة ١٣٥٧هـ.

٥٠- لسان الميزان لابن حجر، ط دائرة المعارف العثمانية، الهند سنة ١٣٢٩هـ.

٥١- لسان العرب لابن منظور.

٥٢- مذكرة الأسانيد للسنة الثالثة في كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية للشيخ: عبد الغفار حسن (على الآلة الكاتبة).

٥٣- مذكرة الأسانيد للسنة الرابعة في كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، للشيخ عبد الغفار حسن (على الآلة الكاتبة).

٥٤- المستدرك على الصحيحين للحاكم، تصوير بيروت، نشر مكتبة النصر الحديثة – الرياض.

٥٥- مسند الحميدي، ط الأولى، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، كراتشي سنة ١٣٨٢هـ.

٥٦- مسند الإمام أحمد، تصوير المكتب الإسلامي ودار صادر ببيروت عن ط الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٣هـ.

٥٧- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، للفيف من المستشرقين، تصوير بيروت عن ط ليدن.

٥٨- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي، بذيل الإحياء، تصوير دار المعرفة، بيروت.

٥٩- مفتاح الصحيحين للتوقادي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت سنة ١٣٩٥هـ.

٦٠- مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب للغماري، ط السعادة، نشر الخانجي، القاهرة سنة ١٩٥٥م.

٦١- مفتاح الموطأ الملحق بالموطأ، لمحمد فؤاد عبد الباقي، ط عيسى البابي الحلبي، القاهرة سنة ١٣٧٠هـ.

٦٢- مفتاح سنن ابن ماجه، الملحق بسنن ابن ماجه، لمحمد فؤاد عبد الباقي، ط عيسى البابي الحلبي، القاهرة سنة ١٣٧٢هـ.

٦٣- مفتاح كنوز السنة للمستشرق (أ . ي . ونسنك) نشر المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة سنة ١٣٥٣هـ.

٦٤- المقاصد الحسنة للسخاوي، تصحيح وتقديم عبد الله محمد صديق وعبد الوهاب عبد اللطيف، ط القاهرة.

٦٥- موطأ مالك، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، ط عيسى البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٧٠هـ.

٦٦- ميزان الاعتدال للذهبي، ط عيسى البابي الحلبي، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة سنة ١٣٨٢هـ.

٦٧- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، ط دار المأمون، القاهرة سنة ١٣٥٧هـ.

٦٨- هدي الساري لابن حجر، ط السلفية، القاهرة سنة ١٣٨٠هـ.

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
رسالة إلى الدارس	٤
لوحة المسار لدراسة وحدات الكتاب	٥
خريطة مكونات الكتاب	٦
الوحدة الأولى: طرق التخريج	٧-١٤٥
مبررات دراسة الوحدة الأولى	٨
الأهداف التعليمية للوحدة	٩
الرسم الخطّي للوحدة الأولى	١٠
مقدمة لعلم التخريج	١٤
الفصل الأول: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.	٣٦
الفصل الثاني: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.	٥٥
الفصل الثالث: التخريج عن طريق معرفة كلمة يقلّ دورانها على الألسنة من متن الحديث.	٧٥
الفصل الرابع: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.	٨٩
الفصل الخامس: التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً.	١٢٤
خلاصة الوحدة الأولى.	١٣٠
اختبار الوحدة الأولى.	١٣٤
النشاط التعليمي للوحدة الأولى.	١٤٥

الوحدة الثانية: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث ١٤٧-٢٤١

مبررات دراسة الوحدة الثانية. ١٤٨

الفصل الأول: ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل. ١٤٩

الفصل الثاني: أنواع الكتب المؤلفة في الرجال. ١٦٠

الفصل الثالث: مراحل دراسة الأسانيد. ١٩٨

خلاصة الوحدة الثانية. ٢٢٥

اختبار الوحدة الثانية. ٢٣١

النشاط التعليمي للوحدة الثانية. ٢٤١

المراجـــع ٢٤٣-٢٤٩

فهرس الكتاب ٢٥١-٢٥٢